أ.د. محمد بشاري



مدخل لبناء نسق
إنساني حضاري







سؤال التَّسَامُح
مدخل لبناء نسق
إنساني حضاري

أ. د. محمد بشاري

سؤال التَّسَامُح
مدخل لبناء نسق
إنساني حضاري



بسم الله الرحمن الرحيك

الطبعة الأولى: شباط/فبراير 2021 م - 1442 هـ

ردمك 978-614-02-6500-4



كابتال تاور، مركز أبو ظبي للمعارض ADNEC
ص. ب: 27977، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6766700 (2-971+) فاكس: 6766972 (2-971+)
بيروت هاتف: 786233 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
بريد إلكتروني: smartd_1@eim.ae

تصميم الغلاف: علي القهوجي

المحتويات

رسالة التسامح في هذا الكتاب

رضوان السيد

السماحة في اللغة والتقاليد العربية والإسلامية تعني كرم النفس وكرم اليد، والتعامل الحسن والمنفتح مع الناس. وفي السيرة النبوية وصفٌ له عليه الصلاة والسلام أنه كان سمحًا إذا باعَ، سمحًا إذا اشترى. بل إنّ الدين الإبراهيمي كله سمتُه أنه حنيفيةٌ سمحاء، أي انه يُسْرٌ لا عُسْر فيه، وقد قال صلوات الله وسلامه عليه: الدين يُسْر ولن يُشادَّ الدينَ أحدٌ إلاّ غلبه. ونصح الأئمة والدعاة بقوله: يسّروا ولا تُعسِّروا، وبشِّروا ولا تنفرِّوا.

بيد أنّ مقولة التسامح في الأزمنة الحديثة لها أُصول أُخرى، تتعلق بالصراع الديني الأوروبي بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس عشر، والسابع عشر. ولهذا وبعد منتصف القرن السابع عشر ظهرت كتاباتٌ كثيرةٌ تدعو إلى التسامح في الدين، وإلى مدنية الحكم. وأشهر من كتب في ذلك الفيلسوف جون لوك (1632-1704)، كتب رسالة في التسامح (1689) ورسالتين في الحكم المدني (1689).

في سبعينات القرن التاسع عشر عرف المثقفون العرب كتابات جون لوك مترجَمةً إلى الفرنسية. وقد استخدموا مصطلح "الحكم المدني"، (Civil)، لأنّ الفارابي (339هـ/950م) كان قد استخدمه في مؤلّفاته مرارًا(فصول في المدني، والسياسة المدنية). لكنهم ما استخدموا مفرد **التسامح** في الترجمة لمصطلح Tolerance مع أنهم كانوا يعرفون معناه جيدًا أو لأنهم كانوا يعرفون، بل استخدموا مفرد **التساهل** (أديب إسحاق: 1874). فالمعنى الدقيق لـ Tolerance يعني التحمل على مشقةٍ ومعاناة. فأنت أيها الكاثوليكي أو البروتستانتي يمكن أن تكون على حقٍ في الدين أو الاعتقاد،

لكن ليس من حقّك إثارة حربٍ على المختلف معك في الدين أو في الاعتقاد بداعي حصرية الحقيقة التي تؤمن بها. لا بد أن تتحمل الاختلاف حتى لو كان ذلك شاقًا عليك، أو ستظل الحروب الدينية ناشبةً حتى يتفانى الناس، ويهلك الدين المسيحي كله!

بعد أربعين أو خمسين سنة من معرفة كتاباَي جون لوك وكتب فرنسية أُخرى، بدأ المثقفون العرب يستخدمون مفرد التسامح بدلًا من التساهل (ضد التشدد والتعصب). وقد كانّ ذلك أمرًا صائبًا، لأنه خُلُقٌ عربي أصيل، ولا مشقّة لدى العربي والمسلم في الاعتراف بالاختلاف الديني أو الاجتماعي أو السياسي، كما يطلب الدين، وكما يطلب الخُلُق العربي الأصيل. وبخاصةٍ أنه في أواخر القرن التاسع عشر تطورت مقولة **التسامح** في الغرب الأوروبي والأميركي لتصبح مقولةً شاملةً في الاختلاف والاعتراف وسواء أكان الاختلاف دينيًا أو سياسيًا أو ثقافيًا. لقد صار التسامح جزءًا من ثقافة الديمقراطية الليبرالية.

بعد منتصف القرن العشرين، نشب في الثقافة الدينية والمدنية العربية والإسلامية صراعٌ على الأمرين معًا: التسامح، والحكم المدني. فقد خاض مثقفون متدينون وغير متدينين جدالاتٍ ضد المبشرين والمستشرقين باعتبار أنهم يتهمون الإسلام بالتعصب، بينما هم المتعصبون في الحقيقة. وتطور موضوع الأصيل والدخيل إلى أن صار دعوةً للقطيعة مع الفكر الغربي كله الشيوعي والرأسمالي والعلماني في كل الأحوال. أما "الحكم المدني" فقد ظهر إسلاميون متطرفون يرفضونه بحجة فرضية إقامة الدولة الإسلامية، التي مهمتها الأولى: تطبيق الشريعة الإسلامية، وليس حُسْن إدارة الشأن العام!

لقد تعملقت هذه الإعاقات كلّها مع تفاقم الأصوليات والصحويات والإرهابيات في العقود الثلاثة الأخيرة. وفي الوقت نفسه نهضت جهاتٌ كثيرةٌ في أوساط العرب والمسلمين، وفي العالمين القريب والبعيد، للنضال من أجل التسامح والحكم المدني والدولة الوطنية، والتأصيل لذلك كله من الموروث الإسلامي، ومن ثقافة العالم والعصر. وقد مضت المؤسسات الدينية إلى إصدار إعلانات، وتكوين شراكات مع ثقافات العالم ودياناته.

إنّ كتاب الزميل الدكتور محمد البشاري هو عرضٌ شاملٌ لكلِّ هذا النهوض عندنا وفي العالمين القديم والحديث، وفي المؤسسات الدولية، كما في دساتير الدول ومواثيقها في مجالنا وفي العالم. وبالطبع فإنّ العنوان العامّ هو التسامح عنده، أما في التفصيل فإنه تتبُّعٌ لثقافة السلم والتعاون

والتضامن ووحدة الإنسانية في كل مكانٍ في العالم. اهتمّ الأستاذ البشاري الأمين العام للمجلس العالمي للمجتمعات المسلمة بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتسامح في التراث الفلسفي العالمي والعربي الإسلامي، مع قراءاتٍ مقارنة. ثم اهتمّ بالموضوع وأبعاده في الموروث الديني الإسلامي والمسيحي واليهودي. وإلى ذلك عرض لإنجازات العالم الحديث في هذا المجال شخصياتٍ ومؤسسات ومواثيق وإعلانات. وليصير للدخول في الجهد العربي والإسلامي الحديث والمعاصر على مستوى الدول والدساتير والشخصيات الدينية والمدنية.

مقولتا التسامح والتعارف، شديدتا الأهمية في عالم اليوم، لأنهما في المصطلح والمفهوم تشكلان الأساس الثقافي للاستقرار والتعايش وسط التنوع والاختلاف بشتى أنواعه وأشكاله. فلدينا الأصوليات التي ترفض الاختلاف، ويواجهها ويواجهنا العالم بالإسلاموفوبيا. ومن جهةٍ أُخرى تنتشر في العالم كلّه موجة الشعبويات المتعصبة التي تضطرب لها الدول والمجتمعات حتى في أوروبا والولايات المتحدة.

ولذلك فإنّ كتاب الصديق الأستاذ البشاري يأتي في وقته وزمانه. وهو جزءٌ من النضال العربي والإسلامي لنشر ثقافة السلام والعيش المشترك ووحدة بني الإنسان، والمشاركة في قيم العالم واستناراته حاضرًا ومستقبلًا.

مقدمة

إن الحالة التي يعيشها العالم الواقعي والافتراضي، من زخم تنوعي على كافة الأصعدة والمجالات والأساسات البنيوية سواءًا أكانت فكرية وثقافية، أم اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية تعتبر جميعها لبنات فسيفسائية موجودة منذ بزوغ البشرية، فالتنوع والتعدد والاختلاف هو أساس قام عليه خلق الكون، منذ أن شاء الله بناء الجمع الكوني على ذلك، قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآَيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ}[1]. فهي معادلة لا تحتاج براهين ولا تبحث عن أدلة. وحين أقر الإسلام بالتنوع فقد أنكر النزعة المركزية والاستعلائية التي تريد العالم نمطًا واحدًا والإنسانية قالبًا واحدًا منكرة على الآخرين حق التمايز والاختلاف، قال تعالى: {... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً...}[2] فالله قد خلق البشر للتنوع والاختلاف، وخلق السبيل لتحقيقه من خلال حوار يرسخ قيم التوافق والتعاون[3].

ورغم تأصل وجود هذا الكم المثري من التنوع، إلا أنه يواجه دواخل من خلال التغيرات والتحولات التي تتجاوز تقديرنا سرعةً وتأثيرًا، فمرحبًا بكم في عالم اللابعد، وأرض اللامسافة، أرض التقارب والبقعة الواحدة، التي فرضت على كل ميل في الكرة الأرضية، بعد ولادة مقتنياتها الحديثة من الأم "التكنولوجيا"، إذ احتلت أدوارًا في صميم كل ما يخص بني البشر، وكانت كميزان بكفتيه، إحداهما للخير والنهوض، والأخرى كفة نتجت عن التقصير في تحويل إنجازات التقنية إلى آلية نموذجية فاعلة، لقلب موازين الكراهية والفرقة والاختلاف والانحراف للتطرف، إلى التكاتف والمحبة والتسامح والتعايش وزيادة الوعي العالمي.

إن ثقافة التسامح هي من أهم أفرع الثقافات التي لا بد من نشرها، وبخاصة أن كلمة بقاع لم تعد تعني كل ذلك البعد الشاسع كما كان من قبل، بل لا تدل إلا على وجود "ثروة الاختلاف" التي

تعني بالضرورة التوجه للبحث عن أفضل أدوات استثمارها، وتناولها كأي ثروة معرفية أو قيمية، أو أخلاقية وجدت لخدمة الإنسان، وبذلك تصل المنظومة الفكرية للمجتمعات حيث يجب أن تكون، واعية لمعاني أن يكون المجتمع متسامحًا، ضامةً رفض وجود حالة "عدم التسامح"، ومدافعةً عن المبادئ والقيم والتشريعات المسيجة له. ليمتد التسامح في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. التي إن اختل في إحداها، سبب اندلاع الاضطرابات أو النزاعات والاتجاه نحو التعصب الديني أو العنف المجتمعي.

في حين أن التسامح فضيلة معنوية تمثِّل القدرة على تقدير التنوع وعلى العيش والسماح للآخرين بالعيش جنبًا إلى جنب، مع التمسك بالقناعات الشخصية المصحوبة بقبول تمسك الآخرين بقناعاتهم والقدرة على التمتع بالحقوق والحريات الشخصية من دون التعدي على حقوق الآخرين وحرياتهم. وهذا ما جعل التسامح دعامة أساسية لحقوق الإنسان في بناء الدولة الوطنية الحديثة.

وبالتالي، فإن التعصّب والشعور بالتعالي في المجتمعات متعددة الأعراق أو الديانات أو الثقافات يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان الطبيعية ونشوب العنف الذي قد يصل أحيانا إلى الصراع المسلح، لأن أعمال العنف والعنف المضاد التي تنتشر في شتى مناطق العالم، تنطوي في عمقها على نوازع أنانية، وحالات التعصب والانغلاق، ودوافع الهيمنة التي تفسد مناخ التعايش والتساكن بين طوائف دينية متعددة، وتيارات فكرية مختلفة، وقوى سياسية متعارضة، ومصالح اقتصادية متناقضة، فيحرص الطرف الذي يمتلك قوة السلطة أو الهيمنة أو النفوذ، في أي مجال من المجالات، إلى إلغاء الآخر عن طريق تدميره، أو إقصائه، أو تحجيمه، وتهميشه، مما يولد ردود أفعال قد تتخذ أشكال ووسائل أكثر عنفًا، وتؤدي إلى نتائج مأساوية.

ولذلك يجيئُ هذا الكتاب لتسليط الضوء على ماهية التسامح، وبعث الإحساس بالحاجة البشرية اليوم لتفعيل قيمه في حياة الواقع التي تتعدى الكتب والمناظرات، في سبيل تسخير الإمكانات، والدفع بالأخلاقيات، التي تساعد بني الإنسان، للتغلب على كل المخاطر التي تحدق بأنظمته الاجتماعية ونسق تعايش كل مكوناته المجتمعية، وحتى لا تتحول الخصوصيات الثقافية أو المعتقدات الدينية أو الأجناس والأعراق المختلفة عائقًا لتحقيق الوحدة الوطنية أو الأخطر أن تتحول إلى وقود لحروب وصراعات أدت ولازالت كثير من الأجناس ضريبة تميزها الطبيعي.

وفي صدد الارتياب الذي لا يزال ملموسًا لدى الكثير من النخب الفكرية، والثقافية، والسياسية، يحاول مضمون هذا الكتاب استدراك كل التراكمات الفكرية المؤسسة لقيم التسامح وفضائله من تأصيل ديني وفلسفي، ومن إجراءات قانونية أممية ووطنية تمكن المشرع من ضمان الحريات والعدل والكرامة الإنسانية، إلى مبادرات وطنية وعالمية تعلي من قيم العيش الكريم والمشترك الإنساني، محفزة الدول والأشخاص إلى ترشيد الإنسانية بإمكانية تحقيق مساعي التسامح التي تعود على الجميع بالخير والأمن والسلام. وبخاصة أن التسامح كثقافة، بدأ بالانتشار والتمدد، هروبًا من ألم الكراهية الذي خلف وراءه نحو 60 مليون ضحية، وألحق آلاف الخسائر المادية والمعنوية، بسكان الأرض جميعهم، وذلك بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في 26 حزيران (يونيو) العام 1945 ومن ثم صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول (ديسمبر)، وصولًا لقرار إصدار إعلان اليونسكو بشأن التسامح العام 1995، وتخصيص يوم خاص للاحتفال باليوم العالمي للتسامح، الذي يصادف 16 تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام.

ومن أجل كل هذا، يساهم الكتاب في وضع خطة استراتيجية تفاعلية بإشراك كل المؤثرين في الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية، والثقافية، والاقتصادية، حتى يتحول التسامح من شعار ومبتغى إنساني جماعي، لمساهمة واضحة المعالم، تصب في ميلاد النظام العالمي الجديد الساعي لإنقاذ البشرية من تيارات العنف والإرهاب ويرجع الأمل في المستقبل الآتي، وبإعادة إحياء والتركيز على المشتركات الإنسانية وبخاصة لجيل الشباب.

الفصل الأول

في البناء المفاهيمي والدلالي

المطلب الأول

التسامح بين المفهوم والدلالة

عرفت معاجم اللغة العربية المعاصرة، مفهوم التسامح على أنه ضمن سياق المفردتين: (استسمحَ يستسمح)، استسماحًا، فهو مُستسمِح، والمفعول مُستسمَح. استسمح الرَّجلَ: طلب منه العفوَ "استسمح أباه" استأذنه. وسامحَ يسامح، مُسامَحةً، فهو مُسامِح، والمفعول مُسامَح، سامَحه أبوه أي عفا عنه، ولم يعاقبه، وسامَحَه بما- فيما- على ما فعل- سامِحْ جميعَ الناس ما عدا نفسك - مثل أجنبيّ، والذي يماثله في المعنى المثل العربيّ: "وخالف النفسَ والشيطانَ واعصهما- وعاشر بمعروفٍ وسامح من اعتدى... وفارقْ ولكن بالتي هي أحسنُ"[4]. وسامح فلانًا بذنبه: صفح عنه، ويقال سامَحك اللهُ، وهو دعاء معناه أرجو من الله أن يعفو عنك وقد يستخدم في بعض المواقف للعتاب.

ويقال تسامحَ في يتسامح، تسامُحًا، فهو مُتسامِح، والمفعول مُتسامَحٌ فيه، وتسامح الشَّخصُ في الأمر أي تساهل فيه، والتهاون فيه عندما "لا تتسامح الدَّولةُ مع الخونة والمتآمرين، فمثلًا تسامح في شُرْب الخمر، وهنا يكون التَّسامُح جزءًا من العدالة، وتسامُح كمفرد: مصدر تسامحَ، وتسامحَ في المجال الدِّينيّ، أي احترام عقائد الآخرين. وقد عرف التسامح على أنه: "السماح بحرية العقل أو عدم الحكم على الآخرين"[5]، في الموسوعة البريطانية التي تكشف من خلال تعريفها هذا عن إحدى السمات العامة للتسامح وهي الحرية ولكن ليس المطلقة التي تولد التعصب. بينما عرّف قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية[6] التسامح بمعنيين: أولهما بأنه: "إحدى آليات التكيف التي تتجه فيها الجماعات إلى التلاؤم المتبادل والوصول إلى حل للصراعات فيما بينها". وثانيهما بأنه: "موقف يتسم بالاستعداد لقبول وجهات نظر الآخرين دون الموافقة عليها".

وجاء على لسان العرب لابن منظور للدلالة على المفهوم: سمح، السماح، السماحة، والسميح بمعنى الجود والكرم. وأوضح المعجم الفلسفي لجميل صليبا بأن التسامح يركز بدايةً على المعنى في اللغة العربية بأنه يشير إلى التساهل وترك ما يُسيء تنزهًا.

ومع ذلك كله، ومهما كثرت التعريفات فإن التسامح لا يمكن حصره في معنى واحد أو مصطلح واحد فهو مفهوم غني مصطلحًا وقيمةً، فهو يشير إلى فكرة التحمل أو الاحتمال أي احتمال المرء بلا اعتراض، كما عنى التساهل والتلاؤم والتأقلم والتحمل والتنازل واحترام الأخر وهو عكس التعصب. وإذ تتعدد المسميات، وتختلف مفاهيمها، في حين أن هنالك قواسم مشتركة كبيرة حين نتحدث عن مفهوم كـ "التسامح"، تتلاقى بوحدة جوهرية تصب في احتضان فكرة أن الآخر هو أنا، بمعنى قبول الاختلافات أيًا كانت سواء الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العرقية، أي الاعتراف للآخر بأنه مغاير والقبول بشرعية ذلك والاعتراف بضرورتها نظريًا وعمليًا.

فالتسامح لغةً هو العطاء والكرم، فينشأ التسامح من وعي دافع للاعتراف بالآخر، دون الانكباب على نوازع التعالي، بل تسامح ينم عن اعتراف نابع من عقيدة التفوق الثقافي، كما يبدأ التسامح حين تترسخ عقيدة الإيمان بأفراد البشرية جمعاء، ابتداءً من الحلقة الأضعف، كما يعزز ويدعم ذلك الحوار الذي ينتج معرفة متفتحة، تبنى عليها عقلانية العلاقات، وبذلك يكون التسامح مفهومًا حواريًا متبادلًا ولغة معمقة تحترم الرأي الآخر لتكون علاقة التسامح بالحوار طردية، فلا يمكن أن يكون حوار بلا تسامح ولا تسامح منزوع الحوار[7].

ولقد ضم التسامح في معانيه، قبول الآخر والتعايش السعيد والأخوة الإنسانية، و"التعايش السعيد" خاصة هي سمة منسابة بسلاسة من جسد التسامح الناضج، إذ لا يعتبر التعايش سمة جامدة مسحوبة الروح والحياة، بل هي بيئة تسامح تبنى على السعادة، وبذلك فهي تتخذ من التسامح والقبول والاندماج خرسانة أولى، فالتسامح مصطلح أصيل في اللغة العربية، واستعماله المعاصر ترجمة لمصطلح أوروبي (tolerance)، أما التسامح في العربية فهو الجود والكرم والسخاء والمساهلة والسعة. وقد تناولت الشريعة وصف هذا الخُلُق الرحيم بأنه حنيفية سمحة، حنيفيةٌ في التوحيد، سمحة في العمل، يقول عليه الصلاة والسلام "بعثت بالحنيفية السمحة"[8]، أما في محكم التنزيل، فقد عبر القرآن الكريم عن التسامح من خلال أربع مصطلحات هي (العفو والصفح والغفران والإحسان)، وجميعها ألوان متقاربة تعبّر عن التسامح الذي يعلوا العدل في المنزلة، ذلك

أن العدل هو إعطاء كل ذي حق حقه، بينما التسامح يعني بذل الخير لا في مقابل، فهو من قبيل الإحسان الذي يمثل قمة البر وذروة سنام الفضائل[9].

كما يقصد بالتسامح، التسامي عن السفاسف، من العزّة النفسية والتواضع في الوقت عينه، وهو عفة اللسان عن الأعراض، وسكون اليد عن الأذى. فهو يتمثل في قوله تعالى: {وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ}[10].

و"التسامح" هو رد فعل طبيعي يسير بعلاقة طردية وثمرة لمن تحققت بهم صفة السماحة، فالسماحة هي من أحوال الدين وصفاته، وهي أميل للجانب النظري والتسامح هو من أحوال نظام الدين الاجتماعي وصفاته، وهو أميل للجانب العملي. والسماحة في سياقها اللغوي: "مصدر سامحه إذا أبدى له السماحة"، ذلك أن أصل السماحة ينساب من السهولة في المخالطة والمعاشرة. وأما من ناحية الاستعمال، فهو إبداء السماحة لمن خالف المسلمين من جهة الدين، وهو لفظ اصطلح عليه العلماء الباحثون عن الأديان من المتأخرين في أواخر القرن الهجري الماضي، أخذا بالحديث النبوي بعثت بالحنيفية السمحة، وقد أشكل أمره حين اتخذه البعض وتناقله من حيث إنه يدل على التساهل والتهاون في أمور الدين أو المعتقد[11].

وفي مفهوم الليبرالية، فهنالك تفسيران للتسامح، أولهما إيجابي، ينظر للتسامح كمبدأ جيد يسمح من خلاله بالتعبير عن الآراء كافة، حتى التي يشوبها بعض الأخطاء. وبالتالي فهي تدعو لسن الضمانات القانونية التي تكفل صون منظومة الأمن والانسجام بين مكونات المجتمع بالتزامن مع فتح المجال "ضمن المسموح به" للتعبير عن الآراء والأفكار، وبمعنى آخر تقف حريتي عندما تبدأ حرية الآخرين، مما يعني علاقات مجتمعية يسودها الاحترام المتبادل، وتقدير ما للآخر، دون الشعور بالغبن أو الاختلاف "المزعج" عن الآخر.

والثاني، مفهوم سلبي يقتضي ملاحظة عدم التوافق في الجذر المتأصل في أنماط الحياة. كما يرى هذا الرأس بأن الحياة لا يمكن أن تبنى إلا على التنافس والصراع والمتمثل بشكل أو بآخر بالنظر للمختلف على أنه متمرد أو قافز على الأعراف والتقاليد، والمستوجب "من وجهة نظرهم" السير إلى المواجهة.

المطلب الثاني
مدلول الدلالة

يرى الكثير من المفكرين واللغويين أن اللغة العربية لم تتوصل بعد إلى وضع مفهوم شامل يحمل كل المعاني التي تحتضنها كلمة التسامح، وقد وردت كلمة "تسامح" بالمعاني المتداولة في المعاجم اللغوية الأجنبية المعاصرة، إذ جاء المفهوم بمعنى العفو عند المقدرة وعدم رد الإساءة بالإساءة والترفع عن الصغائر والسمو بالنفس البشرية إلى مرتبة أخلاقية عالية، وقد عرف الفيلسوف الفرنسي أندريه لالاند Andre LALAND مفهوم التسامح بأنه "استعداد عقلي أو قاعدة سلوكية قوامها ترك حرية التعبير عن الرأي لكل فرد حتى ولو كنا لا نشاطره الرأي"[12].

وفي ذات الوقت يعتبر لفظ التسامح، من الألفاظ المثيرة للجدل، ربما لأنه لا يؤدي للارتقاء بمستوى الأخلاقيات، والمبادئ، كما يؤول غيرها من المفاهيم، كالاحترام والحب، على الرغم من أن النقاد ينظرون للتسامح كمفهوم محدود وقيمة أكثر نفعًا، فلم يحتج لأي تعبير زائف، يجعل من التعصب جائزًا، ضد جماعات أو ممارسات أو أفعال رفضها المجتمع، وهنا يجدر الإمعان فيما تضم القيم الأخلاقية عامةً، والتسامح على وجه الخصوص من معانٍ قد تؤول لما هو أبعد، وهذا يحصل عندما تصاب المفاهيم بداء "انحراف الفهم"، أو "انحراف الإفهام"، أو "انحراف الطرح"، الذي سيبنى لاحقًا على قناعات، تراكمت من تكرار مستمر للمعاني والمفردات من وجهة نظر مغايرة، والأخذ بها لاحقًا كأصل لا رأي، وتعتبر عدة عوامل دافعًا رئيسًا في تأجيج حالة "سوء الفهم"، من ضعف الثقافة الفردية والعامة، وهشاشة الحس النقدي، وتقصير الجهات الإعلامية إزاء إغناء المخزون المعرفي المتعلق بالقيم الأخلاقية، مما يولد استهانة بها لدى الأفراد، ويوسع المجال أمام الجماعات المتعصبة، والمتشددة دينيًا وسياسيًا، للتشبث بمبادئها المنحرفة من الأساس،

ومشوهة الجذور، فينتقل المجتمع من حالة انفتاح وتعارف ومشاركة، لانغلاق وانزواء وكراهية، جاعلًا من الاختلاف أيًا كان مبررًا لذلك، وهذا ما سيتسبب بوجود علاقة عضوية بين العلّة والمعلول حسب قول الفلاسفة.

ففي حين ترد الكثير من المفاهيم الداعمة لقيم التسامح، ومفسرة آثاره على الفرد والمجتمع، ويشترك على تشجيعها الأديان كافةً، يعتقد أصحاب الفكر النيتشوي (نسبة للفيلسوف نيتشه)، أن التسامح هو إهانة للآخر، وهذا بالتحديد ما لمّح له البابا بنيديكتوس السادس عشر، حين أشارت به في خطابه بمناسبة الإرشاد الرسولي، معبرًا عن تخوّفه من أن يؤدي التسامح إلى التطرف والإساءة للآخر، في حين أن المطلوب هو الاعتراف بالآخر وبالمساواة والمواطنة، وفعليًا للانتقال لما بعد التسامح[13].

وحتى تتم الموازنة الحقيقية بين ما يقال، وبين ما يتم على أرض الواقع، يجب مواجهة "تابوهات"[14] الدلالات التي يراها أغلب المفكرين والمثقفين، وحتى عامة الناس، ولكنهم يصرون على وضعها في سياق "غير المرئي". وهنا يطرح التساؤل، فماذا لو قلبت المفاهيم المتعلقة بالتسامح؟ وهل يستطيع الإنسان الاعتراف بالسماحة كأساس فطري؟ وهل ستستطيع السماحة الإنسانية أن تغلب ما تأصل من مكتسبات سواها وهل سيستطيع الإنسان تجاوز عقدة الأنا والآخر؟ وهل وصلت إحدى مجتمعاتنا للتسامح المعاش؟ أم لا يزال الوضع إشارةً بالتسامح، ونصائح بإقامة مبادراته؟

الفصل الثاني

التسامح بمنظور أعلام وفلاسفة المسلمين

إن الوصول للفهم الكافي لأي من المفاهيم والمصطلحات، معوز للاستزادة بآراء وأفكار ذوي الكفاءة والخبرة، وذلك حتى يقترب الفهم لأقصى درجة ممكنة من الدقة، إذ لا يكون كافيًا بمجرد التطرق للتعميمات أو الجذور اللغوية، وبخاصة حين يتعلق المصطلح بقيم إنسانية عليا، ويترتب عليها تبعات ناظمة لاستقرار وثقافة المجتمعات.

ذلك أن التسامح ضرورة لابد من الأخذ بقيمها والعمل على الدفع بها وبخاصة عبر الوسائل التي طرحها الفلاسفة والمفكرون المسلمون، إذ تعتبر أطروحاتهم وأفكارهم أرضية متشبعة بخبرة فكرية وعمليةٍ واسعة من جهة، وبمقاصد النصوص الدينية الداعية للرحمة، والتعايش وتحقيق مصالح الأفراد، وتوسعةً عليهم، والبعد عن خطابات التضييق وتأجيج الكراهية والصراع، لفسحة التسامح والتعايش والمحبة باعتبارها نقطة جوهرية استنَّها الإسلام.

المطلب الأول
التسامح حالة الواجب وفطرة الواقع
جودت سعيد و"الجهاد اللاعنفي

الكثير من نظريات وآراء الفلاسفة والمفكرين المسندة لتفسير ماهية التسامح قامت بالاستنباط والاستشهاد والحجة، والملفت فيما قدمه المفكر المعروف بمناهضته للعنف جودت سعيد[15]، بالإضافة لكل ما سبق عمق التفكر في تفسير الآيات القرآنية، مرتكزًا في منهجه على ضرورة التمسك بزمام العقل وهجر التفسيرات الجامدة للنصوص المكتوبة. وإيجاد الفيصل الواضح فيما بين "النظرية"، و"التاريخ"، ذلك أن النظرية تشكل الأرضية التي ينطلق منها ما يسجله التاريخ من أحداث في مرحلة لاحقة.

وفي تمعن هرم "التسامح" لدى سعيد تجد الثقة بالإنسان هي القاعدة الأساس، والعتبة التي تحدد مسيره الفكري قبل الجسدي، فأداء استخلاف الإنسان في الأرض، يبدأ من حيث يعي الإنسان مسؤوليته في توطيد دعائم العدل واحترام الآخر، ومن إيمانه بالعقل، كحل لوقف كل ما يمت للعنف بصلة، ولاستبعاد الكراهية، وإحلال قيم التسامح بين المجتمعات.

وفي حديث مفكر "اللاعنف" عن التسامح، أو الوسائل المؤدية إليها تلمح ضرورة انطلاق قيم التسامح من الذات نفسها، وبكل ما أوتيت من فهم وإحاطة، أي أن الإنسان لابد أن ينطلق من بصره لبصيرته ثم لفهم ما يدور حوله بحالة من التفكر والعقلانية المجدية، ومن ذلك يصل الفرد لترجمة دقيقة لمعنى التسامح.

بعيد كل البعد عن تناول القوالب المجمدة من زمان "آبائنا وأجدادنا"، ولزوم هذه الخطوات الدقيقة باعتبار أن مضارَة التسامح هي المشكلة المتأصلة في بنيان المجتمعات الإسلامية، إذ تبدأ الفتن مع تصاعد العنف، وانتزاع الرحمة والتسامح.

وتجدر الإشارة لعمق ما يشير من المسؤولية الموجهة للإنسان، وللخطاب الرباني الذي أسيء فهمه وتناوله من قبل الأفراد، وجودت سعيد من قال: "نحن عبدنا آباءَنا ولم نستمع إلى كلمة الله"، فالخلق سلوك ظاهر، يكمن وراءه دوافع رسخت في نفس الإنسان، لا يتم تبنيها وانتزاعها من هنا وهناك.

في الاتجاه الآخر يرى صاحب نظرية "الجهاد اللاعنفي" أن إعاقة بذور التسامح عن شق طريقها الفطري في المجتمعات، يبرز من المفكرين "ذوي الأفكار الشاذة"، ليستقي هذا المنحى أثره إما من الفهم الرجعي للمفكر الذي يعيقه من رؤية الحاضر والمستقبل خارج ذلك الإطار الجامد، أو امتلاكه لدافع مبطن يسعى لخدمته من خلال بث أفكار لا تمت إلا لمصالحه بصلة، ودون اعتبار لما قد يشكل من عوامل وعقبات.

إن سعيد يعبر في معظم أفكاره عن أن التسامح أو "اللاعنف" حالة واجبة وضرورة لا نصيحة أو ترف، ذلك أن الإصرار على استعمال العنف وإشعال فتيل الحروب ما هو إلا جهل ورجعية، واستغلال الجاهلين للجاهلين. إن العنف لا يمت إلا لمرتكزات ثلاث يؤكدها النص القرآني، مع اتفاقنا على أن الإنسان هو الكائن المكرم والمميز بعقله عن سائر المخلوقات. فبدايةً تنبت شوكة العنف من السلوكيات البشرية المفسدة، قال تعالى: {... قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ...}[16]، فأجابهم عز وجل في ذات الآية: {... إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ}، مما يعني أن حال الإنسان الذي لا ينفك يخرب ويدمر ويسفك الدماء، سيتغير ويتحول من باب علم الله المطلق في: "إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ"، حتى لو أن الحال لا يزال يشير لنبوءة الملائكة ببني البشر.

ومن جهة أخرى لابد أن يتخلص الإنسان من أسلوب "التبرئة المزعومة" ليكون ضلعًا أساسيًا في جسد التسامح، ذلك أن الإنسان يشكل عاملًا محوريًا في صناعة "القدرية"، وليس هنالك من وجد عبثًا في هذا الكون، وإن الاتجاه نحو إزاحة الأعباء عن كاهل الفرد واتهام الآخر، وافتراض صلاح النفس وسلوكها المطلق تحيد بالبشرية عما خلقت له، وتنحدر بالتسامح ليصبح مفاهيم أخرى لا تمت للإنسانية وقيمها العليا بشيء. يقول سعيد في ذلك: "إن صنع الأسباب يكون

بالاختيار لا بالحتم. ولكن حدوث النتائج حتْم. فبهذا الشكل صار الإنسان مسيطرًا على الحتم، كما أن الإنسان حين يَغفُل عن سنن الله، فإن سنن الله لا تغفل أن تأخذ طريقها دون شعور من الإنسان الغافل. وحينئذ لن يتمكن الإنسان أن يرى للتاريخ أسبابًا، وإنما يرى أحداثًا حتميَّة، لا دخل لجهد الإنسان فيها. فمن هذه النظرة تنشأ القدريَّة..."[17]، وإن هذا يذهب بنا إلى ما أبعد، فالإنسان يمتلك من الهبات ما يملكه "مجسات" لفهم التاريخ بصورة واعية، وبناء مستقبل يتجاوز العواقب التي اعتادت المنابر على ذكرها والاكتفاء بوضعها بين قوسين.

أما المرتكز الثالث الدافع بالعنف، وهو العقل الذي يتحكم في ما سبقه من عوامل ودوافع، فـ {... لأَقْتُلَنَّكَ...}[18] كانت بسبب تبرئة الذات من الفشل والقناعة بأن الذات هي الأصح، وفي ذات الوقت كان الرد: {... مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ}[19] مرتكزًا على العقل الذي أدرك وجود الله وآمن به، وما اتخذ "معتقده" صورةً نمطيةً جامدة يتناولها دون هضم، مما يؤكد سريان خلق "التسامح" في الدائرة ذاتها المنسجمة الأساسات والمتفقة الخواص، ويبقى الفكر الإنساني المتمسك في القناعات الصائبة، إذا ما تأكد أنّ صوابها هو الحل. إذ شكل فكر الذين يحسبون أنهم يحسنون "وعيًا"، جزءًا لا يتجزأ من المشكلة في العديد من المرات التي آلت لتدمير مجتمعات، يقول سعيد: "إن القراءة هي التي تقعد الأقزام على رقاب العمالقة"[20] في إشارة لضرورة الفكر الناضج، والاستمرار في شحذه بما يتعلق بالعلوم عامةً، فكيف بالمفاهيم الأخلاقية والقيم السامية التي تخلق بوصلة للبشر؟

إن مرتكزات "اللاعنف" العقدية لدى جودت سعيد تكاد أن تمثل بصورة أو بأخرى أساسات فكر "التسامح"، معتمدةً على توحيد الله، والعدل: {... لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ...}[21]، والكلمة السواء: {... تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ...}، واللاإكراه: {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...}[22]، فتوحيد الله تعالى يؤول لإقامة العدل، والعدل هي كلمة سواء، وكلمة السواء تقتضي ألا إكراه في الدين! وإذا كان الإكراه محرمًا في الدين فمن باب أولى ألا إكراه في غيره، فلا إكراه للآخر حتى يكون أنا، ولا كره لمن اختلف عني، فالمنهج الذي لابد من الانتباه لمضمونه لتحقيق فهم التسامح أولًا ثم تجذيره في المجتمعات، هو نهج الأنبياء الصالحين، ونهجهم - عليهم صلوات الله - لم يكن إلا نهج كلمة ودعوة، وهو النهج الصالح الذي وأد سفك الدماء، والتعدي والتغلغل في الكراهية.

المطلب الثاني

مفتاح الحرية الإنسانية (بين الفهم والإفهام بون شاسع)

الطاهر بن عاشور والتأصيل المقاصدي للتسامح

قدم الشيخ محمد الطاهر بن عاشور[23] خلاصة 90 عامًا من البحث والتمحيص في العديد من القضايا والعلوم، محاولًا إخراج المسلمين من طوق الجمود الذي أقحموا به في حالة من اللاوعي ولدها الابتعاد عن فهم كتاب الله حق الدراية والإحاطة، وتناول عاشور موضوع التسامح، في الكثير من سياقات بحثه ورحلته الفكرية، وبخاصة في كتاب "مقاصد الشريعة الإسلامية"، وكتاب "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام"، واللذان يعتبران من أبرز مؤلفاته التجديدية الإصلاحية. ويستمد فكر عاشور بالغ الأهمية، بتقديمه مرجعًا قويًا وخطوة محورية في الطريق لتحقيق مشروع التسامح بطرحه العديد من الخطوط الجوهرية التي لم يتطرق إليها من كتب عن التسامح من قبل، مبحرًا بين ما تعنيه السماحة والتسامح، إذ تعتبر السماحة مشتقة من المصدر "التسامح"، وذلك على الصعيد اللغوي، وأما من الناحية العملية، فإن التسامح هو التصرف بتصدير السماحة مع المخالفين في المعتقد أو الديانة.

وإن التسامح هو المفصل الذي يسمح لجسد الحرية بالحركة، دون احتكاك مؤرق، وحين ينعدم التسامح تقيد الحريات، مما يفضي لحالة من الظلم لا تؤول إلا للخراب والدمار وتعيق من كافة الخطط النهضوية أو الدافعة بسمو القيم الأخلاقية والإنسانية. يقول ابن عاشور: "إن الحرية خاطر غريزي في النفوس البشرية، فيها نماء القوى الإنسانية من تفكير وقول وعمل، وبها تنطلق المواهب العقلية متسابقة في ميادين الابتكار والتدقيق. فلا يحق أن تسام بقيد إلا قيدًا يدفع به عن صاحبها ضر ثابت أو يجلب به نفع"[24].

لقد أشار ابن عاشور لعصب المشكلة التي تقف في وجه إتمام مشروع التسامح، والكبوة الأولى في هذا السياق، وهي دخول المسلمين في حالة تناسي للتسامح الإسلامي في حقيقته، والذي أججه بهيئة "شعور جمعي" ما وجده المسلمون من تصرفات مضادة من قبل اتباع أديان أخرى. إضافةً للفهم الخاطئ الذي رافق التسامح والسماحة، من الشعور بالاستسهال والاستهانة والتنازل عن الحقوق الأساسية، وصحيح أن ذلك لا يعتبر تعميمًا ولكنه صفة غالبة أهدرت الكثير من فرص التعارف والتسامح والحوار. ففي ذات الوقت الذي ينظر به للسماحة بأنها استهانة وتنازل، يضم هذا المفهوم سلاسةً وتيسيرًا واعتدالًا في التعامل فالسماحة هي النقطة الفاصلة بين التضييق والتساهل والتوسط فيما بين الإفراط والتفريط. وتندرج من معنى الاعتدال والعدل والتوسط لا التخلف والتهاون وضعف الإدراك. كما أن نطاق السماحة والتيسير في الإسلام لا يرتبط بشؤون العبادة حصرًا، بل يحتضن من كل فرع وجد في أحكام الإسلام؛ سواءًا أكان في المعاملات المدنية، أو التصرفات الشخصية، أو العقوبات الجزائية، أو التشريعات القضائية، وغيرها. ويظهر ذلك جليًّا من خلال تتبُّع نصوص قواعد الشريعة، وارتباطها بالمقاصد الشرعية، التي تدور حول جلب المنافع ودرء المفاسد.

وقد طرح - رحمه الله - خلال حديثه عن التسامح، ظاهرة في غاية الأهمية والتي تصدر عن "المغالين في حب الدين"، إذ يفرق الحال بين من يحب الدين ليتعمق في فهم نصوصه وتشريعاته، وبين من يغالي في حب الدين حتى يتحول التعبير عن ذلك إلى دافع "كراهية"، وعصبية، وهذا يتناقض كل التناقض مع جوهر الإسلام المستند على المحبة والرحمة والتسامح، كما يعتبر التسامح نواة مكارم الأخلاق التي تعتبر من أصول النظام الاجتماعي الإسلامي، وهي عصب الإرادة بإصلاح الذات أولًا، وهو ما يعني الالتزام بقول الله تعالى: {... إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...}[25]، فكيف يكون ارتقاء المسلم بذاته وهي متشبعة بالغل والكراهية؟ ومن ناحية أخرى تعاني من "قصور" حاد في إدراك الأساسات التي انطلق منها الدين الإسلامي. وقد قال الشيخ الإمام: "فالإسلام دعا الناس إلى الوحدة في دين الفطرة وأراهم محاسنه ولكنه لم يدع أتباعه إلى مناواة من أعرض عن الدخول في تلك الوحدة واختار لنفسه الحالة الناقصة[26]"، فالتسامح يعني موافقة الفطرة السليمة، وما خالف ذلك يعتبر نابعًا مما شاب النفس من مخالفة واتباع الانحرافات الفكرية التي لم تجد رادعًا قويمًا يوجهها، وليس بدافع أقوى من قوله تعالى في محكم تنزيله: {وَلاَ

تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[27].

وترجع الحاجة الماسة لتحديد المعنى الدقيق لـ "التسامح الإسلامي"، وبخاصة أن الكثير من التصرفات الصادرة عن بعض المسلمين حفرت صورة نمطية لدى "الآخر" بخلو الدين الإسلامي من قيم التسامح أو مبادئ التعامل مع الآخر وتقبله. إضافة لذلك فإن مفهوم "التسامح الإسلامي"، معوز لضبط لغوي واصطلاحي، خارج الإطار الأيديولوجي، ونشر متطلباته الثقافية، والسياسية باعتباره ثابتًا من ثوابت المجتمعات الإسلامية.

يقول سماحة الشيخ ابن عاشور: "إن التسامح من خصائص دين الإسلام وهو أشهر مميزاته وأنه من النعم التي انعم بها على أضداده وأعدائه وأدل حجة على رحمة الرسالة الإسلامية المقرر بقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ"[28] لقد قدم بن عاشور فسيفساء فكرية بديعة في مجال التسامح وأسسه في مؤلفه "مقاصد الشريعة"، ولم يتكلف في طرح هذه القضية، فقد اتخذ من الفطرة الإنسانية أساسًا ودافع لتثبيت قيم "التسامح"، وبخاصة أن الأنفس البشرية متطابقة الخواص إذا تعلق الموضوع بقبول ما يُسِّرَ على الفطرة قبوله وهضمه وتناوله. وحين شرع الخالق دين الإسلام وجعله بقدرته دائمًا، فاقتضت مشيئته تيسير وتسهيل تنفيذ تعاليم هذه الشريعة، وفي ذلك يقول عاشور[29]: "إن حكمة السماحة في الشريعة أن الله جعل هذه الشريعة دين الفطرة، وأُمور الفطرة راجعة إلى الجبلة، فهي كائنة في النفوس، سهل عليها قبولها، ومن الفطرة: النفور من الشدة والإعنات. قال تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا}[30].

المطلب الثالث

التسامح ثمرة المنطق وعماد المعاملات الإنسانية

الماوردي منظر "المسامحة في الحقوق"

في طرح علي بن محمد الماوردي[31] يتربع العقل على رأس الهرم في الفضائل، ويرجع ذلك باعتبار العقل هو السندان الذي يحتكم بالاعتماد عليه ما يخرج منه من نتائج، فاعتبر العدل مثلًا آخر تلك الفضائل باعتبارها "نتاج"، وأما بما يتعلق بالأخلاق فتنقسم لشقين غريزي ومكتسب. وبالرغم من إيلاء الماوردي حيزًا عريضًا للقيم الأخلاقية في مراجعاته، إلا أن "التسامح" نال جل اهتمامه، وبخاصة في كتابه "أدب الدنيا والدين".

ويتفق الماوردي في أفكاره عن التسامح مع العديد من المفكرين والفلاسفة المسلمين، إذ لابد من الابتداء بإنتاج هذا المشروع العالمي من داخل خلجات النفس أولًا، ليكون إيراده غير متوقف على التنظير والإملاءات التي تجتر ما سبقها، فـ: "من يبدأ بسياسة نفسه أدرك سياسة الناس"، ومن ذلك فقد ربط الماوردي بين التسامح والمروءة التي تشترط بحد ذاتها العفة والنزاهة في النفس، والبحث عن المياسرة والمؤازرة من الآخر، وهو ما ينطبق على التسامح.

إن التسامح هو تعبير صادق عن حال واجب الالتزام، لا حال مؤقت يرتبط بالحالة المزاجية، وحتى يصل الفرد لمرتبة التسامح، ويتناغم معها حق التناغم دونما إفراط أو تفريط فقد استلزم التطرق للشروط الأربعة المتقابلة، أولها الرقة والرحمة باعتبارهما الرادع عن انتهاك حقوق الآخر أو تعريضه للمساوئ، فالرحمة تخلق شعور الحنو واللطف، وتنبت في ذات الوقت الخوف من القسوة والانتهاك. وفيما يقابل ذلك ثاني الشروط وهي القسوة والغلظة باعتبارها الدافع الأمتن بالإنسان لاقتراف الجرائم وتجاوز الحدود بشكل عام.

وأما في الشرط الثالث فإن "السماحة والعطاء" مزيج ذكي يجمع فيما بين البذل وما يضم من فضائل، والدافع الإنساني النقي الذي يدفع لأدائه، ويقابله الشرط الرابع بما يضم من بخل وإمساك، ولو تم التوازن فيما بينهما لامتنع المنع، ووصل الحق لمستحقيه، ولصلح الحال.

إن الماوردي تعدى تناول التسامح عن سياقه أو ماهيته، مسهبًا في شرح شروطه ومواضعه، وفي سياق المسامحة إذا ما استدعيت في الحقوق يقول: "وأما المسامحة في الحقوق، فلأن الاستيفاء موحش والاستقصاء منفر، ومن أراد كل حقه من النفوس المستصعبة بشح أو طمع، لم يصل إليه إلا بالمنافرة والمشاقة ولم يقدر عليه إلا بالمخاشنة والمشاحة، لما استقر في الطباع من مقت من شاقها ونافرها وبغض من شاحها ونازعها. كما استقر حب من ياسرها وسامحها، فكان أليق من الأمر استلطاف النفوس بالمياسرة والمسامحة وتآلفها بالمقاربة والمساهلة"[32]. ومن ذلك فالمسامحة إما أن تكون في الأفعال، وما يخالطها من عناد ومشاحنات والآداب. ومسامحة في الأموال تكون إما من خلال إسقاط لعدم، أو لتخفيف عجز، أو لإنكار عسرة.

لقد اعتمد الماوردي في طرحه على عدة نواحي منها الإثبات القرآني، أو المحاجة العقلية أو الأخلاقية وغيرها، وجميعها تقود لإقناع عقلاني ومنطقي إلى حد بعيد، فعلى سبيل المثال لا الحصر حين تطرق بمجال "المسامحة في الحقوق" كنوع من أنواع المياسرة، لم يتحدث عنها في معناها الفضفاض ولا في عموميتها، بل تناولها في السياقات التي ترد فيها، بشقيها المسامحة في العقود، والمسامحة في الحقوق، وأما في العقود، فيذكر وجوب أن يكون المسامح سهلًا في تعامله، لينًا في تعامله، يؤمن جانبه فلا يغتاب، لا تعرف صفاته الخداع والمكر، وهذه الصفات الدقيقة التي تتوافق والمسامحة إذا ما تلاقت في باب العقود عامةً، وأما إذا تطلب وجود المسامحة في باب الحقوق، فتتشعب إما لمسامحة في الفعل، أو الأموال، وقال الماوردي في أولها: "... هي اطراح المنازعة في الرتب وترك المنافسة في التقدم، فإن مشاحة النفوس فيها أعظم والعناد عليها أكثر، فإن سامح فيها ولم ينافس كان مع أخذه بأفضل الأخلاق، واستعماله لأحسن الآداب أوقع في النفوس من إفضاله برغائب الأموال ثم هو أزيد في رتبته وأبلغ في تقدمه، وإن شاحَّ فيها ونازع كان مع ارتكابه لأخشن الأخلاق واستعماله لأهجن الآداب، وأنكى في النفوس من حد السيف وطعن السنان، ثم هو أخفض للمرتبة وأمنع من التقدم"[33].

وأما في حال تطلب وجودها في الأموال فقد قسمها لمسامحة إسقاط لعدم، أو مسامحة تخفيف لعجز، أو مسامحة إنكار لعسرة. ومن ذلك فقد برزت في معظم تحليلات الماوردي في سياق التسامح خبرته العميقة وإدراكه العريض لما يذهب إليه التسامح من معاني، إذ يشكل أبو الحسن الماوردي مرجعًا غنيًا بالوعي الديني والأخلاقي، وفي ذات الوقت يشمل رؤية واضحة وميسَّرة في الدين.

المطلب الرابع
التسامح من الاعتراف إلى التعارف
بن بيه مؤصل "التسامح عابر للمذاهب والطوائف"

يعتبر العلامة المفكر الشيخ عبد الله بن بيه[34]، عالمًا فذًا وفيصلًا بارزًا في حرب المواجهة مع التطرف، وهو عالم مبحر في العلوم الشرعية، وصاحب مخزون ثقافي دسم، إذ إنه في غالب أفكاره يجعل "الفكر" فيصلًا في تحديد البوصلة بين السير إلى الأمام أو التخلف للقهقرى. ناظرًا لكافة المسارات التي تنضوي تحت جناح "التربية" أو ما يزود الفرد بالعلوم على أنه منظومة محكمة يتربع على عرشها المعلم، كقدوة ونبع للتغذية المعرفية، وعصا توجيه لا عصا عقاب وردع، يشار بها للسلوكيات الإيجابية التي تكفل إنشاء جيل قائم على الاكتساب الواقعي من البيئة المحيطة "الصادقة" في تطبيق ما تملي لا الاقتصار على التلقين. فبما أن بن بيه يعتبر التربية أول المتهمين في انحرافات الإنسان وبروز أزماته، يرجع السبب المتأصل في ايجادها بالرجوع لما شاب العملية التربوية التأسيسية من عوامل حادت بها عن ذلك.

وفي سياق الحديث عن التسامح وما شابه من إقحام مفاهيم مغرضة للنيل من حقيقته، وطرح الشريعة له كضرورة وأساس تعايشي، فيقع اللوم مضاعفًا لكل ما شاب المنظومة التربوية من انحدار متعلق في شرح وطرح وايضاح التعاليم الدينية ومواد العلوم الإنسانية، التي يعتمد على كفاءة بنيانها لاحقًا منظومة التصورات الذهنية التي تحكم النسق السلوكي والمعياري في حياة الفرد والجماعة، والتي تحتل في ذات الوقت المرتبة الأولى بين سلسة المتهمين في الدوافع الناشبة للحروب أو تصدع العلاقات!

وإن أحد الأسباب الرئيسة في اختفاء معالم التسامح الديني، أو إبراز عكس ذلك وهي تشبه ما ذكره ابن عاشور في "المغالاة في حب الدين"، ذلك أن طغيان الانتماء الهوياتي الديني يحول دون الحفاظ على تناغمية التسامح وتوازنه في المجتمعات، وبخاصة غنية التعدد منها، وهي ذات الفكرة التي وافقها أغلب فلاسفة العصر الحديث.

كما أن المقاربة الناجعة في إحلال مفهوم التسامح - كما يجب أن تكون - لا بد وأن تتوافق وشروط "تسامح عابر للمذاهب والطوائف"، أو كما يعبر عنها بعض أتباع البروتستانت بأن التسامح هو هدية البروتسانتية إلى العالم، والتي يراها العلامة بن بيه "التسامح" مادة تدرس بل وشرع في ذلك في مركز الموطأ للدراسات والتأهيل في الإمارات العربية المتحدة، باعتباره التسامح والعمل على الارتقاء به لمستوى التضامن، والحرص على إيجاد شروط التعددية وإبعاد دور العبادة عن الخصومة هو التطبيق الحي لتعاليم الديانة الإسلامية في حثه المسلمين على قيم التسامح.

ويفسر بن بيه التسامح على أنه الجود والكرم والسخاء، وما يدخل في سياق المساهلة والسعة، وذلك في سياق اللغة والنصوص الإسلامية، وأما في الشريعة فقد وصفت ذاتها بأنها حنيفية سمحة، كما قال نبي الرحمة عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم: "بعثت بالحنيفية السمحة"، أي السهلة الميسّرة، حنيفية في التوحيد، سمحة في العمل، مما يعزز الدعوة لرفع الإصر والحرج فيها والبعد عن التشدُّد.

وفي قبيل تناول الرؤية الإسلامية للآخر، فقد أسس الإسلام لعلاقة إيجابية بين الذات والآخر كأساس متين للتسامح، فالإسلام لا ينظر للآخر بهيئة عدو أو خصم بل هو كما ذكر الإمام عليّ رضي الله عنه: "أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخَلْقِ". كما برهنت على هذا المبدأ رسالة الإسلام الإنسانية، بوضع الكرامة الإنسانية أول مشترك إنساني، وجامع يسمو على كافة الاختلافات، يقول تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا}[35].

وقد وردت مضامين وقيم التسامح في السياق القرآني على أربعة أوجه هي العفو، والصفح، والغفران، والإحسان، ومن ذلك فالتسامح كما يراه بن بيه معنى فوق العدل، الذي هو إعطاء كل ذي حق حقه، ودهو بذل الخير لا في مقابل، فهو من قبيل الإحسان الذي يمثل قمة البر وذروة سنام الفضائل، وهو أن التسامح هو التسامي عن السفاسف، إنه عفة اللسان عن الأعراض، وسكون اليد

عن الأذى. ويدخل في سياقه التجاوز عن الزلات والتجافي عن الهفوات. وتطبيق طيب لقوله تعالى: {... ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}[36].

فترسيخ دعامات التسامح في المجتمعات وسبل تحقيقه المثلى، واعتباره مشتركًا بين كافة الأديان، ضرورات كبرى لا تتحقق إلا من خلال المشترك الثقافي الإنساني إزاءه: "الارتقاء بالتسامح من الاعتراف إلى التعارف هو المفهوم الجديد الذي يعيد للتّسامح فاعليّته، وهو عنوان المرحلة التاريخية التي تجمع بيننا نحن أبناءَ العائلة الإبراهيمية. فالتعارف كما يعلمنا القرآن الكريم غاية للوجود ومقصد للتنوّع، وهو فعل تشاركي، يقتضي تفاعلا بين الطرفين، وإرادة من الجهتين. وتجسيدا لهذا النموذج التعارفي، أَسَّسَتْ قوافلُ السلام الأمريكية، حوارًا يعتمد على حضور الذوات في الحيّز المكاني والزماني ولو لفترة محدودة، حيث يقوم كل منهم بشعائر دينه التي هي جزء من حياته اليومية؛ بمرأى ومسمع من الآخر، ليكتشفوا جميعاَ في النهاية أنهم إخوة يشتركون في أكثر مما يتصورون. وهو ما انتهى إلى تكوين "حلف الفضول الجديد"، الذي يسعى لحوار يهدف إلى التعايش بالقيم والأخلاق المشتركة الراعية لحاجاته في الإنسان؛ باعتباره ذلك ضرورةً وواجبًا تدعو إليه جميع الديانات"[37].

المطلب الخامس

التسامح رسالة في الحقوق ووحدة في الإنسانية

مؤسس حقوق الإنسان زين العابدين

شكلت جهود الإمام علي السجاد (زين العابدين)[38]، قاعدة قوية ومتشبعة، مبنية على خبرة عملية ومنعكسة من خلال سلوك مثل بحد ذاته تيارًا أخلاقيًا، منظمًا العلاقات الاجتماعية بيد من تسامح ويد من حوار، وبخاصة أن ثقافة التسامح تلك حملت معها الأبعاد الإنسانية، والدينية، والسياسية، والفكرية والاقتصادية، والاجتماعية الأخرى. بالإضافة لحواره المبني على إدراك عريض للتسامح، وما يرمي إليه ويتداخل به كـ "عصب للإنسانية".

وتتميز الآراء ووجهات النظر والفلسفات المقدمة في كافة المجالات والتسامح خاصة في سياقنا هذا، أن عملية البناء التي ستعقبها وترتكز على أعمدتها ستنتج ما هو أكثر نضوجًا وإفادة، فحين طرح الإمام السجاد أفكاره من خلال التطبيق الحقيقي لمعنى الحوار، رسخ معها أساسات ثقافة التسامح، الذي يعتبر التسامح "يدها اليمنى"، مما يعني التكوين الدقيق القادر على التصدي لأبرز التحديات التي تواجهنا اليوم، من التزييف، أو التشكيك، أو المؤامرات، الساعية للاختراق الفكري، والإهدار المادي، والتشتيت عن المشروع النهضوي. وأبرز ما يقال في التسامح لدى فكر الإمام علي السجاد، إنجازاته وبخاصة "رسالة الحقوق"، التي أسس من خلالها حقوق بسياق عالمي، متناولًا الحقوق الهامة للأفراد، مثل علاقته مع خالقه، والواجبات المترتبة عليه، والحقوق الممنوحة منه تعالى، ولطبيعة العلاقات القائمة بين الفرد والآخر.

استحق الإمام علي السجاد بجدارة لقب "مؤسس حقوق الإنسان"، في تأسيساته الدقيقة للمفاهيم، وتفسير أبعادها، من خلال رؤية عميقة وحس عالي للمستقبل الأخلاقي الإنساني، وفي

وقت مبكر جدًا من إطلاق وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، التي ضمت تسعة وعشرين مادةً، واضعًا اللبنات الأساسية لبناء النظام الاجتماعي السليم، ولضمان سلامة المعاملات والعلاقات بين أفراد المجتمع، وتوثيق روابط احترام الآخر، وقبوله، والتسامح معه، من خلال طرح واحد وخمسين حقًا في "رسالة الحقوق".

وتمتد رؤية الإمام زين العابدين لفضيلة التسامح، من خلال طرح أهمية إيجاده، وعواقب التغاضي عنه، والتي برزت في الكثير من مجتمعاتنا اليوم محملة بمظاهر التعصب والكراهية المؤدية بالضرورة لتصاعد أعمال العنف والإرهاب. فيرى الإمام علي السجاد بضرورة الالتزام بسيادة القانون الذي يخلق حالة طبيعية ومنسجمة من خلال تعرف أفراد المجتمع على "حقوق الذات"، وحقوق الآخر، فتسود ثقافة التسامح ولا يسمح بتجاوز الكرامة الإنسانية المفروض صونها بالأساس بغض النظر عن كافة الاختلافات، يقول تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا}[39].

كما أشار في خاتمة رسالته لأساسات تعتبر منطلقًا هامًا لمشروع التسامح، وذلك من خلال صون حقوق أهل الإسلام باختلافاتهم المذهبية، ومرجعياتهم الفكرية، وفي الحقيقة تعتبر الاختلافات والنزاعات القائمة على هذه الأساسات من أكثر النزاعات استمراريةً، وتأصيلًا للفكر المتطرف، ومن أكثر الوسائل التي تسمح بعبور مستغلي الأديان لتمرير إيديولوجيات تفسد أشواطًا طويلة في مشروع التسامح على صعيد المجتمع الواحد، فكيف به إذا كان المرجو مشروع تسامح "عالمي"؟!

ومن ذلك يتوحد البشر بإنسانيتهم التي أولاها السجّاد المرتبة الأولى، على أرض واحدة، وتحت سيادة واحدة، وبسياق حرية شعائر بديع لا يتعارض وأساسات المجتمع، ولا يقف على اختلاف الدين. وبذلك لخص الموضوع الإمام زين العابدين الذي عرف عنه عتق رقاب العبيد لتحريرهم لا لخدمته، والذي لم يتكلم عن القيم الإنسانية من قبيل خبرة حياتية مرفهة، بل عاش في ظروف قاسية جعلت منه مأسسة فكرية واضحة وواسعة المدارك.

إن مقاصد الإمام السجاد في الحقوق الإنسانية كافةً، وفي سياق التسامح خاصةً تعتبر مادة خامًا، عالية القيمة والمكانة التي لا يمكن وصفها فقط بالإنسانية، إذ تؤسس للعلاقات الإنسانية في شتى المجالات، وتحكم طبيعة التعامل فيما بينهم، ومن ذلك يعتبر الإرث الذي تركه الإمام السجاد تاريخي ثري بامتياز، لكنه معوز لزيادة الاهتمام من خلال الدراسة والتحليل، وتقديم قراءات تتوائم

والواقع المعاش اليوم.، فالإمام السجاد تأسست عن أفكاره عدد من المدارس التي أنتجت كوكبةً من العلماء، والفقهاء، والمفكرين المسلمين البارزين، والذين كانوا الأساس في دفع عجلة الإحياء العلمي آنذاك، ومنهم الإمام أبو جعفر الباقر، وأخواه زيد والحسين أبناء علي السجاد، وأبو سعيد البكري الجريري وغيرهم كثر.

المطلب السادس

الحقيقة الكاملة (الأنا والآخر)

منهجية إعمال العقل عند أبي الوليد ابن رشد (الشارح)

استند ابن رشد في مصنفاته البالغة ثمانية وسبعين مصنفًا، على منهج يعتبر التسامح أولى عتباته، حيث اعتبر الاختلاف الفكري، والمنهجي حق ومبدأ لا بد منه، فقال عن فعل التفلسف بأنه النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، والاعتبار يكون بالعقل، وهو ما دعا الشرع إليه من خلال قوله تعالى {... فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ}[40]، مما يعني وجوب استعمال القياس العقلي والشرعي معًا. من ثم يكون النظر في الموجودات الذي هو فعل تفلسف مندوبًا إليه شرعًا أو مباحًا[41].

ومن ذلك فمن الضروري جدًا التسليم بضرورة التسامح الفكري، وبخاصة لدى الفلاسفة والمفكرين المسترسلين في شرح مقاصد الألفاظ، وما ترمي إليه من معاني خارجة عن التقليد، ومتعددة المناهج، يقول ابن رشد: "إذا تقرر أنه يجب بالشرع النظر في القياس العقلي وأنواعه، فبين أنه يجب علينا أن نبتدئ بالفحص عنه، وأن يستعين في ذلك المتأخر بالمتقدم، حتى تكمل المعرفة به.. وبين أنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك، وسواء كان ذلك الغير مشاركًا لنا أو غير مشارك في الملة. وأعني بغير المشارك من نظر في هذه الأشياء من القدماء قبل ملة الإسلام"[42].

وقد عايش ابن رشد مفهوم التسامح معايشةً دقيقة، من خلال اندماجه بالتراث اليوناني على شكل مغاير للاندماج مع الثقافات الأخرى، الذي إما يخلص عادةً بالتقليد الأعمى، أو باتهام الآخر بعدم دقته وأخذ الذرائع التي من شأنها إطالة الطريق بدلًا من تقريبها نحو الآخر، ذلك أن ابن رشد

تمعن في الثقافة اليونانية من باب الانفتاح النقدي، دافعًا بالقيم الحضارية الإيجابية، المتميزة بكونها احترام مبدأ" الحق في الرأي والاختلاف مع احترام آراء الغير"، وذلك من خلال التعايش الثقافي القائم على حرية الفكر، وقبول اختلاف الآخر، واضمحلال نوازع التعصب للعقيدة أو اللغة المغالية، وكل ما يدخل في سياقها.

تميز ابن رشد بخطابه المنفتح، وبخاصة في مقاله الذي يقف فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال - كتاب فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال - الساعي لتقريب الروابط فيما بين الجانب الديني والفلسفي، ودراسة إمكانية تعايشهما باعتبار المشترك فيما بينهما من ناحية أنهما حقيقتان متوافقتان معمول بهما من ناحية الطبع، قريبان للنفس وللتقبل.

وقد تميز ابن رشد بكونه رافضًا وبحزم لكافة الأساسات المؤدية للتعصب الفكري، الذي وُجد أحيانًا لدى بعض الفلاسفة والفقهاء. ورغم وجود آراء متعارضة مع رؤاه وفلسفاته، إذ يظهر جليًا نضوج التسامح الفكري باعتباراته، والذي شكل خطة بارزة في سياق المرحلة الفلسفية الحديثة. كما قدم ما يعتبر تجسيدًا حقيقيًا وقنوعًا بالتسامح في التراث العربي - الإسلامي، وبخاصة إبراز مواقف احترام الآخر شخصًا وفكرًا، أيًا كان الأصح منهم. ويتضح هنا قناعة ابن رشد بلزوم منظومة التسامح حين يقر بأن نتاج الحقيقة الكاملة لا يكون إلا من كلا الطرفين، الأنا والآخر. باعتبارها حصيلة التعاون، والتفاعل بين الأفكار المتباينة.

لقد عكس ابن رشد في أفكاره جانبًا ناضجًا مما ضمت الثقافة العربية الإسلامية، من خلال خلق جو من التواصل، والتراضي العقلاني، "تقترن فيه الثقافة الديمقراطية بثقافة الاعتراف بالآخر وبالحق في الاختلاف والحوار بين الثقافات المختلفة والتجارب المتعددة التي يجب اعتبارها متكافئة من حيث كونها أجوبة محدودة عن أسئلة عامة ومشتركة"[43].

وتعتبر النظرة التسامحية السامية لدى ابن رشد وليدة فكر متأصل فيه، فهو من عرف الفلسفة على أنها: "النظر في الموجودات واعتبارها بحسب ما تقتضيه شرائط البرهان" مما يدل على مكانة الاستلهام المرتكز على المنهج العقلي، وبخاصة من الثقافات الأخرى، مما يخرج من حيز تقييده تحت عباءة عقدية أو دينية، تكون بمثابة حاجز جائر عن النور الذي يعود بالنفع على الجميع، ومن هنا فقد احتضن فكر ابن رشد كافة الثقافات معترفًا بريادتها، ومنطلقًا من تصوره للحضارة الإنسانية المنفتحة، يقول ابن رشد: "إذا كان كل ما يحتاج إليه من النظر في أمر المقاييس

العقلية قد فحص عنه القدماء أتم فحص، فقد ينبغي أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم، فننظر في ما قالوه من ذلك. فإن كان كله صوابًا قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه"[44]، وهذا ما يؤكد منطقه الداعي للأخذ بما يوافق الحق، والتنبيه لما يخالفه. ولكن الأخذ يصحبه سرور وثناء، والمخالفة تلازمها تنبيه وتحذير واتخاذ العذر للآخر!

ويذكر لابن رشد مواقفه التسامحية مع الإنسان انطلاقًا من إنسانيته، وهذا ما أبرز اسمه في قائمة المدافعين الأقوياء عن "المرأة"، ومكانتها المجتمعية أو الإنسانية بشكل عام، إذ لم تقف مخالفة أبناء عصره حائلًا أمام رأيه، إذ أنكر كافة الفروق التي تقحم بين الرجل والمرأة دون الاختلافات الطبيعية الفطرية، على اعتبار أن الكفاءات الذهنية والعلمية لكليهما واحدة؛ فالرجال والنساء نوع واحد من جهة الغاية الإنسانية، فإن كان الرجل أكثر كدًّا في بعض الأعمال، فلا ينفي ذلك أن المرأة أكثر ذكاءً وحنكةً منه في بعض الأعمال الأخرى، كما في الأعمال الموسيقية، التي تبلغ ألحانها الكمال إن أنشأها الرجل وغنتْها النساء[45]

وقد أورد عدة فلاسفة مسلمين مثل ابن رشد، أفكارًا ناضجةً نحتاج لإعادة طرحها في زماننا، باعتبارها دستورًا فلسفيًا صارمًا في الوصف والتصدي لآفات التطرف، والانغلاق، والإقصاء والتكفير، أيًا كانت الديانة أو المعتقد أو الثقافة. وبذلك يصل العالم لصورة أقرب ما تكون لإحياء القيم الإنسانية الحضارية من التراث، وتربية النشء على مبادئها، المنادية بإعلاء وسمو التسامح والقيم الإنسانية بادئ ذي بدء قبل أي شيء آخر.

المطلب السابع
التسامح نقطة تلاقي القيم الأخلاقية
خلاصة من صفحات الفلاسفة

لقد ظلت أغلب القراءات، والفلسفات القديمة مترددة بين المعتاد عليه والتراثي، وبين الاستجابة لنقاط نابضة جديدة في المجتمعات الإنسانية. ومع ذلك فقد قدم العلماء والفلاسفة المسلمون جهود جمة مساندة لقيم التسامح، ومتأنية في النظر لما يقصد النص الديني، المنضوي بعمق على مبادئ واضحة نحو التعايش ومبادئ العلاقات الناظمة لمصالح الأفراد. كما توحدت في وضع الخطوط العريضة الحمراء حول خطابات التضييق وتأجيج الكراهية، من المنطلق الأساس في الإسلام الداعي للتسامح والتعايش والطمأنينة، والتي اتخذ تفسيرها جوانب متنوعة، لكنها متحدة في الهدف الأكبر، ومفاده أن المجتمعات لا يمكن لها أن تحظى ب "الإنسانية"، مالم تحقق مبادئ التسامح.

ففي منطق جودت سعيد، اتخذ من عقل الإنسان عصا سحرية، ولكنها منطقية بذات الوقت فهي التي تكفل تغير حال الإنسانية، ولابد لها من الصعود على صهوة "الفكر"، الذي يسوق الأفراد من الشعور بالثقة الممنوحة لهم، للقيام بمسؤوليته الإنسانية في توطيد العلاقات الاجتماعية، ومن ذلك فيعتبر سعيد من الفلاسفة الذين سمحوا لأفكارهم بالتناغم وأهداف الشريعة، وعدم البقاء على مفاهيم جامدة من خلال فتح سياق التفكر والتأمل وإيصال الأفراد لمرسى التسامح بقناعة وإدراك تام يظهر بدون تعقيد أن كل منتهجي التطرف والعنف، هم حالة "شاذة"، أو حالة "متحجرة" لا تقيم اعتبار للمصالح.

والخلاصة في فلسفة سعيد، أنها تعكس وعيًا وإحاطةً عميقة في فهم مقاصد الشريعة، إذ يبرهن على استحالة تحقيق تلك المقاصد، حين ينعدم الأمن والاستقرار، الذي يضمن حفظ "الضرورات الخمس"، مما يعني أن التسامح هو طوق النجاة المؤدي لصون الأوطان، وإدراك ضرورة ذلك ووجوبه في الشريعة الإسلامية، المبنية على قيم التسامح والمآخاة والرحمة، فالتسامح لا يعد "شعارًا"، بل ميثاق قيم أخلاقية، وتماسك اجتماعي، ومنبر طمأنينة ومحبة جامعة للأخوة الإنسانية.

وقد توافقت فلسفة الشيخ ابن عاشور معه بشكل كبير، مشيرًا للفطرة الإنسانية كأساس ودافع لقيم التسامح، التي تعتبر جزءً لا يتجزأ من مقاصد الشريعة وغاياته في التيسير والتسهيل، ذلك أن النفس البشرية السوية تنزع لكل ما هو خالٍ من الكراهية والنزاعات، والعنت. وفي حين عزى سعيد أسباب إنكار التسامح لمشكلة فكرية محضة، ذهب ابن عاشور لعدة أسباب تتفرع من عصب مركزي خلاصته تناسي المسلمين لحقيقة التسامح الإسلامي، والنظر له كزائر جديد أو مقحم على السلوكيات البشرية، مع أنه درة نفيسة مطروحة في أغلب المعاملات والمواقف في السنة النبوية وسير الصحابة - رضوان الله عليهم -، وقد أبرز ابن عاشور حجم الإشكال في حال ابتعد الفكر الإسلامي عن إدراك وإحاطة معاني التسامح، باعتباره من أخص خصائص الإسلام، دين الرحمة المرسلة للعالمين.

اعتمد أبو الحسن الماوردي في طرحه الفلسفي، على الارتكاز أيضًا على دور العقل في تقويم السلوك الإنساني، وذلك من خلال وضع قيمة العدل في آخر القائمة عند الحديث عن الفضائل، ويعزى ذلك في منظوره الفلسفي المتعمق لاعتبار القيم الناضجة كالعدل نتاجًا فكريًا وسلوكيًا ومفاهيميًا ناضجًا لمجتمع مشبع بمآلات القيم الأخلاقية من تسامح، ورحمة، وغيرها، والتي تبقى ضمن أحد الإطارين (غريزي أو مكتسب).

وللمطلع بتوسع على آراء الماوردي في مجال التسامح، فإنه يكاد يجزم بأن التسامح يكمن في التقبل، فللآخرين وجود وتفكير وقناعات تتمايز وقد تختلف جذرًا عما لدي، وهذا ما يحض على إنتاج مبدأ تسامحي نقي بحت يسعى بكل ما فيه من قوة للوصول إلى التوافقات، بعيدًا عن الإغراق بالاختلافات، مما يؤسس على صعيد موازي بيئة صحية لاحتضان التعددية الدينية، والفكرية. ومشيرًا إلى أن التسامح والرفق هي أولى أدوات الحكم التي تلزم السلاطين في حكمهم. وذلك

استمدادًا من فيض الشريعة التي تؤطر المعاملات الأخلاقية التي ترجح كفة العقل وتعلي من قيمة الإنسانية.

لقد تجاوز العلامة الشيخ عبد الله بن بيه الحديث عن التسامح، كطبيعة ومعنى المفردة، وما تذهب إليه، مقابلًا منظوره نحو التسامح كجزء لا يتجزأ من الشريعة، والتعاليم الدينية، بالإشارة للأسباب التي أدت لاختفائه، أو تناسيه، وملفتًا بشكل دقيق لماهية الاتجاهات الفكرية الإنسانية، وكيف لها أن تتطور باتجاهين متعاكسين، وليس بغريب على الشيخ بن بيه، التركيز على هذه المجالات، باعتباره يورد الفكر في أغلب أطروحاته، ومؤلفاته كرأس مال تتحدد بقيمته إمكانية بناء التطلعات، وتحقيق الأهداف.

كما يتوافق والكثير من الفلاسفة الغرب في أفكاره، وفلسفاته التي تذهب لمضامين أخرى في التسامح، مثل إلزامية احترام كافة الأطراف ضمن معادلة التسامح، وإيجاد أرضية أساسية تنطلق منها كافة الأفكار والإنجازات، دافعة بمشروع تسامح عابر للقارات والطوائف، وهذا ما يشابه لحد كبير فكر الفيلسوف الإنجليزي جون لوك، في رفضه لنظام الكنيسة الأبوي، خوفًا من توليد فجوات بين أفراد المجتمع. وحين يميل لإعطاء كل مجال ما يلائمه من مهام وأطر، فقد عنى بطريقة أو بأخرى ما للمجتمعات وأفرادها من خصوصيات يجب أن تصان دون تعدي، وذلك ما عناه بن بيه في "مشروع التسامح العابر للقارات"، فالعبور الفكري لا بد له من اتحاد مبدئي ثم تشبع الإنسان بما أسميه "الإيثار الأخلاقي"، من خلال خلق نقطة عبور في اللاوعي لدى الأفراد تتيح الشعور الإلزامي بالبذل السلوكي الموجه للآخرين، بمكيال مساوٍ لما ننتظره من الغير، وذلك من قبيل مسؤولية مفروضة، لا "ترف أخلاقي"، وفي ذات الوقت فإن هذا لا يعني البتة تجاوز الآخرين للحقوق، أو تنازل الفرد عن حقوقه، بل يعني وجود معادلة متساوية الأطراف بين الأنا والآخر. كما أولى بن بيه مكانة رفيعة للتسامح باعتباره أعلى من العدل، ومدللًا على ذلك بتبحر معاني القرآن الكريم وورود أوجه التسامح في النص القرآني.

أما الإمام زين العابدين، فهو لم يكتف بالحديث عن القيم الإنسانية متخليًا عن دواخل النفس البشرية، وما تفكر أو تصبو إليه، وبذلك فهذه الانطلاقة السليمة والتي لا تسمح بوجود خط هش بين حاجات الفرد نفسه، وحاجاته الخارجية (التسامح)، على صعيد المعاملات، ونظرته نحو الآخر.

وقد عكست فلسفة ابن رشد العقلانية المنفتحة، تعايش الثقافة العربية الإسلامية بمرجعيتها الدينية، إضافةً للثقافة اليونانية بمرجعيتها الفلسفية، وفي هذا السياق تعدى الإيمان الفلسفي لدى ابن رشد سياق التنظير، لواقع عملاتي مدرك لقيمة التعايش الفكري، ولمبادئ الاحترام والتسامح كاحترام الرأي والرأي الآخر، من خلال الممارسة الفعلية للاختلافات القائمة على التسامح، سواء أكان ذلك في الحوار أو في التفكير. يقول في كتابه تهافت التهافت: "من العدل أن يأتي الرجل من الحجج لخصومه بمثل ما يأتي به لنفسه".

إن أفكار فلاسفة العرب والمسلمين مجتمعةً، شكلت سلسلة محكمة متناسقة ومتوافقة في الأخلاق الإنسانية عامةً، والتسامح خاصةً، إذ أخذ من صلبها لاحقًا منبعًا ملهمًا لكثير من النظريات الفلسفية الغربية التي أسست لمنهج عقلاني رصين قادر على استيعاب كل الاختلافات وصهرها في بوتقة متناغمة شكلت أنموذج الفكر الإنساني المعاصر، ناهيك عن اندماج وتناغم معطيات الفكر الناتج عن العلماء والفلاسفة إزاء القيم والأخلاقيات الإنسانية، سواء أكانوا من شرق الأرض، أو مغربها.

والجدير بالذكر بروز قاعدة إنسانية بحتة خلال التمعن في الفلسفات الإنسانية عامةً دون الرجوع لأي محدد آخر كالديانة، والظرفية الزمكانية، وهذا لا يعني إهمالها، أو ضرورة تفسير اعتماد انتاج الكثير منها على فلسفات سبقتها، إذ إنها هامة في سياق ما، ولهدف ما، ولكن في النظر لما تخلص إليه التجارب الإنسانية إزاء الأخلاق، والقيم الناظمة للعلاقات الإنسانية، فإن الرجوع إلى الفطرة السليمة يكون أنزع، وصيرورة اتحاد الإنسان تكون أَولى.

الفصل الثالث

التسامح بين المدارس الفلسفية
والمرجعيات الدينية

المطلب الأول
القيم الأخلاقية في المدارس الفلسفية

عانت الإنسانية في زمن هيمنة الكنيسة من تبدد العديد من القيم، المتصلة بالأخلاقيات الدافعة لصون الكرامة الإنسانية، بل أنها شكلت وعيًا جمعيًا خطيرًا بدأ يقتنع بضرورة الجمود على قوالب محددة من التعاملات، دون التنبه لبعدها عن جذور القيم الإنسانية الأصيلة، التي توثق من الصلات والمشترك الإنساني بين بني البشر كافةً.

وقد رأى بعض فلاسفة السياسة في القرن التاسع عشر أنّ معنى التسامح هو منح الحرّيّة، أي إنّ الشخص المتساهل ديمقراطيًا ومتحرر فكريًا، يمنح الآخرين حرية الفكر والعمل، وإن كانت أفكارهم وأفعالهم لا توافق أفكاره ومبادئه.

وأول ما واجه المفهوم من انتقادات سلبية، أنه مفهوم مرتبط بنزاع يهيمن فيه طرف أقوى على طرف أضعف، وذلك وضع يدفع الأضعف إلى أن يطلب من الأقوى أن يسمح له بحق الوجود بما لا ينقض مكانة الأقوى أو ينقله من حال التراتيب إلى حال التكافؤ. ودليل ذلك، أن المفهوم ظل وسيلة الأقلية الدينية أو الطائفية في الدفاع عن وجودها الذي سعت إلى اقرار شرعيته من الأغلبية أو الطائفة الأقوى.

ويتمثل أولئك الذين ما يزالون في عوالمهم الروحانيّة الذين مهَّدوا الطريق للبروتستانتية (Protestantism)[46] في الدين المسيحيّ، أمثال: "جيمس ميلتون"، و"جون لوك"، و"ستيوارت مِل"، فإنّهم طرحوا فكرة التسامح، وأصرّوا على الدفاع عنها، من أجل ترويج أفكارهم، وإنهاء ما جاء قبلهم، باعتبار أنّ عنصر المعرفة لا يتحقق إلاّ في المجال الاجتماعيّ المتمثلة بحرية المنافسة.

فما كان لهم إلا أن يؤصّلوا التسامح والحريّة الدينيّة بقيمتين ساميتين في الفكر وفي المجتمع الأوروبي دون ذلك الإسهام الرئيسي لأعلام هذه الحركة على أكثر من صعيد نظري وعملي. وهذا ما جلب لهم النقد تارة والاحترام تارة أخرى، في حياتهم وبعد مماتهم.

وهو ما يفسّر ما كتب على الشاهد الذي يعلو قبر الفيلسوف الفرنسي فولتير: "هنا يرقد رجل حارب الملحدين والمتزمتين معًا وأوحى في كتاباته بـ "روح التسامح"[47]. إذ طالب بحقوق الإنسان ضدّ العبوديّة ونظام الإقطاع. شاعر مؤرخ وفيلسوف جعل آفاق النفس البشريّة تتسع وتتعلّم معنى الحرية. بدوره، استبدل الفيلسوف جون ستيوارت مِل التسامح بالحرّيّة، باعتباره من أهمّ عناصر روح العصر في الانتقال من مرحلة الخنوع والعبوديّة إلى مرحلة الانفتاح والتحرُّر.

ومع تعدد الآراء حول التسامح والتعبير عنه، اعتبر الفيلسوف النمساوي "كارل بوبر" أن "فولتير" تفوق على كافة الفلاسفة في روعة نظرته وتصوره للتسامح، حين ربط بين التسامح وبين الوعي بالضعف الملازم للكينونة الإنسانية، إذ يقف بمثابة عامل قوي داخلي ومقنع للفرد بتقبل ورود الخطأ من الآخر ليحتوي ذلك الموقف برحمة وتسامح.

والمثير للاهتمام أن الرؤى والآراء المتوجهة للتسامح جميعها، لا تنطلق لوصفه باعتباره حق، بل هو مفهوم متلازم وضروري مع وجود "السلم المجتمعي"، مما يعني أن التسامح هو ضرورة مسموح بها ضمن إطار القانون العام، أو كما يقال: "تنتهي حريتك، عندما تبدأ حقوق الآخرين". وفي الحقيقة فإن التسامح لا يعني اللامبالاة، ولا يعني تخطي الحدود مع الآخر، فهو واقع في إطار ناظم محكم مرن في الوقت ذاته.

المطلب الثاني

النظام الأبوي اضمحلال للقيم الإنسانية ومغالاة في اللاتسامح

المظلة الجامعة للكرامة والمشترك الإنساني

(التسامح السياسي)

اتَّخذ الفيلسوف الإنجليزي جون لوك[48]، قيودًا ومعايير ل "رسالة التسامح"، لكنّها ولفقرها الفلسفيّ في بعض جوانبها لم تحظَ بعناية ملحوظة، فمن جملة أسباب التنكر لهذه الرسائل هو ما خضعت له من أجواء خاصة في أواخر القرن السابع عشر، وخصوصًا في إنجلترا. فقد تأثّر "لوك" كلّ التأثُّر بمذهب "بورتن"، وبحكم علاقته باللورد "شفتسبري"، ممّا جعله في صميم الأحداث السياسيّة أكثر من غيرها. وكان سبب كتابة تلك الرسائل نقد المضايقات من قبل الحكومة الإنجليزية، ومناقشة المشاكل الناجمة عن إلغاء مبدأ "التسامح" في أوروبا، وإنجلترا على الخصوص.

وقد تضمنت الرسائل عددًا من البنود أهمها: "إنّ القمع ليس سياسةً ناجحة، وإذا تسنّى لهذه السياسة انصياع الأفراد وإخضاعهم في الظاهر، لكنْ لا يمكنها فرض عقائدها وأفكارها على الضمائر، ولا ينتج عنها سوى التظاهر، وشيوع النفاق في المجتمع، فالسياسة القمعيّة لا يمكنها أن تكون سبيلًا للهداية ونجاة الإنسان؛ لما تحمله من سلبيّات كثيرة"[49].

صب لوك تركيزه على قوة الأدلة الاستدلاليّة، فبينما كان السلفيّون في المسيحيّة يقولون: إنّ عمل الفرد تجاه الكنيسة يتَّحد مع عمله وواجباته تجاه الدولة، وترسيخ الفكرة القائلة بأن التساهل مع مخالفي الكنيسة يبعث الفوضى في أجهزة الدولة، كان هو يقول: "إنّ رسالة الكنيسة إلى العالم

منفصلة تمامًا عن دور الحكومات، وإنّ غاية الكنيسة هي نجاة الروح الإنسانيّة وسعادتها، ولا يمكن التبشير بهذه الرسالة إلاّ عن طريق الترغيب فيها، وهذا لا يتسنّى للأنظمة القمعيّة". بالإضافة لكون الغاية من وجود الدول هي حفظ النظام وصون حقوق الناس، أي حفظ النفس والمال وحرّيّات الأفراد[50].

ولهذا لا يمكن استخدام القوّة والعنف، إلاّ في موارد يتعين فيها اللجوء لتفعيل القوة كخيار أخير، فإنّ نظريّة التسامح تسلب صلاحية تشخيص الحقائق من الدولة؛ لقصورها، وتعدُّد الحقائق، واختلاف ملاكاتها. فلا يصحّ للدولة أن تفرض آراءها وأفكارها الخاصّة على الآخرين، وتجبرهم على قبولها، ويتحتَّم على نظريّة التسامح هنا ضمان سلامة النظام في المجتمع، وتوازن الأفكار. وقد دافع الكاثوليكيّون أيضًا عن هذه النظريّة فلقيت أفكاره في باب التسامح ترحيبًا واسعًا من جميع الفصائل، لتلاؤمها مع مآربهم، فكادت نظريّاته تأخذ طابعًا أوسع من ذلك، لكن سرعان ما ظهرت نظريّات "جون ستيوارت مل" الأكثر موضوعيّة من سابقتها، ممّا حدا بالمجتمع إلى نبذ نظريّات "لوك".

تمخضت رؤية جون لوك "التسامحية"، وبرزت ملامحها خلال سعيه لتحقيق هدف قد يبدو مختلفًا ولكنه يصب في ذات الوعاء وفي مختلف المجتمعات، إذ كان رافضًا للنظام الكنسي "الأبوي" الذي يقحم نفسه في مواضع لم يوجد لأجلها، حتى ينتج عن ذلك في نهاية المطاف فجوة "عوز" بين أفراد المجتمع لإشباع الجانب الروحي، وهي إحدى المهام التي وجدت المعابد والكنائس والمساجد لأجلها، وهذا لا يعني انقطاع الدين أو رسالته في المجتمعات، بل صون إطاره السليم ليتسنى له تقديم دوره في العملية التكاملية في بناء المجتمعات الإنسانية المتعددة الوظائف والاحتياجات.

وإن تناول الفيلسوف لوك لمفهوم التسامح، أغنى لاحقًا عن شرح ذات المفهوم والقياس عليه في مختلف المجتمعات، متناولًا الشق الفلسفي المُفَكِكْ بتأنٍ للطبيعة المحددة لعمل رجل الدين، ورجل السياسة كل على حدة، ثم الشق السياسي الدافع بتفريغ الأديان من الحمولة المثقلة لكاهلها والتي استخدمها السياسي في طرق سندان تسلطه لا سلطته على المجتمع. وكما هو الحال عند معظم الفلاسفة، فقد وضع جون لوك حجر الأساس لقضية عظمى، رغم أنه كان طامحًا لإثبات فلسفته في

قضية أخرى، وربما تعتبر هذه المنهجية إحدى ميزات الفكر الفلسفي "الاخطبوطي" في مضمونه مع حفاظه على قيمة النص بلا تمييع أو شرخ لصلب الفكرة.

صاحبت دراسة لوك للدور الكنسي، تأسيس النظريات المنادية بضرورة الإصلاح الفكري الذي يعتبر "الفرد" نقطة بدايته، وصولًا للمجتمع بأكمله. مما يعين للانتقال من ثقافة العقيدة إلى ثقافة الحرية بسلاسة "غير مضرة". كما قام بتعبيد الطريق لقضية "السلوكيات البشرية" وايضاح خطوطها العريضة، متجهًا بقوة للنظام المدني الذي يحافظ على تنقية الدين من السلوكيات البشرية التي لا تعكس بالضرورة جوهره إذ أنها لا تتسم بالمثالية أو الالتزام الدائم، بل هي راجعة لعدة عوامل كالنشأة، والمدى استيعاب التعاليم الدينية، والظروف المجتمعية المحيطة بالأفراد. ومن ذلك فقد جزم لوك بأن شجرة التسامح لا يمكن أن تثمر إلا بعد بتر النظم السياسية القائمة على التفويض الكنسي، واستبدالها بالنظم المتراصة والمتماسكة بسيادة القانون والمواطنة الكاملة، أي بالدولة المدنية، فيحق لكل فرد إقامة شعائره التعبدية، والتنعم بحقوقه المدنية.

وفي طريق لوك برسالته "رسالة التسامح"، أسس لعدة مفاهيم في غاية الأهمية تنضح مجتمعة مما يعنيه التسامح بعيني لوك، ففي مفهوم "الخلاص" الذي يسمح للفرد بتغيير الكنيسة ولكنه لا يعطي الحق قطعًا بتغير مساره الإيماني والمكوث منفصلًا بلا دين، ومع ذلك "يعد خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم المدني أو أى إنسان آخر، ذلك أن الحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر، وأن الله لم يكلف أي إنسان بذلك"[51] مما يعكس إدراك لوك لتبعات السيادة أو السلطة المطلقة، إن كانت مدنية، لأن إطلاقها سيؤول لفرض "ديانة السلطان" على أفراد مجتمعه، مما يعني ولادة التعصب والعنف واضمحلال ملامح التسامح، ثم إن الإيمان المنبثق من الخوف والترهيب إلى الخلاص بقدر ما يؤدي لإيمان مزيف.

وفي مفهومه عن "الكنيسة" وموقعها في رسالة التسامح، فيؤكد في عدة مواضع على ضرورة التزامها أطر مهامها واجتناب محاولات التمدد السلطوية، وبخاصة أنها "مجتمع حر ذو إرادة"، ويقول في ذلك: "غاية أي مجتمع ديني... هي عبادة الله، وبالتالي نوال الحياة الأبدية. ولهذا ينبغي أن يتجه أي نظام لتحقيق هذه الغاية... كما لا ينبغي أن ينشغل هذا المجتمع، بل ليس في إمكانه أن ينشغل بامتلاك الخيرات المدنية والدنيوية. ولا يمكن استخدام القوة في آية مناسبة مهما تكن، لأن القوة تخص الحاكم المدني، وملكية الخيرات البرانية تقع تحت سلطان تشريعه"[52] إذ يحيد لوك

لإفراغ الكنائس من أي مفاهيم قد تحوم حول العنف أو احتمالية "اللاتسامح"، والتفاتها بكامل طاقاتها نحو الحياة الأبدية، وهذا التأسيس لمعنى الكنيسة، يعني التأصيل للتسامح الديني دون مفهوم الكنيسة بجعلها مرتكزة على قوة الحجة لا حجة القوة.

وأما حاكم السلطة المدنية التي لطالما نادى بها، فقد حددها بقابلية تطويعها لمسؤوليتها دون إفراط أو تفريط، حتى في تناوله لمفهوم التسامح والتعامل به، مما يعني تمهيد الطريق للتسامح الحقيقي والتي يؤدي أي إخلال بها لنشوب نزاعات العنف والتطرف، فأمور الدين للكنيسة والدنيا للحاكم: "أن رعاية الأرواح ليست من مهمة الحاكم، لأن مهمته محصورة في وضع القوانين والإجبار على تنفيذها عن طريق العقاب"[53] ومن الملفت ما أشار إليه في محدودية علم الحاكم بأمور الدين، والتنبيه لمراعاة المقال لكل مقام: "معرفة الحاكم بالطريق الضيق الوحيد المؤدي إلى الجنة ليس افضل من معرفة المواطنين، ولهذا فليس في إمكاني أن اتخذ من الحاكم مرشدًا لي، فأغلب الظن أنه جاهل بمعرفة الطريق مثل جهلي ثم هو بكل تأكيد أقل اهتمامًا مني أنا".

ورغم فلسفة جون لوك "التسامحية" العميقة، إلا أنه يؤخذ عليها بعض المحددات، كاقتصارها على الفرد المتدين دون غيره، ذاكرًا في كتابه (رسالة التسامح) أن لا تسامح مع غير المتدينين (الملحدين)، فيقول: "لا يجوز أبدا التسامح مع من ينكرون وجود الله، ذلك أن الوعود والمواثيق والأقسام التي هي روابط المجتمع الإنساني، لا حرمة لها ولا اعتبار عند الملحد، لأن استبعاد الله حتى لو كان بالفكر فإنه يحل كل شيء، وفضلا عن ذلك فإن من بإلحاده يقوض ويحطم كل دين، لا يمكنه باسم الدين أن يطالب بحق التسامح معه"[54].

كما تقتصر فلسفته على الجانب الديني، وعدم مواكبة ما يضم التسامح تحت مظلته من مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية، وغيرها، كما برز جليًا أن جون لوك استخدم آنذاك منظار ضيق بعض الشيء لإطلاق العنان لفلسفته في رسالة التسامح، فلم يراعي إلا خصوصيات المرحلة التي كان يعيشها المجتمع الإنجليزي بشكل دقيق آنذاك. وربما كانت المغالاة في تسييس التسامح أكثر منها في إعطاء الأديان حقها من كونها نواةً للتسامح، وبالمقابل فتح الباب على مصراعيه لصلاحيات الحاكم المدني، مما جعله مناقضًا لنفسه بصورة غير مباشرة فإطلاق الصلاحيات "مكروه" استنادًا لحكم الحياة وطبيعة المجتمعات فلا تقزيم لشريعة وتساهل لسياسة ولا العكس، بل هي علاقة تناغم ينتظم كل منها في سياقه الدافع بصون ودعم الآخر. ومن جملة سلبيّات تلك

الرسائل تركيزها على التسامح الدينيّ، دون التطرّق إلى أدلّة وافية في هذا المجال[55]، ومع ذلك فإنّ رسائل "جون لوك" تعد من أولى التأليفات في هذا المجال، فهو فيلسوف العصر العظيم

إن خلاصة ما كرسه لوك يؤول إلى أن التسامح السياسي يمثل آلية ناجعة لتحقيق التسامح بصورته العامة، فليس الهدف إبراز وجهة نظر سياسية يحدد من خلالها معنى التسامح، بل الدفاع بريشة التسامح الناعمة لإبراز وجهة نظر سياسية، أي أن جون لوك سطر رسالته - كما سماها - في التسامح بإطار سياسي في المرتبة الأولى، ثم بإطار فلسفي فالرسائل لم تكن يومًا فلسفيًا بل لطالما عرفت على أنها مادة سياسية مشبعة بقناعات دارسة للعلماء والفلاسفة. ويذهب جلها جازمًا بضرورة لا تسامح الحاكم مع الآراء المضادة للمجتمع الإنساني، أو قواعده الأخلاقية الضرورية الدافعة بتعزيز ركائز الدولة المدنية، أو مع من يتجاهل لزوم التسامح مع كافة البشر في المجال الديني. ولا تسامح مع كنيسة تخرج عن أطر دورها، أو مع "لاديني" ينكر وجود الله.

إن لوك المتميز بموقفه الرافض لتعدي أي من الأساسات المجتمعية الكبرى على الأخرى، أو وجود ما يسمى بـ "اللادينيين"، يشير بطريقة غير مباشرة للعلاقة الاجتماعية الوثيقة فيما سبق، وتأثيرها على الروابط الإنسانية والمعاملات بأشكالها، وعلى اعتباره بأن الملحد يفتقر لاحترام منظومة العلاقات الاجتماعية ومحدداتها. وعلى الصعيد الإيماني فقد ذهب بعيدًا في حديثه عن الدين المسيحي ليضم "المجتمع الإنساني" بأديانه كافةً فالقوانين لابد أن تطبق بصرامة أيًا كان موقع تنفيذها، والملحد يبقى ملحدًا، دون تبديل أو اختلاف بين المجتمعات المسيحية أو المجتمعات الإسلامية أو البوذية أو الهندوسية أو غيرها.

المطلب الثالث

احتياجات الفرد ومتطلبات الشريعة تناغم لا تصادم

"توفيق لا تفريق"

قدم "جون ستيوارت مل"[56] تعريفًا جديدًا للتسامح، ملغيًا جميع نظريات وقيود "جون لوك". ولذلك يتعيّن القول بأنّ الغرب في الوقت الحاضر يعمل بتعريف "جون ستيورات مل"، وحسب نظريّاته السياسيّة، إذ إنّها أصبحت ميزانًا لأفعال الفرد والمجتمع. ومن أجل تقديم تعريف ليبراليّ للتسامح يفترض "مل" معيارًا في ذلك، فيقول: "الملاك عندنا هو "أصالة المنفعة"، فمتى كانت أفكار وأعمال الفرد باعثة على السرور والمتعة فهي إذًا صحيحة". وفسر السرور والفرح، فقال: "إنّ الفرح والابتهاج هو الرغبة في المتع الجسديّة، والهروب من التعذيب والألم الجسدي".

كان "ستيوارت مِل" في البداية من مؤيِّدي "جون لوك"، لكنّه بعد أن أدرك سلبيّاته، وردود الفعل تجاهه في أوروبا، لم يستطع التأقلم مع ما يماشي الرأي العامّ آنذاك. ملغيًا جميع الشروط والقيود التي وضعها في باب التسامح، ليصنع من التسامح "حرية مطلقة" تمامًا، وفي جميع المجالات.

نجح مل في استقطاب الرأي العامّ في المجتمع، إذ كان الجميع على اطلاع بنظريّاته، التي أولت أهمّيّة كبيرة للتسامح، بشكل يلامس حاجات أفراد المجتمع وينطلق من صلبها، باعتبار التسامح من مميّزات روح العصر، التي حققت آنذاك ذروة الحرّيّات الفرديّة، ممّا دفع بقوة سندان التسامح من السياسة والثقافة إلى دائرة الأخلاق.

ويكمن سرّ نجاح نظرياته في توظيفه لحرية الأفراد المطلقة، وفي تأثرها بالنظريات الليبراليّة. وهذا ما منحة توسيع فكرة التسامح لتشمل معالم الأخلاق، ويبقى الملاك في كلّ ذلك الفرد وحرّيّاته. كان "جون" يعتقد أنّه لا يوجد مجال لإلغاء التسامح، إلاّ إذا استلزم إعمال التسامح المساس بحرّيّة الآخرين، فليس بإمكان الدين أو الدولة الحدّ من دائرة التسامح. وبناءً على ما تقدم، فإن الغاية من هذه النظريّة هي إشباع الرغبات الفرديّة، وهي لا تشمل سوى السرور الفرديّ، ولا يمكن لأيّ شيء تقييد الحرّيّة الفرديّة، ومنع الفرد من ممارسة هكذا أفعال، فكل ما يحدُّ من حرّيّة الفرد، ويلغي المتعة والرغبة الفرديّة، يكون ضد الحرّيّة، ويُقيَّم على أساس التعسُّف والعنف. فيمكننا تحديد معنى التسامح في نظر الغرب، إذ ليس هو إلاّ الأنانيّة والفرديّة (المذهب الفرديّ). فالتسامح هو ممارسةٌ خارجيّة للحرّيات الفرديّة في أُطُر هوى النفس والشهوات، ممّا يُحقِّق الرغبة والميول الفرديّة.

لقد شكلت أفكار ستيوارت مل نقطة تحول من خلال ما قدمه في كتابه "أسس الليبرالية السياسية"، إذ يعتبر ما قدمه خروجًا عن الدائرة المعتادة ومحاولة في ريادة مفاهيمية مطابقة لاحتياجات مجتمعية ماسة، من خلال فلسفة مقنعة ومتبصرة، مبتعدًا عن المبالغة في حصر التسامح ضمن إطار الانسجام الديني، وموضحًا جذور التسامح التي لا يمكن التغاضي عنها والمتأصلة في قلب السلوكيات كافةً، وقدَّم مل في الحقبة التاريخية التي عاش بها، بمقولته التي يذهب مفادها أن كل ما يقيد المنافسة الحرة هو الشر المطلق، وكل ما يطلقها هو الخير العميم.

"إن كانت البشرية كلها ما عدا فرد واحد مجمعة على رأي ما، فلا يسوغ لها ذلك إسكات ذلك الفرد بنفس الدرجة التي لا تسوغ له إسكات البشرية إن توفرت له القدرة على ذلك"[57]، فبإمكاننا القول بأن مل وضع نصب عينيه "هموم" الفرد فيما يتعلق بما يعوزه من التسامح، وما ينقصه منه، وكأن التسامح صمام الأمان الذي يضبط إيقاع المجتمعات ويصون تناغمها ويضفي على علاقاتها الإنسانية المتعة، والشعور بالكرامة التي هي حق بالأساس للمخلوق المكرم والمفضل على من سواه بتميز إلهي.

لقد حاول مل التأسيس لقاعدة أخلاقية رصينة وثابتة حول التسامح، رافضًا خضوع الأفراد فيما يتعلق بهذه القيمة الأخلاقية، وهو من قال: "الفرد يتمتع بالسيادة على عقله وجسده"، مما يعني أن لذلك احتياجات مترتبة حتى يكون سيد عقله وجسده بألا يتم التعدي على كرامته الإنسانية، ومن ذلك فالتسامح

يبرز كضرورة لا كقيمة خلقية "مؤقتة"، أو عابرة، والخطر الرئيسي يكمن في قلة من يجرؤون على أن يكونوا مختلفين. إذن فقد لوح مل بضرورة الاختلاف مما يعني احترامها وقبولها والتناغم معها، إذ يعتبر المجتمع أيًا كان، معوزًا للتسامح باعتباره السلاح الذي يوقف من سيل الكراهية والتطرف، وملغيًا عوامل تعكير انسجام التعدديات الثقافية، والسياسية، والفكرية، والاجتماعية، والتي يصب تناغمًا مباشرةً في أمن واستقرار الفرد والمجتمع والدول.

ووفق مبدأ الضرر، الذي صاغه مل، فالنظام الأبوي ممنوع، إذ يحق للأفراد التعبير عن آرائهم وممارسة سلوكياتهم مالم تمس الآخر أو تتسبب له بالضرر، وهي الحالة الوحيدة التي تسمح بتدخل السلطة، سواءً أكانت اجتماعية أو سياسية، يقول مل في كتابه عن الحرية: "إن الهدف من هذا المقال هو التشديد على مبدأ واحد وبسيط جدًا يحقّ له أن يحكم على نحو مطلق علاقة الفرد بالمجتمع بطريق الإكراه والسيطرة والتحكم[...] هذا المبدأ ينصُّ على أن الغاية الوحيدة التي يُسمح فيها للبشرية بالتقاطع على نحو فردي أو جماعي مع حرية التدبّر لأي عضو من أعضائها هو الحماية الذاتيّة وأن الغاية الوحيدة التي يمكن ممارسة القوة فيها بشكل شرعّي على أي عضو من جماعة متحضرة رغم إرادته، هي منعه من إلحاق الأذى بالآخرين. وليست مصلحته الخاصة المادية أو المعنوية تعليلا كافيا لذلك".

كما أن التسامح تجاه الآراء المغايرة فيسّوغ لدى ستيوارت مل باعتماد حجج منفعيّة، على اعتبار الآراء الغير صحيحة من وجهي نظر فرد ما، تقود بالضرورة لسياقات تعلم جديدة وفاعلة فالتسامح مع أساليب العيش المختلفة التي يفرزها المجتمع، تحيد بالمجتمعات والأفراد عن روح "التماثل الممل" التقليدي، والانقياد مع القطيع دون تحكيم العقل والتبصر لغد مختلف بامتياز، والاختلاف هنا يعني الابتكار والإبداع والإضافة القيمية الخلاقة، وهي أساس في مسار المجتمعات بالتعافي من عثراتها من خلال التعلم والانفتاح على الآخر، وهذا لا يكون إلا من خلال منظومة تسامحية متناغمة.

وفي الوقت الذي تتداخل فيه المفاهيم الأخلاقية وبعض تشعبات القيم السلوكية، فإنه من الطبيعي وجود نقاط تقاطع شتى بين المفهوم الليبرالي حول الحرية والمفهوم الأخلاقي الذي استخدمه الفيلسوف ستيوارت مل للتسامح على سبيل المثال، ولا يمكن التخلص من زئبقيتهما، دون الرجوع إلى الأصل التأسيسي لكل منهما، الذي يوضح حدود كل منهما، ونقاط التعارض.

وعند تناول ما يتعلق بالتأسيس الأخلاقي، والقانوني لكل منهما، يترتب ذلك على طبيعة أو نوعيّة المعايير التي تحدد ما تعنيه الحريّة، وتشير بوضوح نحو ما يمكن التسامح معه وما لا يمكن، وللوصول لذلك فلابد من الاتجاه نحو العقلانيّة الأخلاقيّة القيميّة التأمّليّة، المتمثلة في المنظومة الجامعة للقيم الأخلاقيّة، أو الدينيّة، أو الثقافيّة، ثم لابد من التوجه نحو العقلانيّة الاجتماعيّة، التي تضم الأهداف المحركة والدافعة بإنجاح المشروع الجماعي، كالمنفعة العامّة، أو السلم الاجتماعيّ، أو الحريّة، أو المساواة، أو الاستجابة لمبادئ إسكاتولوجيّة ما[58]. ولتوضيح ذلك أكثر ننظر في نظريتي التسامح والحرية التأسيسيتين، إذ يرى الفيلسوف جون لوك، أن عمليّة تقليص الحريّة ترتبط بالقدرة على الفعل، تسمّى ب (الحريّة الفيزيائيّة أو الماديّة)، ويعتمد على تفسير سببيّ للبنية القصديّة للفعل، تفسّره بمنوال سببيّ يربط بين الدافع، والنيّة، ومنطق الفعل، وتخيرات الفاعل، وذلك بصرف النظر عن حريّة الإرادة. ويبني لوك على أساس هذا التصوّر نظريّته في المسؤوليّة والجزاء والعقاب[59]

وما يجعل هذه النظرية بعيدة عن الواقع، أنه من غير المقبول إهمال حريّة الإرادة لتكوين مجرد نظريّة في المسؤوليّة. وهنا يبرز مفهوم التسامح لدى مل الذي يولي حرية الإرادة تلك جل الاهتمام في سياق الحديث عن المفهوم الأخلاقي التسامح، وهذا ما لم نجده عند جون لوك، والفيلسوف أرسطو، إذ يدخل لوك في تعريفه للحريّة، حريّة (العاقل) الإنسان، الذي يمتلك سلطة الاختيار، والقدرة على التعريف الذاتي، التي تمكّنه من توجيه فعله وتنظيمه، لكن ممارسة السلطة الذاتيّة على القرار، والقدرة على التعريف الذاتي، لا تكفيان للقول بأنّ الإنسان حرّ، وهذا ما أكده التحليل الأرسطي الكلاسيكي، المنسوب لمفهوم المسؤوليّة التي قررها لوك على أساس تعريفه للحريّة فالأفعال المنجزة قد تخلو من أيّة إرادة، وإذن فهي ليست أفعالًا حرّة رغم أنّها توحي بذلك!

ومن ذلك فلابد من البحث عن كيفية إعطاء كل من القيم: الحرية والتسامح حقهما في التعريف والتطبيق والتوفيق فيما بينهما ومراعاة التأسيس الخاص بهما، ودراستهما والتي قدم أفضل نموذج لها الفيلسوف جان جاك روسو في سياق فلسفته العقديّة بمفهوم الإرادة العامّة، وواصلها جون راولز، محاولًا تعميم النظريّة العقديّة، والارتفاع بها للتجريد قدر المستطاع. إن روسّو لم يهتمّ بمفهوم التسامح، ولكنه شكل هاجسًا من خلال السؤال الذي مثل عصب بحثه عن معنى الحرية، فكيف من الممكن صون حرية الإنسان الطبيعية، في كلتا حالتيه الفردية والحالة الاجتماعية السياسية؟ وهنا برز الإشكال الأساسي، بالتوفيق بين الحريّة الذاتيّة والحريّة الجماعيّة، إذ تتواجه

الحريّات المتعارضة ولكنّها تتعايش، وهو ما لا يخرج عن معنى التسامح في نهاية المطاف. ويقول روسو: "إنّ الانتقال إلى حالة الاجتماع يتمّ عندما يوظّف كلّ فرد قوّته للحفاظ على حالة الاجتماع ضدّ القوى التي تشدّه إلى حالة الطبيعة، ولكن بما أنّ البشر لا يستطيعون خلق قوى جديدة فيهم، وإنّما حسبهم أن يوجّهوا قواهم الموجودة فيهم ويوحّدوها، فليس بمقدورهم للحفاظ على حالة الاجتماع إذن، إلاّ أن يجعلوا هذه القوى تتّجه وجهة واحدة تجمعهم. ولكنّ الإشكال كيف يوجّه الإنسان الحريّة والقوّة بوصفهما وسيلتيه الأوليتين للحفاظ على وجوده، دون أن يضرّ بنفسه؟ هذه الصعوبة يمثّل حلّها مشروع العقد الاجتماعيّ، ويتمثّل في العثور على شكل للاجتماع يدافع فيه بكل القوّة الجماعيّة عن الفرد وعن خير كلّ شريك، بطريقة تجعل كلّ واحد -وهو يتّحد بالكلّ- لا يخضع إلاّ لنفسه، ويبقى حرّا كما كان شأنه سابقًا. هذا هو المشكل الأساسيّ الذي يقدّم العقد الاجتماعيّ حلّه"[60].

حريّة الإرادة في المستوى الأخلاقي تمثّل قاعدة أساسيّة للحريّة في مستواها السياسيّ. وعلى أساسه أيضا يكون تأسيس التسامح، وهذا ما نادى به الفيلسوف ستيوارت مل، معرفًا مفهوم الحريّة من الناحية الأخلاقية، والسياسية الاجتماعيّة. فالحرية تمثل تطبيقًا اجتماعيًّا لمعناها الأخلاقي، في التعريف السياسي الاجتماعي. وأما في تعريفه للتسامح من الناحية الأخلاقية، فيعرفه مل ليصبح جزءًا من تعريف الحريّة من الناحية السياسية، باعتباره انعدام معنى الحريّة الأخلاقيّة ما لم تتجسّد سياسيًّا في إخضاع السلوك لقواعد قانونيّة وعرفيّة، فيقول: "إنّ إحساسنا بقدرتنا على تغيير طبعنا، إذا أردنا ذلك التغيير، هو بالضبط الإحساس بالحريّة الأخلاقيّة الذي نعيه. يشعر الشخص أنّه حرّ أخلاقيًّا عندما يشعر أنّ عاداته ونزواته لا تتحكّم فيه، وإنّما هو الذي يهيمن عليها... وأنّه إذا رغب في قمع نزواته لا يلزمه من أجل ذلك قوّة رغبة أكبر ممّا يعرف أنّه قادر عليها"[61]

قدم مل فلسفة خلاقة تعين على ارتخاء "الحبل" المتصل بين المجتمع والسلطة وموازنته ومن ناحية أخرى فإن فلسفة مل في التسامح، تقف على احترام احتياجات الأفراد من منظومة التسامح، وتدفع بصورة غير مباشرة لبناء استراتيجية تصون صلاحيات السلطة، وتحفظ هيبتها، وتعينها على تأمين التعايش السلمي بين مختلف العقائد المشتركة في خصائصها الجوهرية وتتقاسم المحبة رغم اختلافها الديني، وتتحد في المصير، وضمان الحرية الفردية، وتتفق على كون الاختلاف ثروةً تُغني المجتمعات وشرطًا أخلاقيًا لتشييد مجتمع تعددي وناهض. ونستنتج من نظريّات فلاسفة السياسة الشخصانيّين في الغرب أنّه واقعًا لا يمكننا التدخُّل في نطاق أفعال الفرد،

سياسيّة كانت أم أخلاقيّة، أو حتّى في المعتقدات، بل يجب تحمّل أفعال وتصرُّفات الفرد ومراعاته، وعلينا أن نطلق العنان للأفراد ليعملوا وفق ما تُعيِّنه مصالحهم الشخصيّة.

المطلب الرابع
مسؤولية التسامح والمشترك الأمني
التسامح غراس السلم

من الملفت ما أشار له الفيلسوف باروخ سبينوزا[62] من اعتبار التسامح، تلك القيمة التي لا يمكن أن نضعها في باحة المطلق، إذ لا يمكن تجاوز التعصب، أو الشر عند حد معين، كما يتمتع كل إنسان بحق طبيعي في استخدام عقله، مما يعني حرية التعبير عن أفكاره والتواصل معها. كما يرى بأن هناك ثلاثة أسباب يقف عندها التسامح، فلا يمكن التسامح مع ما يعتبر معوقًا للتسامح، ولا يمكن التسامح في حال تعريض حقوق الأفراد للانتهاك، ولابد من ضمان الحفاظ على مقومات النسيج الاجتماعي المشترك، في ظل التسامح.

وفي تطبيق ذلك على أرض الواقع، فلا يمكننا بأي شكل من الأشكال، أن نتسامح مع منشورات العنصرية، والتي تحرض على الإبادة، وتؤجج من معاني الكراهية في المجتمعات، ومن هنا كان لابد من الوقوف على الفيصل في تحديد متى يقع إيذاء الآخرين، ومواءَمة ذلك مع الحق والواجب والحرية. كما أن باروخ يتكلم عن السمات الواسعة لتصوره للحرية، وبذلك فهي مناسبة للطرح، في المجالات التي تتكلم عن الحرية، والتي يفهم التسامح كمفهوم يقف إزائها.

وفي الواقع فإن سبينوزا، يرى بأن لا أحد يولد حرًا، بل يحصل على الحرية تدريجيًا، وبذلك فلا يستهجن ما ذكره في جزئه الرابع من الأخلاقيات المعنون ب: "عبودية الإنسان أو قوى المشاعر" ما هو إلا وصف وتحليل لسياق الحرية، والعبودية، إذا تم تعريف الحرية للإنسان، بمعرفة الأسباب التي تحثه على التصرف، فيمكنه تحديد شروطها، والتي هي الرغبات الموجودة في العقل، والمرتبطة ببعضها البعض وإن تحققت معًا، تمكنه من الحصول على الإدراك الكامل.

نجح سبينوزا في إطلاق فلسفة واقعية عن التسامح تضمن تطبيق تلك القيمة دون تجاوز أو إفساد لإحدى فروعها من خلال السلوكيات، أو الإخلال بفهم ما تعنيه كلمة التسامح على وجه الحقيقة، مفسرًا الكثير مما تذهب إليه المفردات التي تصب في ذات الوعاء (التسامح). إذ يرى سبينوزا الدارس والمتأثر بالفكر الديكارتي أن "العقل أولًا"، وأن الاكتفاء بالعواطف ما هو إلا المرحلة الأولى لفقدان نصف الحقيقة "الإنسان الذي تتحكم به العواطف لا يرى إلا جانبًا واحدًا من الموقف"[63].

وتتداخل الأفكار التي قدمها الفيلسوف باروخ سبينوزا، ورسالة التسامح الشهيرة للفيلسوف لوك، إذ يتفق كلاهما على ضرورة الامتناع عن الإكراه فيما يتعلق بالمعتقد الديني، أو التدخل في معتقدات الأفراد الدينية، طالما هي لا تمس بأمن واستقرار الدول. ومن الملفت هنا ملاحظة تأثر الفلاسفة وآرائهم الفلسفية بالبيئة التي نشأوا فيها والظروف التي خلقت لديهم تجربة فلسفية ناضجة، ففي حين يرى الفيلسوف اليهودي البرتغالي سبينوزا الذي عاش حياته في هولندا ينعم بمحيط متسامح، أن التسامح ضرورة ولا يضير تحقيقها أي طرف آخر، يخلص الحال بالفيلسوف فولتير - المدافع الشرس عن التسامح - والذي ذاق الأمرَّين على يد السلطات الفرنسية غير المتسامحة آنذاك، والتي قامت بإحراق ثماره الفكرية على العلن، لإعلان قلقه من بروز العنف الديني، realpagex0078xوقوله بأن التسامح ما هو إلا نتاج الضعف والخطأ البشري، والذي يعتبر مدعاةً للتسامح مع الآخر، وبخاصة أن لا إنسان مكتمل المعرفة، أو بعيد عن احتمالات انزلاقه في الخطأ.

إن الرؤية التسامحية ومحددات الحرية لدى سبينوزا، لا تعتبر تقييدًا أو إنقاصًا لما للكلمة من معنى، بل هي كقواعد تحافظ على إبقاء الحرية بعيدًا عن التجاوز، ومصونة في ذات الوقت من الدخول في حيز الصلاحيات المنقوصة والقاصرة، فما لا يمكن منعه، يجب التسامح معه، وما لا يمكن منعه لا يقبل أن يكون مخالفًا لمصلحة البشرية فلا تصالح مع العنف، أو التطرف، ولا تسامح مع الإرهاب أو الظلم والخراب. فالحرية والتسامح وجهان لعملة واحدة، تصب من الخامة ذاتها، فالحرية حق لا يسمح بسلبه من الأفراد، ولا يسمح للأفراد باعتراض القوانين والأنظمة أو تهديدها، بل الالتزام بما تمليه السلطة التي فوضها المجتمع أساسًا على أساس العقل، أو الضرورة فالسلطة ما هي إلا جهة قائمة على تحقيق مصلحة الأفراد وصون حقوقهم واستمرار حريتهم، وكل ما يمس هذه السلطة فهو سبب انهيار دولة ومجتمع وفضيلة، مما يضعف جسد التسامح ويغذي من "سرطانات" التطرف والكراهية، فلا يسمح بزعزعة أمن الأوطان أو اطمئنان اتباع الأديان. ومن ذلك فالتسامح

من منظور باروخ يتلخص بمفهومنا الذي ينص على أن "تتوقف حريتي عندما تبدأ حرية الآخر" وذلك لا يقتضي بالضرورة الانسياق والاقتناع بآراء الآخر، ولكنه يعني عدم اعتراض حريته في الاعتقاد والتفكير.

وللتسامح ثلاث ضروريات[64] تخدم تحقيقه ذكرها سبينوزا موضحًا آراءه حول التسامح والإنجاز، أولها أنّ حرية الفكر هي من الأمور التي يستحال أن توقفها أو تعارضها الدول، حتى لو أثرت عليها، مشيرًا في فصله الأخير من نص سبينوزا (رسالة في اللاهوت والسياسة)، متحدثًا عن أسوأ مواقف الدولة، متمثلةً بنفيها لمن يختلفون معها في الرأي[65]. وثانيها أن حرية الفكر هي أمر ممكن تطبيقه وعيشه في المجتمعات دون مساس بسلطة الدول، وثالثها، أن الحري بالدول تركيزها على ضبط الأفعال لا إقفال صلاحيات الفكر. ويقف بين الفكر والفعل كافة العوامل والخطوط العريضة التي تبين ما يعنيه التسامح بأكثر الصور وضوحًا.

وخلاصة ذلك، أن سبينوزا يرى في منظوره المفسر للتسامح، بأن الإنسان ليس مطلق الحرية، كما أنه يحرر نفسه عندما تزداد قوته في الوجود والمشاركة، وإن هذا التحرر يكون من خلال اكتشاف قوانين الطبيعة - وهو مصطلح مأخوذ بكل معانيه - يفترضها ويهيئ لنفسه وسيلة للاستفادة منها، ومن ذلك فإن المعرفة العقلانية تجعل من الممكن التمييز بين ما هو مفيد وما هو غير مفيد.

المطلب الخامس
دولة العقد الاجتماعي
مدنية الدولة والحق الإلهي الطبيعي

جان جاك روسو[66] الفيلسوف والكاتب الفرنسي، الذي يرى بأن الدين الأنسب والأكثر ارتقاءً هو الدين الذي يسمو بالمجتمعات نحو فسحة التعايش والأخلاق. وقد اتخذ روسو منحى مختلفًا في صياغة ما يعبر عن التسامح، وما لذلك من سياقات تساعد في تحقيقه. وقد توافقت آراء روسو مع غيره الكثير من الفلاسفة من حيث معارضته للسيادة التي يقوم بها الناس من عبر جهة تمثيلية، وآثر وضعهم للقوانين مباشرةً، كما هاجم الملكية الخاصة، ودافع عن القيم الإنسانية وضرورة امتلاكها من حريات ومساواة، بغض النظر عن الاختلافات، وفي ذات الوقت فقد أوضح وبشكل كبير أهمية صون القوانين واحترام السلطة، لما له من دور في تحقيق مقومات التسامح من تعايش واحترام للآخر، وانسجام بين مكونات المجتمع.

وتميز الفيلسوف جان جاك روسو بما قدمه من مفاهيم جديدة تتعلق بالدين، وعلاقة الدين بالدولة وبخاصة في كتابه (العقد الاجتماعي) مخصصًا لذلك فصلًا كاملًا، وموردًا تفصيلًا مستحدثًا عن الدين في المجتمعات. مقسّمًا الأديان إلى أربع أقسام؛ دين المواطن ودين الإنسان ودين الكاهن والدين المدني.

بالنسبة لدين المواطن فقصد به الأديان القديمة المتمثلة بالديانة اليهودية، أو الزرادشتية القديمة، التي كانت تتطابق فيه الشرائع مع القوانين، والتي لا زالت ملموسة في بعض الديانات كاليهودية التي تقتصر على العبرانيين حيث إنها دين العبرانيين، كما إن الزرداشتية دين الفرس، ومن ذلك فلم يكن هناك مجال لإضرام حرب دينية لانعدام وجود سبب لفرض الآلهة على الشعوب

المغايرة. فكانت الحروب تأخذ طابعًا سياسي، إما ينتج عنها تغيير ديانته، أو الإبقاء عليها كما نتج عن غزو الرومان.

وأما ما أسماه روسو (الحق الإلهي الطبيعي) أو دين الإنسان أو الدين الروحي، فقد عني بالنواحي الروحانية، مقتصرًا على مفاهيم أخلاقية تحض على القيم والمثل العليا ومجسدةً للديانة المسيحية، التي جاءت من مسيحية المسيح الأصيلة. ولم يميل روسو لها بسبب ما حضت عليه من العزلة والزهد، والتي تنوء بالأفراد لمسافة أبعد عما جاء به من أسس العقد الاجتماعي باعتبارها الشجرة الجامعة. وأما بما يتعلق بالدين الثالث (دين الكاهن)، فيصفه روسو على أنه دين التناقض، جاعلًا الفرد حائرًا بين النظام الاجتماعي والديني، والذي بدوره أيضًا يناقض أسس العقد الاجتماعي، فيصبح من العصي على الأفراد الوقوف بوضوح على ما يجب وما لا يجب بين الطاعة القانونية، أو الطاعة الشرائعية، والذي غالبًا ما ينتهي باستبداد الكهنة، والذي تنعدم فيه أسس التسامح ولا تسمح بالتأسيس له.

وقد تطرق روسو لهذه الأنواع من الديانات، ليخلص أخيرًا للنوع الذي يتوافق مع مظلة العقد الاجتماعي التي يفضلها، ويرى بأنها السبيل لتحقيق التسامح السليم الذي تأخذ كل مكونات المجتمع حقها منه دون إفراط أو تفريط أو جور على فئة أخرى، وذلك ما يضمه ما يسمى بالدين المدني، والذي يعني الدين المنبثق من العقد الاجتماعي، أي لا يختص بقومية ما، ولا يحض على الطاعة، والعبودية، ولا تجد بين جنباته تناقضًا.

الدين المدني، ويعني الدين الذي يراعي كافة أطراف منظومة العقد الاجتماعي، متميزًا ببساطة عقائده، وممثلًا للمظلة الجامعة لكافة الأديان، المنتشرة على جسد المجتمع، من خلال تناولها لمفهوم الدين كروح اجتماعية، وفي هذا المفهوم يتشابه كثيرًا روسو مع ما يعنيه مفهوم المواطنة، والوطنية، جامعةً بين حب الأفراد واعتزازهم بدولهم وقوانينها لتصبح بمثابة دين. كما يتشابه معنى الدين المدني ومعنى العلمانية، لحد كبير فالدولة لا تتبنى دينًا معينًا، ولكنها تتبنى مجموعةً من القيم، والمبادئ الاجتماعية، وبذلك يصبح كافة المواطنين تحت مظلة هذا الدين.

أدرك الفيلسوف روسو ألا تعارض بين التسامح واحترام حقوق الإنسان، واحترام قيم العقد الاجتماعي، ولذلك فالدين المدني لا يسمح بقبول الجور الاجتماعي، أو ذوبان الهويات، أو التساهل في ثوابت المعتقدات، بل يبقى الفرد متمسكًا بمعتقداته، متسامحًا مقرًا بأن البشر المختلفين بطبعهم

لهم الحق في العيش بسلام، تحت مظلة حكوماتهم، وذلك ما أسس له من الأخلاقيات الجديدة فالاختلاف والايمان بلا قيود بهما تقاطع لا تعارض كما قال: "لا حرية دون مسؤولية".

وبرغم علو الأمل المعقود على هذا النوع من الأديان (الدين المدني) من جانب روسو، إلا أنه قوبل بانتقادات لمفهوم الدين المدني، انطلاقًا من التوقعات التي ترتبط بالأديان غالبًا على أنها مادة خارقة للعادة، دون التنبه لما يعنيه روسو من محاولة إيجاد خط مشترك بين كافة البلدان والمجتمعات يهدف لإحلال التسامح وقيمه وصون الأوطان أكثر من كونه دينًا، وهذا ما يجعلنا نقف عند إشكالية توضيح أن لا اعتراض بين الأديان والعقائد على وجوب التسامح بين الناس، وبين دور الدول في صون تلك المنظومة الخُلقية الهامة. ولكن لابد من مرافقة ذلك لانتزاع المغالاة التي قد تمارس من بعض الفئات والتي لا تؤدي كما قدم التاريخ إلا للخراب والنزاعات.

قوبل مفهوم (الدين المدني) لدى البعض وكأن روسو يشير إلى القمر، ويكتفي من ذلك بالتحديق في سبابته، إذ كان الهدف لدى جان توضيح سبل إقامة مجتمع تعددي، يقر الحريات الأساسية لسائر الأفراد والجماعات، ويضمن حق الجميع في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك يحتاج بالضرورة لترسيخ قيم التعايش والتسامح في العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع، وإبراز النقاط الجامعة لا المفرقة بينهم، وخلق الأجواء الملائمة لتكريس السلوك التصالحي، أو ما يعبر عنه بالتوافق والتراضي. مما يعني تحقيق هدف التوافق، والوصول لرضا جميع الفئات في المجتمع، ذلك ما يصعب تحقيقه، إذا ما تعصب كل لرأيه، وحاد الفكر عن الصواب بالمغالاة.

إن أغلب المغالين للدين مثلًا يتوجهون للدفاع عن مغالاتهم، متناسين جوهر وصلب الدين وتعاليمه، وهذا ما يفسد على المجتمعات البشرية نهضتها ويعرقل وضوح خطواتها، ونرى في الكثير من الدول المتسامحة كيف تذوب الاختلافات ويبتهل الجميع باسم (الرب)، لدعم القضايا الإنسانية، أو السياسية، وغيرها، مما يجعل المصلحة الجمعية أسمى من مصالح الأفراد كل على حدة.

وهذه الصياغة لربما تعد الأقرب للسياق الذي ذهب له روسو، وللناس ذوي القناعات الدينية والإيديولوجية والسياسية المختلفة أن يعيشوا معًا في مجتمع ديمقراطي تعدُّدي، في مجتمعات

متعدِّدة، وهو ما يجعل من حرية المعتقد والرأي والموقف ضرورة قصوى، لا تستقيم الديمقراطية بدونها ولا يمكن أن يكون للتسامح من معنى جوهري إذا انعدم ذلك.

وقد وجد مفهوم الدين المدني في مقابل ذلك اهتمامًا من قبل الباحث روبرت بيلا، موائمًا معناه والمجتمع الأمريكي الذي يشكل خليطًا واسعًا من الأعراق والمذاهب والأديان، باعتباره البوصلة التي تجمع كل من على الأراضي الأمريكية، من مسيحيين، ويهود، وبروتستانت وكاثوليك، متوحدين على شعور قومي مشترك ومنظومة من القيم، والمبادئ، والطقوس، والرموز الوطنية، مما يغذي الشعور الوطني، ويعلي من القيم الإنسانية فوق كل اعتبار. ويبقى إدراك ما يعنيه الدين المدني وفهم مقاصده فهمًا فصيحًا، هو العامل الذي يترتب عليه ما إذا كان هذا الدين يدفع بالقيم الإنسانية والأخلاقية العليا، أم أنه سيؤجج من موجات الكراهية، واتهام الآخر، ويضاعف من وتيرة الصراعات.

ويبرز هنا الفرق فيما ذهب إليه روسو ولوك بما يتعلق بمفهوم التسامح، إذ يميل جان لوك في رسالته عن التسامح للعلمانية التي لا تتعارض مع الدين المدني، إذ يرى بأن الدين المدني، هو القانون المدني المرتكز على العقل، مما يسمح بالقفز عن عقدة العقائد الدينية المغالية والمتشددة، بينما يذهب روسو في (العقد الاجتماعي)، للعلاقة القائمة بين الدين والدولة، فالأديان جميعها - من وجهة نظره - تضم ما يوضع بين قوسين، ولذا فهي موضع اعتراض قد تؤدي بالبعض إلى التشدد أو التعارض مع أساسات وقيم الدولة، وبذلك فهو ينادي بدولة العقد الاجتماعي دون الدعوة للعلمانية صراحةً[67].

المطلب السادس
محطات اللاتسامح نقطة البداية

تناول برنارد ويليامز[68] التسامح من خلال مراعاة ماله من حدود، ففي حده الإيجابي يكون التسامح بأنه احترام الآخر وبذل مجهود في فهمه على اعتبار أنّ حقيقته جزء من الحقيقة الكلّية، أما في حده الآخر، فيكون التسامح سلبيًا إذا ما تمت تسويته بحريّة التعبير عن الرأي، وهذا ما يفسر القول بأن التسامح فضيلة مستحيلة فهي ضرورية ممثلةً مظلة جامعة للاختلافات، وصانعةً منها مزيجًا مبهرًا على مستوى أوسع من مجتمع واحد، ويعتبر صعب المنال في الظروف التي لا تكاد تهدأ والمشبعة بالنزاعات، فالأحداث الجارية هي ما تجعل من السبيل عكرًا، فيصعب تعميم وإشاعة قيم التسامح، والاقتناع بها والعمل على تحقيقها.

أدرك برنارد من خلال فلسفته أن التعصّب والنزعات القبائلية والعنصرية، وبخاصة في المجتمعات المتعددة الاثنيات أو الديانات أو الثقافات، دفع بشكل رئيسي لانتهاك حقوق الإنسان، وتضاعف سلوكيات العنف، التي تنطوي في عمقها على نوازع أنانية، وحالات التعصب والانغلاق، ودوافع الهيمنة التي تفسد مناخ التعايش، والتساكن بين الطوائف الدينية المختلفة والتيارات الفكرية، وحتى القوى السياسية، دافعًا ذلك الأطراف المختلفة للسعي لقوة السلطة أو الهيمنة أو النفوذ، في أي مجال من المجالات، حتى لو كانت على حساب إلغاء الآخر عن طريق تدميره، أو تحجيمه، وتهميشه، مما يولد ردود أفعال قد تتخذ أشكال ووسائل أكثر عنفا، وتؤدي إلى نتائج مأساوية تجري بعيدًا عن خطة التسامح العالمية.

ويجدر الذكر بأن التسامح فضيلة لا يحمد السعي لتحقيقها في سياقات شحيحة الفضائل ومستهجنة للقيم، والمشبعة بالقسوة والبؤس بعيدًا عن سمو الأخلاق الإنسانية، إذ لا يمكن تحقيق

الانخراط المطلوب من تلك المجتمعات مع مفهوم التسامح. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، هل يشكل تحقيق التسامح مشكلةً مؤقتة، أم انها ستسير في دائرة مفرغة، تناضل وتعود لذات البداية؟

التسامح فضيلة تتعدى كونها تصورًا أو تساهلًا كما يراها ويليامز، فالتسامح يبرز في المواقف أي عبر الممارسة الحقيقية، وتأخذ من رحم الممارسات ومواقف المجموعات ذات الاختلافات في داخل المجتمع تجاه بعضهم البعض، ومن خلال التخلي عن الاستهجان المبدوء بالصورة السلبية التي تؤخذ مع الانطباع الأول، وهو ما تناوله ويليامز في الشك واللامبالاة وهما الشكلان المحددان لسلوك الأفراد حيال ما يحدث معهم. ذلك أن تحقيق التسامح لا يتوقف على القوانين فحسب. ويرى برنارد أن للتسامح عدة معوقات ومشاكل، تحول دون تعميمه كحالة إنسانية وقيمة وفضيلة عليا، أولها على مستوى العلاقات الإنسانية، وكيف ينظر الأفراد لأسلوب وطريقة عيش الآخرين، فالتسامح ليس مسألة تنتظر سندان القانون وتحل عندها، بل تتعلق بعقبات الفلسفة السياسية أيضًا.

وفي البحث عن منابت التسامح، قد نجد أن الأحرى القيام بشيء مختلف، فعلى سبيل المثال عند مواجهة سلوكيات القبائل التي تقتات على الثأر والانتقام، وتمارس التعصب بعنصرية مطلقة، يكون الأولى هو التخلص من تلك الكراهية أولًا ثم الشروع في مشروع نشر قيم التسامح وتوسيع المدارك حول أفضلية هذه الفضيلة، التي تتصل بخط مباشر واطمئنان المجتمعات وسعادتها وتطورها. وهنا لا بد من مواجهة "التوتر الدائم" القائم بين المرء والتزامه برؤية محددة تجاه الآخرين، وطبيعة التعامل معهم.

إن نظام "المظلة الجامعة" والذي يتوافق ومبادئ العقد الاجتماعي شكل أرضية خصبة تعقد عليها الشعوب أملًا في خلق أنموذج خال من التعصب والتطرف والكراهية. فالتسامح هو تقبل وجود القناعات المشتركة حتى لو كانت ضمن المجال الديني، أو الفكري، والحق في عدم تقبل ما يخالف قناعات الفرد دون تعدٍ، وذلك ما تقوم به أنظمة الدول، فهي لا تفرض معتقداتها على المجتمع، ولا تسمح لأي جماعة القفز والتعنت على غيرها عبر معتقداتها، بل تبقى حرية يتحكم فيها كل فرد.

إذا كان من الضروري الدفاع عن التسامح ممارسة من حيث كونه قيمة فسيكون عليه إذًا مناشدة الآراء الموضوعية حول الصلاح، ولا سيما صلاح الاستقلالية الفردية، وستتمدد هذه الآراء إلى قيمة ومعنى المزايا الشخصية والفضائل المرتبطة بالتسامح[69]، والتي ستمتد وصولًا للأنشطة السياسية من خلال تطبيقاتها الموضوعية، التي ستقابلها بالقبول أو الرفض، وذلك لا يعني بطلانها أو فساد أساسها بل يقصد من ذلك أن هذه القيم كغيرها قد تجد القبول أو الرفض، والتسامح ذاته يبنى على هذه القيم، إذ سيواجه رفضه دون أدنى شك، ومن ذلك يتضح جليًا ما يواجه التسامح من صعوبة في تحقيقها طبقًا للإرادة التي تتخيلها.

يشكل التسامح فضيلة معنوية، دافعةً بتقدير التنوع، والعيش المشترك، وفتح مصراعي الباب للسماح للآخرين بالعيش جنبًا إلى جنب، مع التمسك بالقناعات الشخصية المصحوبة بقبول تمسك الآخرين بقناعاتهم، والقدرة على التمتع بالحقوق والحريات الشخصية، بعيدًا عن التعدي على حقوق الآخرين وحرياتهم، باعتباره التسامح يشكل الدعامة الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان في بناء واستقرار الدول.

ولكن ويليامز يرى أن التسامح كفضيلة وبممارسته الصعبة والمضنية، يظل مطلبًا ضروريًا وربما ممكنًا! وهذا ما يجب العمل به من خلال المبادئ التي تعتمد على تعزيز الموارد وتوسيع النطاق وتكثيف الاندماج، مما يبني حصن قوي يبارز التعصب وينفي قناعات المجتمعات بالعنف والكراهية.

المطلب السابع
التسامح عند الفلاسفة
(بين المشترك والمفترق)

إن العملية الفلسفية التي صُبَّت في سياق التسامح، شغلت حيزًا كبيرًا من إنجازات وكتابات الفلاسفة، والفلسفة بحد ذاتها محط اهتمام عالي المستوى في السعي للحصول على التجارب البشرية الناضجة في أي من السياقات والمجالات، فهي فعل فكري مكثف يصاحب كل قضايا الحياة الفردية، والاجتماعية، والإنسانية. كما تتركز فيه الدراسة الشاملة، والتحليل المستند على المنطق العميق، والنقد الدقيق.

كما ويعتبر موضوع التسامح من المواضيع التي برزت لدى الفلاسفة والنقاد، فالتربية هي إحدى الجوانب التي تهتم بها الفلسفة، يقول ايمانويل كانط "الإنسان لا يمكن أن يصير إنسانًا حقًّا إلاّ بالتربية، إنّه ما تصنع منه التربية"، وبالتالي لا يمكن للفرد أن يعيش انسانيته الحقة دون تفلسف وتفكر فيما يدور حوله وداخله، من أفكار وقناعات وقيم وركائز.

وفيما يتعلق بالثمار الناضجة التي نتجت عن الفلاسفة الغرب، ففي حين أنها اختلفت في الفروع إلا أن مشتركهم تمحص بالإجماع على ضرورة وأهمية التسامح حتى وإن كان قد ذكر عند بعضهم في سياق البحث عن هدف آخر، ولكن التسامح يبقى القيمة والركيزة التي تسهم بشكل مباشر وصريح في صب خرسانة المجتمعات لتكون صلبة ضد الكراهية، ومحاولات التأسيس لتطرف متخفٍ تحت الشعارات البراقة. وفيما يلي عرض لأبرز النقاط التي برزت لدى الفلاسفة فيما يخص التسامح، والتي وإن تفرقت في المضامين المذكورة خلالها اتفقت على لزومها وضرورتها.

جون لوك نلحظ صياغته للتسامح من خلال المدخل السياسي، رافضًا القمع وفرض السلطة القسرية، وفي ذلك ذهب لبعد عميق جدًا ألا أن السلطات مخيرة في رحلة بنائها للنهضة، فإما أن تبني مجتمعًا متسامحًا، أو مجتمعًا يتظاهر بالتسامح، ولكن الأخير سيؤدي بعد فترة البروز والدهشة، لتوترات وانتشار النفاق الاجتماعي والرجوع للتأسيس للكراهية، التي ستتسرب لاحقًا للأنظمة السياسية والدينية (النظام الأبوي)، مما يفاقم المشكلة من فجوة عاطفية، لنفسية وروحية أيضًا. ولا يتلاشى حق الحاكم في النظر بكل ما يعود بالشر على المجتمع الإنساني، وقواعده الأخلاقية الضرورية الدافعة بتعزيز ركائز الدولة المدنية، ويبقى التسامح واجبًا مالم تخرج كنيسة عن دورها، أو فرد من عقدته بشكل كامل.

ولم يعكر صفو فلسفة جون لوك التسامحية سوى مأخذه على (اللادينيين)، جاعلةً التسامح لفئة ذوي الاعتقاد دون غيرهم مما يعيد النظر في مفهومه للتسامح، والفرق بين الحرية والتسامح، فيقول: "لا يجوز أبدا التسامح مع من ينكرون وجود الله"[70].

أما الفيلسوف جون ستيوارت مل فقد ألغى ما قيده لوك في نظرته للتسامح، بعد أن كان مؤيدًا لرأيه ككل، وبرزت بصمة الفيلسوف ستيوارت مل، باختلافها وإفرازها لنقطة تحول من خلال خروجه عن التقليد، وتقديم مفهوم ريادي للتسامح يوازن بين احتياجات المجتمع، وحدود التسامح ضمن إطار الانسجام الديني.

وقد تميز في تعريفه للتسامح باستخدامه لميزان دقيق بين ما يطرح من المفاهيم مع ردود فعل المجتمع المحيط، ومدى تقبلها له واستفادته الفعالة منه، ومن ذلك فالتسامح لدى مل هي "حرية مطلقة"، ويصلح عنها المبدأ السائد "تنتهي حريتي عندما يبدأ حق الآخر"، أما لوك فينطبق على تعريفه مثال آخر ارتجله، وهو "تبقى حرية الآخر مالم تخالف شروطي"!، وهذا مأخذ قوي على التسامح لدى لوك. وبالمقابل أساس بروز فلسفة مل التي تأثرت بالنظريات الليبرالية، مراعيةً حرية وحق الآخر. ففي الوقت الذي يرى لوك بإلغاء التسامح أو إيقافه في ظروف محددة، يذهب مل للمنع من إيقاف جريان التسامح في عروق المجتمعات، وممارساتها.

كما اتفق مل مع لوك برفضهما للنظام الأبوي، وباعتبار وجود حريّة الإرادة في مستواها الأخلاقي، أساس وقاعدة للحريّة في مستواها السياسيّ. وفي الوقت الذي برزت فيه إشكالية إخراج اللادينيين من دائرة التسامح لدى لوك، برزت إشكالية مختلفة في فلسفة مل التسامحية، ألا وهي

إمكانية التوفيق بين الحريّة الذاتيّة والحريّة الجماعيّة، إذ تتواجه الحريّات المتعارضة ولكنّها تتعايش.

إن الإشكالية التي وقف عندها ستيوارت مل في التوفيق بين حرية الفرد والجماعة، أورد في سياقها روسو طرحًا ملائمًا لها، ينادي بأهمية تطبيق التسامح على مستوى الفرد والجماعة، من خلال تحقيق أسس العقد الاجتماعي واحترامها، والتي تحول دون وقوع المجتمع في الفجوة الهلامية بحثًا عن حق الفرد داخل المجموعة، والعكس.

وبالنسبة لفلسفة باروخ سبينوزا، فهو يقف بجانب لوك في الإشارة لمحددات يرفض عندها التسامح، مع عدم اعتباره الإلحاد إحداها، مشيرًا لرفضه أسباب إعاقة التسامح، وعلل إيذاء الآخرين أو انتهاك حقوقهم، وما يهدد متانة التماسك المجتمعي، كما يتفق مع لوك في ضرورة الامتناع عن الإكراه فيما يتعلق بالمعتقد الديني، أو التدخل في معتقدات الأفراد الدينية، طالما هي لا تمس بأمن واستقرار الدول.

كما اتفقت فلسفة باروخ سبينوزا، مع فلسفة ستيوارت مل بمراعاة الواقعية في طرح معنى التسامح وتغليب إعمال العقل على العواطف، من خلال نشر التسامح طالما لم يؤد لإفساد مصالح الآخرين أو بروز سلوك سلبي. وتعتبر المحددات التي وضعها باروخ سبينوزا في تعريفه للتسامح، محاولة للحفاظ على الحرية بمفهومها الصحيح، ومنع الدخول لحيز الصلاحيات المنقوصة والإشارة لما يمكن وما لا يمكن التسامح معه.

وفي حين تطرق الفلاسفة لعلاقة التسامح بتسلط الكنيسة، ورفضوا النظام الأبوي على المجتمعات، جاء الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، ليشرح التسامح بشكل غير مباشر من خلال أنواع الدين التي قسمها على أربعة أقسام، مركزًا على أن "دين الدولة"، أو الدين المدني هو الحل في احتضانه كافة الفئات والتنوعات ضمن منظومة عادلة، وهنا نجد التقارب البارز بين فلسفته ومضمون المواطنة والوطنية، وتسيير مصالح الأفراد من خلال مجموعة قيم ومبادئ ناظمة، لا يخرج عنها اختلاف أو طفرة تختص بجماعة عن أخرى. متفقًا مع من سبقه من الفلاسفة في رفض النظام الأبوي، الذي يوازن بينه ورفض التساهل في ثوابت المعتقدات، أو تطبيق الظلم على فئة لسبب راجع لاختلافها عن الأغلبية. وبالرغم من ذلك فقد واجه اعتراضات من افراد المجتمعات ذاتهم، منبثقًا (ذلك الاعتراض) من تغليب المضمون الديني البحت على أي شيء يتجرد منه دون

الاستيعاب الكامل لما يعنيه الدين المدني، الذي دعا لاحترام وتطبيق ما يضمن حقوقهم ووضعهم جميعًا سواسية أمام القانون الذي يضع التعايش والأمن المجتمعي في المرتبة الأولى دون غيره.

ولجان جاك روسو الكثير من التوضيحات والشروحات المنظمة لعلاقة الدين، وعلاقة الأفراد بالدولة، إذ لم ينظر للتسامح بالمفردة التي تعبر عنه، بل من خلال الالتزام بمعايير منظومة العقد الاجتماعي التي من شأنها خلق بيئة مثالية التنظيم في العلاقات بين أفراد ومكونات المجتمع بأكمله.

وفيما يتعلق بمفهوم التسامح، يبرز فرق واضح فيما ذهب إليه روسو ولوك، إذ يميل جان لوك في رسالته عن التسامح للعلمانية التي لا تتعارض مع الدين المدني، إذ يرى بأن الدين المدني، هو القانون المدني المرتكز على العقل، مما يسمح بالقفز عن عقدة العقائد الدينية المغالية والمتشددة، بينما يذهب روسو في (العقد الاجتماعي)، للعلاقة القائمة بين الدين والدولة، فالأديان جميعها - من وجهة نظره - تضم ما يوضع بين قوسين، ولذا فهي موضع اعتراض قد تؤدي بالبعض إلى التشدد أو التعارض مع أساسات وقيم الدولة، وبذلك فهو ينادي بدولة العقد الاجتماعي دون الدعوة للعلمانية صراحةً[71].

وفي سياق الحديث عن الدين، ذهب الفيلسوف البريطاني برنارد ويليامز، لأن ما يعرقل التسامح هو تصاعد النزعات القبلية والعنصرية، باعتبارها مهددًا رئيسيًا لقيم التعايش وتقبل الآخر في المجتمعات، واضعًا للتسامح معيارًا يبين ما إذا كان حقيقًا، ألا وهو انعكاسه من خلال المعاملات والتصرفات والسلوكيات المجتمعية، مشيرًا للسلوك الداخلي من الانطباعات والاستهجانات، منتقلًا للتصرفات على أرض الواقع وهنا نحى برنارد منحى مختلفًا في طبيعة تفسيره للتسامح، وحتى في الوصول إليه، إذ يرى أنه من الأولى انتزاع معوقات التسامح قبل العمل على نشر قيمه والتغني به. واتفق ويليامز مع غيره من الفلاسفة بضرورة التسامح، لكنه لم يشبههم في اعترافه بأن التسامح صعب المنال، ومعوز لتحضيرات قيمية وخلقية ضخمة لا يمكن تحقيقها سوية.

لقد اتفق معظم الفلاسفة على رفض السلطات الهمجية والتي تتبع نظام الأبوية المطلقة، واجتمعوا على أن التسامح هو مصدر لشعلة الأمل والتعايش بين أفراد المجتمع الواحد، والذي سينتقل إذا ما تم استيعابه بشكل سليم لباقي المجتمعات، وعلى ضرورة تخطي العثرات التي لا تنفك توضع كاللغم في وجه مشروع التسامح العالمي.

المطلب الثامن
التسامح فضيلة أوسع من الإقرار بها

أثبت الفلاسفة بسلوك غير متعمد الكثير من قناعاتهم وفلسفاتهم، وذلك ما يتضح جليًا عند العودة لتاريخهم وسيرهم، حيث لا يزال التسامح يناضل إحقاقًا للحق، حتى يواجه تلك السلوكيات التي تعيده إلى الوراء من جديد، والتي تنعكس من خلال إشباع القاعات والكراريس بالحديث عن التسامح، والنزوع لنقيضه في ميدان الحياة. إن صعود الكثير من الممارسات الـ "لامتسامحة"، هي مشكلة ولكن التغافل عنها والاكتفاء بالصعود وراء الشعارات دون المحاولات الجادة هي مشكلة أكبر منها، فكما تم الإقرار بحتمية ولزوم التسامح فإن ذلك يؤذن بحتمية وحزم الابتعاد عن المجاملة أثناء الحديث عن ذلك.

فقد شهدت مدارس الفلسفة انقسامات، وذلك شيء طبيعي، ولكنها لم تكن ذات طابع متسامح بتاتًا مع من يخالفها، فلا تسامح فيما بين الفلاسفة التحليليين والفلاسفة القاريين، ولا بين الجماعاتيين والليبراليين. كما عرف ـ مثلًا ـ عن معظم الفلاسفة ما واجهوا من خلافات وخصومات ومنازعات، ويقف على ذلك جيدًا المطلع على علاقة أفلاطون بالسفسطائيين، أو الشعراء، واللاتسامح القائم بين أنصار التسامح لايبينز ولوك، وفولتير وروسو، وبين كانط وفيخته، وغيرهم كثر. فالتسامح كما عبر عنه معظمهم يعني السمو واحترام ما يراه ويعتقده الآخر حتى لو تناقض مع أفكارهم، ولكن ذلك في بعض الأحيان لم يتعدَ كونه تصريحًا يشبه زخم التصريحات الصحفية التي تبث من هذا وذاك، وهي على أرض الواقع عالم آخر. الفيلسوف هانز جورج غادامتر الذي برز بين الفلاسفة الأكثر تسامحًا (فلسفيًا)، مرجحًا التسامح على أنه روح علم التأويل، لم يكن كذلك البتة في مناقشاته

الملحمية مع معاصريه، وتخلى عما نظّرَه له مدافعًا عن آرائه كأهمية قصوى مع أمثال الفيلسوف هابرماس، أو دلتاي، أو دريدا.

الرؤية الفلسفية للتسامح، والتي تتمخض عن آراء وأبعاد المنظور الفلسفي العميق، تعتبر فرصة غنية للخروج بمنظومة فلسفية أكثر نضجًا أولًا، وتحقيق الاستفادة الفعلية من التجارب البشرية الغنية عبر التاريخ، مما ينتج صورة مكتملة بموضوعية عالية، وثراء في الأنساق المختلفة مما يؤول لتطوّر الفكر الاجتماعي، وتنمية المنظومة الأخلاقية، والرؤية الدينية، والمذهبية، باعتبار ذلك السبيل لتأسيس الرؤية العالمية الأوسع والأرحب أفقًا والابتعاد عن النظر للعالم من ثقب مقيد، مما يعني التعايش والتسامح وتقبل اختلاف الآخر.

الوصول لما يعنيه التسامح من خلال الثمرة الفلسفية، يستدرك ما وقعت به الكثير من المجتمعات من رخاوة أسسها الأخلاقية والقيمية المحددة لطبيعة العلاقات سواء أكانت علاقة الفرد بالآخر، أو بوطنه، لينتقل من مرحلة الكراهية والتشاؤم والعنف، للاندماج والتعايش والسعي لبناء المستقل بهمَّة، واعتمادًا على أسس عقلانيّة، ومنها نؤسس مجتمع يتجه بخطة نهضة نفسه ووطنه بثبات، مشكلًا الصورة الحقيقية عن موجبات العنف والاقصاء، ودعوات التطرف. مما يعني التأسيس للتسامح من جهة وكشف الأسباب القريبة والبعيدة لظاهرة اللاتسامح.

المطلب التاسع
الأخلاقيات مرجعية الأديان الأولى
المشترك الإنساني في الرسالات السماوية

إن مفهوم التسامح الديني مصطلح يختص بالاحترام المتبادل بين معتنقي الديانات المختلفة، وعدم إبرام الكراهية والعنف بينهم، واحترام حرية الاعتقاد دون ممارسة أي ضغط أو اضطهاد لاختلاف الهوية الدينية أو المذهب. فقد عرفت الأمم منذ عصور اختلافا دينيًا بين الشعوب، لكن الاختلاف لم يندد بالعنف والكراهية بل كان يسعى دائمًا بالتحلي بروح التسامح، فقد بني التسامح الديني على قبول واحترام المعتقدات الدينية والمذهبية الأخرى المختلفة والمخالفة، والتسامح تجاه معتنقيها، والاعتراف بحق المرء في تبني آية ديانة أو مذهب وتظهر ضرورة هذا النوع من التسامح، في الظروف التي تسيطر فيها حركة دينية معينة على المجتمع، وتضطهد أصحاب المعتقدات الدينية أو المذهبية الأخرى.

وبذلك فإن التسامح الديني وفق ما عرفه المعجم العلمي للمعتقدات الدينية[72] بأنه "التسامح بين الرؤى الدينية للأديان المختلفة، أو مع الرؤى المذهبية الأخرى داخل الدين الواحد، وأن يفهم الفرد أو يتفهم أو حتى أن يطبق وجهات نظر فرد آخر على نفسه، لكنه مطالب بأن لا يتدخل في الشعائر الدينية للآخر ويكفل التسامح الديني للجميع، حق ممارسة معتقداتهم الدينية والمذهبية".

بدوره عرف جون رولز[73] التسامح الديني بأنه ليس فكرة سياسية، لكن التعبير عنها يمكن أن يتم من داخل عقيدة دينية أو غير دينية، فإن جميع الاختلافات الدينية بين الشعوب هي إرادة الله، سواء أكان الاختلاف في العقائد الدينية بين الأفراد في نفس المجتمع، أو بينهم وبين أفراد

المجتمعات الأخرى، وعليه فإن العقاب على الاعتقاد الخطأ، أمر مرجعه إلى الله وعلى المجتمعات ذات الأديان المختلفة، أن تحترم بعضها البعض، فالإيمان بالدين أمر فطري في كل البشر.

فللتسامح الديني هدف واحد، يحترم كل منهما الاخر وفكره ومعتقده، ويقول الشاعر أحمد شوقي في التسامح بين الأديان:

أعهدتنا والقبط إلا أمة

للأرض واحدة تروم مراما

نعلي تعاليم المسيح لأجلهم

ويوقرون لأجلنا الإسلاما

فالأديان في مجملها، هي رسائل داعية للسلام، ولا تبتعد عن كونها نداء البشرية للعودة لإنسانيتها، والاجتماع على ما يجمع لا ما يفرق، ويصاعد من الكراهية. وفي ذات الوقت فهي دساتير تشريعية ليعي كل إنسان ما عليه وما له داخل عالمه الذي يعيش فيه مهما ضاق أو اتسع. كما تتشابه الكثير من الخطابات الدينية في الدعوة للسلم والتعايش، ونجدها واردة في الكثير من المواضع وبصيغة الأمر التي تفيد الوجوب، ففي حين يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}[74]، نجد وصية المسيح -عليه السلام- تقول بـ: "اغفروا يُغفر لكم"[75]. وهناك الكثير على هذه الشاكلة.

أولاً

"الله محبة"

التسامح في سياق الفكر الغربي الكنسي

برزت علاقة واضحة بين نشوء فكرة التسامح في الفكر الغربيّ والدور الذي لعبته الكنيسة إبّان هيمنتها في القرون الوسطى. فقد مهَّد الإخفاق في أفكار الكنيسة، ولجوؤها إلى استخدام القوّة، مما أدى لظهور نزعات عدّة في أوروبا، والتي أدت لاحقًا لميلاد حركة التنوير الأوروبي، ويرجع تأريخ طرح فكرة التسامح إلى القرنين السادس والسابع عشر، عندما أودت التيارات صاحبة النفوذ بهيمنة الكنيسة.

فالذهنية الأوروبية بنيت على أسس فكرية وفلسفية معينة، حيث نظر إليها كاستراتيجية محققة للوفاق والانسجام بين حرية كلّ الأفراد في مسائل العقائد، والقيم وطرق العيش وبين حرية الآخر، وكأداة تقلّل من إكراه الدولة[76]. وإذا أخذ بعين الاعتبار أن أهداف الليبرالية الأساسية هي حماية الحرية الشخصية ودعمها، وتقييد إكراه الدولة المبرر، فإنّ التسامح معتبر كعنصر أساسي في المشروع الليبرالي[77].

وعلى الصعيد الفكريّ تأخذ الطوائف الدينية الابراهيمية الأخرى موقفا سلبيًا من الكنيسة المسيحية بسبب الإشكالات التي وقعت بها خلال تقديم الصورة الصحيحة للمعالم الربّانيّة، حيث اتّسم الربّ في نظر الإنسان بالضعف والقصور والمادّيّة والنقص...إلخ. أي كانت الكنيسة تخوض صراعها مع العقل والعلم. بالإضافة إلى ذلك، أضفت الكنيسة على الإله مسحةً بشريّة في مخيَّلة الأفراد، فكان الفرد الغربيّ - ومن الطفولة - يرى ربَّه في أُطُر بشريّة مادّيّة، حتّى تقدَّمت العلوم، فرأَوْا أنّ هذا المبدأ لا يتّفق مع الموازين العلميّة الواقعيّة لدى العقل السليم، فلم يكن بمقدور عامّة الناس قبلها التحرّي عن إمكانيّة الترابط بين المفاهيم العقليّة والغيبيّة؛ ليدركوا سُقم الأفكار الكنسيّة. ولأنّهم أدركوا فيما بعد مغايرة المفاهيم الكنسيّة للمعايير العلميّة جحدوا بها جملةً وتفصيلًا.

مما يظهر لنا أن خطأ الكنيسة الأساسيّ - على حسب آراء فلاسفة التنوير- تجلّى في إخفاقها من وجهتين، الأولى تتمثل بتبنّي بعض الأفكار التقليديّة للسلف من الفلاسفة وعلماء الكلام

المسيحيّين، واتّخاذها كأصول وركائز للدين، بحيث كان يُحكَم على مَنْ يخالفها بالإلحاد والارتداد، ومن الجهة الثانية لم تكتفِ الكنيسة بإصدار أحكام الارتداد على المخالفين فحسب، بل كانت تنفيهم عن المجتمع المسيحيّ بتعسُّف وانتهازيّة. وقد طالت ملاحقاتها حتّى ما يدور في خَلَدِ المرء من أفكار؛ إذ كانت تتصنَّع الحيل والدسائس للكشف والإيقاع بكلّ مَنْ يحمل آراءً معادية لأفكارها؛ لتمارس معه أبشع أنواع العنف والإرهاب.

وقد استمر مفهوم التسامح فاعلًا في الحضارة الغربية التي لا يزال واحدًا من مفاهيمها الثابتة ولكنه مر بمرحلتين في اتساع دائرته وتعدد دلالاته، المرحلة الاولى وتتمثل بسلبية من وجهة نظر نقاده الذين سعوا لاستبدال المفهوم بآخر غيره. أما المرحلة الثانية مرتبطة بإعادة النظر إلى المفهوم وتوسيع حدوده الدلالية.

ظهرت في العصور اللاحقة عوامل عدة لإبراز الفكر الكنسي، الذي عانى من إبعاده عما لا يدخل في سياقه، من خلال عدة عوامل تم إدخالها في حقب متعددة لأهداف كانت تخدم كل شيء إلا الدين المسيحي الصحيح، ورسالته السمحة في سياقها الإنساني، وهي ذات المشكلة التي تتشارك فيها رسالة الأديان على اختلافها.

وإن المخزون الفكري الذي تجمع عبر العصور عن المفاهيم المرتبطة بالأديان، شكلت عامل دفع قوي ينطلق من مواضع الخلل، مشكلًا صورة أخرى أقرب للحقيقة عن الدين الذي لا يسعى لفرض ذاته، بل لتصحيح وتقويم ما أشكل.

هناك الكثير من الأصوات "المقهورة" من كافة الأديان التي تحاول إيصال صدى صوتها لإفهام وتبيان أن الممارسات الفردية المشوهة لا تمثل الأديان التي تلصق بجسدها الطاهر، ليتجه الخطاب الديني عامةً، ومنه الكنسي لاستحداث خطاب معاصر يبدأ وينتهي عند احتياجات المجتمع الإنساني وتحقيقها، من خلال تشجيع تكثيف التفاعل، وفتح آفاق الحوار والتوجه بشغف لاكتشاف الثقافات المختلفة، التي تندرج مجتمعةً تحت "قالب إنساني" موحد.

ويتميز الخطاب الكنسي بإصراره على قيم التسامح وإظهار تصدره بين الأولويات المفاهيمية والقيمية، وذلك من خلال المحبة "الله محبة" باعتبارها أساس في العلاقات والحياة. والأميز هو ورود "المحبة" في أغلب صفحات الإنجيل التي تبين أن محبة الله غير مشروطة، وفي

هذه الجملة تجاوز لكافة التحديات التي قد تقف في وجه قيم التسامح والتعايش بين أبناء "الإنسانية" المنتثرة كأريج لإعمار هذه الأرض بقوة ممتدة من السماء، تسمو على التحديات وتراها كـ "حصى" متناثر تجمعه وتصعد عليه في سلم تفوقها على معالم التفرقة والتطرف والكراهية، من خلال مبادرة الإنسان نفسه بتقديم المحبة لا انتظار وصولها له وهو في حالة سكون أو جمود تسمح بتطويعه مع رياح الفكر بغض النظر عن الإمعان في أساسها، وهو ما ورد في (لوقا 10: 19): من أن الله نفسه يأخذ المبادرة للبحث عنا. إنه لا ينتظر منا أن نبحث عنه أو أن نجد الحلول لحياتنا أو نصبح جديرين لمحبته، بل يأخذ المبادرة الإلهية والخطوة الحاسمة الأولى نحونا.

وتظهر من خلال التعاليم المسيحية، كمية التأكيد والتشديد على ضرورة الارتكاز على المنطلق الأخلاقي المتعلق بالإنسان، وفي ذلك إشارة لما يقع به رجال الدين بشكل عام من تقديم الأفكار والشروحات حول الدين والرب بطريقة خاطئة، فعندما يترسخ في المنظومة القيمية والتربوية لدى النشء ارتباط الطاعة والالتزام بمعاني العذاب والوعيد مع إغفال معاني الدعوة الحسنة التي تلتفت لرحمة الله ومبادرته بالإحسان تجاه الإنسان، وهو المعنى الموجود مثلًا في الدين الإسلامي في الحديث القدسي الصحيح عن النبي عليه صلوات الله وسلامه: "قال الله: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ خير منه، وإن تقرب إلي شبرًا تقربت منه ذراعًا، وإن تقرب مني ذراعًا تقربت منه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة"[78]

إن الدين المسيحي لا ينفك يعيد في جنباته، التأكيد على ضرورة تحلي الإنسان بالقيم الإنسانية السامية، الداعية للتسامح والمحبة، واتخاذ اللطف والرحمة إطارًا يدخل ضمنه تعامل الفرد مع الآخرين، ومن ذلك أيضًا المبادرة بالعفو والصفح اقتداءًا بالمسيح - عليه السلام - من جانب، ولتربية النفس وتهيأتها لأداء الصيام الصحيح الذي يعني السمو في النفس حتى لا تكاد تحمل كرهًا أو ضغينة، وصولًا لغاية الغفران، مما يعني أن المسيحية تقيم الإنسان مقام أول، وتعطي له ما يستحق من احترام لكرامته الإنسانية، التي تنظر لها المسيحية بصورة رائعة، مدخلةً إياها ضمن سياق العبادات وصلاحها إن صح التعبير، وفي ذلك قول السيد المسيح: "إذا ذهبت إلى الكنيسة لتقدم قربانك وتذكرت أن لأخيك شيئًا عليك فاترك هناك قربانك قدام المذبح واذهب أولًا واصطلح مع أخيك ثم عد وقدم قربانك"[79]، ومن ذلك فالفرد السليم يكون سليمًا أولًا بتنقيته من كل الدسائس

النفسية، فهي الحاجب الذي يحول بينه وبين تواصله الصادق مع الله، سواءًا أكان الشائب النفسي صغيرًا أو كبيرًا.

ولذا فإن منهج المسيحية ومنظورها تجاه قضايا القيم الإنسانية العليا، ومنها التسامح مبني على ركيزة الغفران والتسامح، فـ "إن لم تغفروا للناس لا يغفر لكم ابوكم زلا تكم"، و"إذهبْ وصالح أخاك أوْلًا ثّم تعال وقرَّب قربانك"، و"حبوا اعدائكم وصلّوا من أجل مضطهديكم"[80] هي كلها اقتباسات من الإنجيل المقدس تخط بها المسيحية إطارها الإنساني الناظم لطبيعة علاقة الأفراد مع بعضهم البعض، وهي تدل بإشارات دقيقة وفي غاية الحساسية عن عمق القيمة الأخلاقية وانعكاساتها على السلام الروحي والفكري لدى الإنسان، فالتسامح يتعدى كونه قيمة ليصبح ضرورة مشروطة من الرب، يلازمها الصفح عن المخطئين، ومقابلة أعمالهم السيئة بالإحسان والعفو، ليكون ذلك دليلًا لهم في تقويم سلوكهم، "سأل بطرس الرسول، الرب يسوع: "يارب كم مرة يخطئ إليَ أخي وأنا أغفر له؟ هل إلى سبع مرات؟!، فقال له يسوع: "إلى سبعين مرة سبع مرات"[81].

لقد غرست المسيحية في تعاليمها جذورًا قوية ومترابطة، لا يمكن سلخها عن بعضها البعض فيما بين واجب الإنسان بالعفو والغفران والتسامح، وقبوله عند الرب، فلم يكتفِ يسوع بالوعظ والارشاد عن المسامحة والغفران، بل كان القدوة في مسامحة الاخَرين والصفح عن صالبيه على الصليب وهو يعاني أقسى وأشد انواع العذاب "إغفرْ لهم يا أبتِ لأنّهم لا يعلمون ما يفعلون"[82].

ومن هنا تؤسس الديانات إذا ما لم تقع بين فكي رجال دين للتسامح، وتأصيل قيم المحبة التي تبدأ من تعاليم العبادات التي تقول بأن العبادة تكون بدافع الاستشعار الحقيقي لمعنى المحبة بين العبد وربه، لا الوعيد والتهديد، فمحبة الله هي فعل وليست رد فعل. وهذا ما ورد في (رومية 5: 8): "لكن الإنجيل يعلمنا أننا نحب الله لأنه هو أحبنا أولًا. قبل أن نكرم اسمه، قبل أن نتوب، وقبل أن نعبده، وقبل أن نعيش حياة الطاعة. موقف الله نحونا قبل حدوث كل هذا هو المحبة".

ويستنتج من كل هذا التأصيل الواضح للتسامح من خلال الدين المسيحي. وبلا شك فإن تأسيس الأديان لهذا التناغم البديع في تكوين الصورة الواضحة عن علاقة العبد بربه، وتأطير الكيفية الأقرب لاستشعار المربوب بوجود الرب هي بحد ذاتها درس يعاد على الأفراد كل يوم بطريقة مختلفة تحكمها ظروف الإنسان واحتياجاته وقربه الإيماني والروحاني من الله، ولكنها تبقى مهما تحولت أو تبدلت نابعة من المحبة والإرادة المنبثقة من احترام كينونة الإنسان، وهذا الأصل في

تهيئة الأفراد بحيث يكونوا ذوي أرضية ثابتة في مبادئها، خضراء في زرعها، ناهلة بديمومة من القيم الإنسانية التي تكفل لها الاستشعار بلذة الحياة، ولذة التجاوز عن الأخطاء ودوافع الكراهية، كما علم ووضح المسيح قائلًا: "سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن. وأما أنا فأقول لكم لا تقاوموا الشر بل من لطمك على خدك الايمن فحول له الاخر أيضًا. ومن اراد ان يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضًا. ومن سخرك ميلا واحدا فاذهب معه اثنين. من سألك فأعطه ومن اراد ان يقترض منك فلا ترده. سمعتم انه قيل تحب قريبك وتبغض عدوك. واما انا فأقول لكم أحبوا اعداءكم باركوا لاعنيكم أحسنوا إلى مبغضيكم وصلوا لأجل الذين يسيئون اليكم ويطردونكم. لكي تكونوا ابناء ابيكم الذي في السماوات فانه يشرق شمسه على الاشرار والصالحين ويمطر على الابرار والظالمين. لأنه ان احببتم الذين يحبونكم فأي أجر لكم اليس العشارون أيضًا يفعلون ذلك. وان سلمتم على اخوتكم فقط فأي فضل تصنعون اليس العشارون أيضًا يفعلون هكذا. فكونوا أنتم كاملين كما ان اباكم الذي في السماوات هو كامل"[83]. وذلك كله يجيء لينساب بسلاسة من تعاليم الدين المسيحي الحاثة على التشبه بصفات الرب من غفران وتسامح، وقد ورد في مت: "... تقدم إليه بطرس وقال يا رب كم مرة يخطئ إلي اخي وأنا أغفر له هل إلى سبع مرات. قال له يسوع لا أقول لك إلى سبع مرات بل إلى سبعين مرة سبع مرات. لذلك يشبه ملكوت السماوات إنسانا ملكًا أراد أن يحاسب عبيده. فلما ابتدأ في المحاسبة قدم إليه واحد مديون بعشرة الاف وزنة. واذ لم يكن له ما يوفي امر سيده ان يباع هو وامراته واولاده وكل ما له ويوفي الدين. فخر العبد وسجد له قائلا يا سيد تمهل علي فأوفيك الجميع. فتحنن سيد ذلك العبد وأطلقه وترك له الدين. ولما خرج ذلك العبد وجد واحدا من العبيد رفقائه كان مديونا له بمئة دينار فامسكه واخذ بعنقه قائلا اوفني ما لي عليك. فخر العبد رفيقه على قدميه وطلب إليه قائلا تمهل علي فأوفيك الجميع. فلم يرد بل مضى وألقاه في سجن حتى يوفي الدين. فلما رأى العبيد رفقاؤه ما كان حزنوا جدا واتوا وقصوا على سيدهم كل ما جرى. فدعاه حينئذ سيده وقال له ايها العبد الشرير كل ذلك الدين تركته لك لأنك طلبت الي. أفما كان ينبغي أنك أنت أيضا ترحم العبد رفيقك كما رحمتك أنا. وغضب سيده وسلمه إلى المعذبين حتى يوفي كل ما كان له عليه. فهكذا أبي السماوي يفعل بكم إن لم تتركوا من قلوبكم كل واحد لأخيه زلاته"[84].

ومع ذلك لم تكتفي التعاليم المسيحية من الإشارة للصفح والغفران والتسامح كقيمة نافعة للفرد ذاته، بل تضمنت أيضًا دليلًا أخلاقيًا يشير للضمير الإنساني بما يتحتم عليه القيام به، ففي طبيعة علاقة الفرد بمن لقي منه إهانة، حرمت الحقد والانسياق وراء دافع الانتقام والمعاملة بالمثل من قبيل

الإساءة، فلا مساحة للبغضاء، بل الأغلب هو حيز الغفران من الإنسان لأخيه الإنسان، وليقدمه كما يتمنى أن يجنيه من الرب، "من انتقم يدركه الانتقام من لدن الرب ويترقب الرب خطاياه. اغفر لقريبك ظلمه لك فاذا تضرعت تمحى خطاياك. أيحقد إنسان على إنسان ثم يلتمس من الرب الشفاء. ام لا يرحم إنسانا مثله ثم يستغفر عن خطاياه. إن أمسك الحقد وهو بشر فمن يكفر خطاياه"[85]، وهذا دليل واضح على ارتباط الغفران الذي يقدمه الفرد بالغفران الذي سيعود عليه بتدبير إلهي، بل إنه يكاد أن يكون شرطًا ملزمًا لطلب الغفران من الرب: "فانه ان غفرتم للناس زلاتهم يغفر لكم أيضا أبوكم السماوي. وإن لم تغفروا للناس زلاتهم لا يغفر لكم أبوكم أيضًا زلاتكم"[86].

ولا يختلف اثنان على أن الديانات بمجملها اتفقت على قداسة الإنسانية، ووجوب احترامها وتقديمها على أي شيء آخر، وللإنسانية جسد متحد الغايات يصبو للوصول لمصير مشترك يعيشه بين جنبي الحياة والموت، ولتجاوز الإرث "المشوه"، والخروج بإرث يخدم رسالته النقية، واضعًا يده بيد السياسات الإنسانية المعاصرة ومستلهمًا من الحداثة الفكرية، ومعبدًا طريق الإنسان، بطمس معالم الفجوات والترهلات الأخلاقية، فالتسامح هو المنقذ، والمعبر الكبير الذي سمح بتجاوز الحروب الدينية الأهلية بين البروتستانت والكاثوليك، بعد فشلت أي محاولات بعيدة التسامح بتحقيق ذلك على مدار ثلاثون سنة! وهذا من أقوى الدوافع التي جعلت الإنسان يبني منظومته الأخلاقية من مخباة تجاربه، ليصل لاستبدال لفظ "الصديق بالعدو"، وليتعدى قيد التعارف الذي كان متوقفًا بالأمس على الاسم والقبيلة، للثقافات المختلفة، والحضارات والعادات، والبحث بشغف عن القيم المشتركة.

إن أميز ما يجعل من التسامح والغفران قيم متجذرة لدى المسيحية، هو ظهوره كرد فعل للواقع في القرن السادس عشر والسجال القوي بين الرهبان وفلاسفة التنوير بطرح إشكالية علاقة "الدين والدولة والمجتمع" ومستقبلها في اطار "العقد الاجتماعي" المحدد لصلاحيات السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن "الدين لله والوطن للجميع"، بالرغم أن مصطلح التسامح ورد في الكتاب المقدس وفي وثائق المجمع المسكوني الثاني، وفي الحق القانوني الكنسي، وبرز وتجذر في النفوس من المواقف الواقعية، والتي ظهر أهمها في إنجيل مرقس، وبخاصة موضع الحوار بين يوحنا الرسول السيد والمسيح، فغلب عليه موائمة الواقع والاستجابة لمعاناة الإنسان التي آساها حين هجر معاني التسامح بينه وبين أخيه الإنسان، وفي ذات الوقت فالقيم الإنسانية في المسيحية لا تؤمر

بالضعف والخنوع، بل بناء العلاقات على بساط من احترام، ومبادئة الآخر بالقبول والتقبل، لا بالكراهية والنمطية.

ومن ذلك يتلخص موقف الديانة المسيحية من التسامح ضمن ما ورد في كتاب التعليم المسيحي للكنيسة الكاثوليكية. ففي وثيقة المجمع الفاتيكاني الثاني يظهر الموقف من التسامح جليًا، باعتباره وسيلة للاتجاه نحو شعب الله ومعرفته الصريحة، والخلاص من الذنوب والخطايا، وصولًا للطريق المستقيم، أما في كتاب التعليم المسيحي الكاثوليكي، فالتسامح غاية منشودة للتمثل بصفات الرب والاقتداء بها، والسير على نورها، فالكنيسة تسير بخطواتها القيمية الأخلاقية على خطى يسوع، والروح القدس ليس ملكًا لأحد، فمن كان من جماعة يسوع لابد وأن يتحلى بالتسامح كقيمة أصيلة، على غرار معلمه، الذي هو الطريق، والحق والحياة، وهو السبيل لنشر ثقافة التسامح العيش المشترك والسلام بين الشعوب.

ثانياً

"كل ما تكرهُ أن يفعلهُ غيرك بك فإياك أن تفعلهُ أنت بغيرك"

التسامح في سياق الفكر اليهودي

لم تخلُ التوراة من الآيات الحاملة في مضمونها السلم بين المجتمع اليهودي والشعوب الأخرى، فقد برز مبدأ التسامح في الديانة اليهودية من خلال الوصايا العشر للنبي موسى عليه السلام والتي شرحها الطبيب اليهودي موسى بن ميمون والتي تأثر فيها بالدين الإسلامي وتسامحه في مدن الأندلس خاصة قرطبة، حيث زود الوصايا بلمحة من التسامح والتعايش.

فقد ورد في الوصايا "كل ما تكرهُ أن يفعلهُ غيرك بك فإياك أن تفعلهُ أنت بغيرك"[87] وورد أيضًا "اغتسلوا وتطهّروا وأزيلوا شرَّ أفكاركم وكفّوا عن الإساءة"[88]، "وتعلموا الإحسان والتمسوا الإنصاف"[89]. فنرى أن الوصايا تؤكد لأصحابها الذين يؤمنون بها وموجودة في صحاحهم ولنا أيضًا بان التسامح الديني مطلب إنساني نبيل اول ما دعت له الديانة اليهودية وتبعتها كافة الاديان السماوية دون استثناء والسبب في ذلك لان مصدرها واحد. فمما لا شك فيه ان قيم التسامح الديني أرادته الحكمة الإلهية لمقتضيات الفِطرة الإنسانية وبما يتناسب مع النشأة الاجتماعية وما فرضته المجتمعات المدنية في ظل ثقافة العولمة الحديثة وما تحتاج إليه من قِيَم حضارية ومَدنية نبيلة.

هذا ما يؤكد من جديد بأن المشكلة ليست في الأديان السماوية لكن المشكلة تكمن في ضعف الفهم لدى الكثير من اتباعها والمطلوب هنا لا بد من الفهم الصحيح لها وهذا ما يجعل الجميع يرتاح ويعيش الكل في ربوع قيم هذا التسامح في رغد دائم وسعادة وسرور.

إن النزوح لمعايير السلم، والابتعاد عن سفك الدماء والحديث حول قيم التسامح في الديانة اليهودية يعتبر من أبرز الخيارات التي يدرجها معظم شخصيات العهد القديم، وقد عُبرَ عنه في مختلف المواضع في أسفار التكوين، والخروج وراعوت ودانيال. فتجيء التوراة بالحث على محبة الخير للآخر، بقدر إرادته للذات، وهذا المعنى الذي يتطابق والإيثار في الإسلام، ناهيًا عن إشعال الفتيل الداخلي الدافع للأخذ بالثأر والانتقام من المسيء: "לֹא-תִקֹּם וְלֹא-תִטֹּר אֶת-בְּנֵי עַמֶּךָ, וְאָהַבְתָּ

לְרֵעֲךָ כָּמוֹךָ, אֲנִי ה'"[90]، والذي يعني "لا تنتقم مما فعله الآخرون بك، ولا تذكر ابن شعبك بذلك، وأحب لغيرك كما تحب لنفسك"[91].

وتعتبر النصوص المقدسة في الديانة اليهودية، أسسًا ومنطلقات للحفاظ على إطار العلاقات الإنسانية السليمة، بمنأى عن التشدق بالاختلافات على أنها عوائق وتحديات، واتخاذ كافة المظاهر المفضية للعنف وللتمييز بين أي من أفراد المجتمعات عوامل مفسدة لمشروع السلم الشامل، الذي يعتبر أولى عتبات العدالة الشاملة، التي شددت أسفار إشعيا وميخا على ضرورة صونها ضمن أرضية تسامح عريضة، ومن خلال توجيه السلوك البشري بما يكفل ردعه عن كل ما يخالف قيم التسامح والعدالة.

إن تعاليم "التسييج الشرعي" التي عملت على تشييدها التوراة، ما هي إلا سلوكيات ضابطة، وتأسيس حقيقي من خلال الأفعال للمظلة الكبيرة التي تضم أفراد المجتمعات ولا تفرقهم، ليس من باب المسؤولية بقدر ما هو من منطلق التراحم وحب الآخر وصون المعروف، داعيةً للصدقة، وإكرام الغريب، واتباع البر في التعامل مع الوالدين والأقربين، والقطع بتحريم سفك الدماء.

وبغض النظر عما يشوب الدراسات الشرعية لكافة الأديان، وبخاصة التلمود بشقيه اليورشيمية والبابلية، من قصور في الإحاطة، وضعف في الترجمة والابتعاد عن مراعاة الكثير من الضوابط العلمية، إلا أنها حظيت - برعاية إلهية - من بروز جهود معدودة ناهضة وفاهمة ومفهمة دون إشكال، كما وجد للقيم الأخلاقية مكانًا رحبًا، ومرتعًا خصبًا في كافة "فصول الآباء" الخمسة من خلال الطرح بالغ الحكمة والتكثيف في معانيه المفضية للتحفيز على البت في النزاعات، والنزاهة القضائية، والتمسك بالاعتدال، وإعلاء مكانة العلم والتعلم.

وفي سياق النظر في اتباع اليهودية ذاتهم، فقد نالت "فصول الآباء" موقعًا محوريًا ومعروفًا بين طوائفهم اليهودية، وبخاصة في ظل امتداده كحقل من حقول الأدب والأخلاق "الإيطيقا"، التي تضع تحديد السلوك الإنساني في أعلى هرم أهدافها وغاياتها، والتي تم إدخالها في المناهج التربوية والتعليمية لتلاميذهم، مثل "حدريم" و"يشيبات"، والتي ضمت كتاتيب التعليم الأولي، والاكاديميات العلمية اليهودية، مما يعكس نهجًا متسقًا في ترسيخ سبل التعايش والسلم في اتباع الديانة اليهودية، ابتداءً منذ المراحل المبكرة، وتاليًا في كليات العلوم التي ينطلق منها التلميذ كبوصلة مؤثرة في منظومته الأخلاقية والفكرية، ثم في مجتمعه.

إن التعاليم البارزة في الديانة اليهودية، جميعها تنظر للإنسانية في سبيل تحقيق الفضائل في المجتمعات، مركزةً دون انقطاع على الربط بين السلم والسلام، ولزوم تحقيق العدالة، ففي المشنا الثانية ركز الرواة على فكرة: "شمعون الصديق كان من بقية الكنيس الأعظم، وكان دأبه القول: على ثلاثة مسائل يقوم العالم: على الشرائع، وعلى العبادة، وعلى جمائل الإحسان"، مع تركيزهم المستمر على الربط فيما بين العدالة وتحقيق السلم المجتمعي، فالعالم قائم بشكل أساسي على العدل وعلى الحق، وعلى السلام، وهذا اعتمادًا على رسالة التسامح الواضحة، والتي تقول: "... إذ قيل: اقضوا بالحق وقضاء السلام في أبوابكم"[92]

لقد تم تناول التسامح في الديانة اليهودية ضمن مجموعة القيم الأخلاقية التي تعنى ببناء المجتمعات، فلكل منها دور تقوم به، وتحافظ من خلاله على وجود انساني متزن، مطمئن بالعدالة، ساعيًا لتحقيق السلم. كما يعتبر الاحسان اشتراطًا، بالإشارة لدوره في تحقيق السلم المجتمعي، وورد في الإصحاح الثامن "ولا يفكرن أحد في السوء على قريبه في قلوبكم. ولا تحبوا يمين الزور لأن هذه جميعها أكرهها، يقول الرب". فقد أوصى بالإحسان، وخصص ضمنه المستضعفين، ودُعِي لترسيخ السلام من خلال الإحسان وركز فيه على الإحسان للعلماء، والسعي لنهل الشريعة من أفواههم. إلى جانب التعاليم الأخرى الموصية بكل ما يقترب من الإنسانية ويحنو عليها ويصب في بوتقة حضارية إنسانية أخلاقية دينية عادلة.

وكما هي الصورة جلية في صور التسامح بالديانة المسيحية، ووجود مشتركها العميق مع الدين الإسلامي، فقد أثبتت أيضًا التعاليم اليهودية، وبخاصة "فصول الآباء" على رحابة الفضاء المشترك بين الديانة الإسلامية والمسيحية واليهودية، في احترام وتقديس مكانة الإنسان والإنسانية، وللتأكيد على ضرورة القيم الأخلاقية، المنبثقة من رحم الحضارة الإنسانية، وأسست أعمدة حوار الأديان المتينة، باعتباره السبيل لبناء الأسس الأميل للموضوعية، والتي من شأنها مواجهة الماضي المشترك من خلال الشجاعة العلمية الصادقة، والتذكير بالأخطاء المشتركة، وقسوة ووحشية ما شاب التجارب السابقة ضد المستضعفين[93].

إن نضوج صورة هذا الفضاء المشترك بين الديانات وبخاصة (الإسلامية والمسيحية واليهودية)، يمثل نتاجًا منطقيًا واقعيًا للسلم الشامل، المعاش في الحقيقة من قبل الطوائف اليهودية على أرض الإسلام، والذي عملت خلاله هاتان الديانتان على تحصين المعتقد الذي واجه تحديات

ملية ونحلية قوية، تخالف وتنحو بعيدًا، وكل البعد عن القيم الإبراهيمية الفضلى[94]، مما يؤكد اتحاد رسالة الأديان فيما يختص بالقيم الأخلاقية، والاتفاق على مركزية فضيلة التسامح، وبناء حسن الصور عن الآخر توافقًا وانسجامًا مع الفطرة الإنسانية، والمعتقد الديني.

ثالثاً

"وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"

التسامح في سياق الفكر الإسلامي

يقول تعالى في قرآنه الكريم: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}[95]. حمل الإسلام مشروع تعارف وفكر، ودعوة وسلام وأخوّة وتعاون وحسن ظن ودعاء بالخير، لا مشروع حرب وعنف على الديانات الأخرى، بل أتى خاتمًا للرسالات السماوية التوحيدية. فقد أنزل الله تعالى على رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم قرآننا الكريم يحمل بين طياته مبادئ عدة مهمة عملت على نشره في شتى أرجاء العالم. فمن أشهر هذه المبادئ التي كان لها الدور الأكبر في تقدم المسلمين في مختلف الميادين، فالقرآن أقرّ بالاختلاف، وآمن بالتعددية، واعترف بحرية المعتقد الديني، ولم يمانع في التعامل مع الأخر، فنبذ العنف وحرم القتل، فقد جاء خاتم الأنبياء سلامًا ورحمةً للبشرية ولإنقاذها وإخراجها من الظلمات إلى النور، حتى يصل الناس جميعًا إلى أعلى مراتب الأخلاق الإنسانية في كل تعاملاتهم في الحياة.

إن التسامح في الإسلام، عبارة عن ثقافة متكاملة لها قيمها ومظاهرها ومجالاتها، بل وإن الإسلام أسس لهذا الخلق من خلال منهجية ناظمة لصورة الآخر في الإسلام، وموقفه من التعدد والاختلاف وتبيان طبيعته، ومكانة الحوار مع الآخر وأهميته.

لم يذكر التسامح كلفظ في القرآن الكريم، ولكن ذكر ما يقاربه أو يدلُّ على معناه، من خلال الدعوة للتقوى والتشاور والتآزر والتواصي والتراحم والتعارف والعفو والصفح والمغفرة وعدم الاكراه، وكلّها من صفات "التسامح" مؤكدة حق الاختلاف بين البشر و"الاختلاف آيات بيّنات". فقد حمل القرآن الكريم والسنة النبوية عدة قواعد وأحكام ينبني عليها مفهوم التسامح والسلام، مما يشكل للمسلمين قانونًا دوليًا يسيرون عليه، ويظهر في المساواة بين الشعوب بعضها البعض، فالإسلام يُقرِّر أنَّ الناسَ، بغض النظر عن اختلافهم، جاء ذلك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف: "كُلُّكم لآدمَ، وآدم من ترابٍ، لا فضلَ لعربيٍّ على أَعْجَمِيٍّ إلا بالتقوى"[96].

فالعالم لا يدين بدين واحد، ولا يمكن له أن يؤمن بعقيدة واحدة، لذلك أكد الإسلام التعددية، وقد جاء تأكيد القرآن على مشروعية الاختلاف ووجوبه باعتباره سنّة من سنن الكون وآية من آيات الخالق {اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ}[97] مما يجعل مقولة الحقيقة الدينية المطلقة مقولة هشّة لا تستجيب لخطاب القرآن ولا تعكس تاريخية المعتقدات الدينية ونسبيّتها.

وعلى هذا الأساس بيّن القرآن أنّ الحقيقة المطلقة لا يعلمها إلاّ الله وعلى الإنسان أن يجتهد في تمثّل هذه الحقيقة بحسب وضعه التاريخي وسياقه الثقافي ولا يقدر على حسم هذه الاختلافات غير الله فهو فقط من يحكم بين المختلفين من بعد اختلافهم.

ومن الأمثلة المنيرة في التاريخ الاسلامي التي يجب ذكرها: حلف الفضول، الذي أنصف المظلوم، وهو من أحلاف الجاهلية، الذي أبقى عليه نبينا محمد عليه الصلاة والسلام بعد الاسلام، بالإضافة إلى دستور المدينة الذي اعترف بالآخر ومنحه الحقوق أراده عقدًا اجتماعيًّا ينظِّم العلاقة بين الفئات على أساس وحدة سكان المدينة، والمساواة بينهم في الحقوق والكرامة الإنسانية، والعمل على رفع الظلم، والاحتكام إلى الشورى، وصلح الحديبية مع المشركين الذي كان عهدًا ساميًا بالأخلاق الإنسانية العليا من النبي، إضافةً لما فعله - صلى الله عليه وسلم - إزاء نصارى نجران، ويستند كله إلى مبادئ التسامح ويكفل الاعتراف بالآخر. فلقد "صَالَحَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ المُشْرِكِينَ يَومَ الحُدَيْبِيَةِ علَى ثَلَاثَةِ أشْيَاءَ: علَى أنَّ مَن أتَاهُ مِنَ المُشْرِكِينَ رَدَّهُ إليهِم، ومَن أتَاهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وعلَى أنْ يَدْخُلَهَا مِن قَابِلٍ ويُقِيمَ بهَا ثَلَاثَةَ أيَّامٍ، ولَا يَدْخُلَهَا إلَّا بجُلُبَّانِ السِّلَاحِ السَّيْفِ والقَوْسِ ونَحْوِهِ، فَجَاءَ أبو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ في قُيُودِهِ، فَرَدَّهُ إليهِم قَالَ أبو عبدِ اللَّهِ: لَمْ يَذْكُرْ مُؤَمَّلٌ عن سُفْيَانَ: أبَا جَنْدَلٍ، وقَالَ: إلَّا بجُلُبِّ السِّلَاحِ."[98]

وقد حمل هذا الصلح معه "غنائم إنسانية" عظيمة لمن يتدارسها، كوضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس، ويكفّ بعضهم عن بعض، فلا مجال لزيادة القلق أو الخوف بين الناس، ويردّ المسلمون من يأتي إليهم من قريش مسلمًا دون علم أهله، وألا ترد قريش من يأتيها مرتدًا، وهنا موضع واضح لاحترام الحرية الإنسانية، وفي اختيار دينه فمن أحبّ من القبائل أن يدخل في عقد محمد صلى الله عليه وسلم وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه. يرجع النبي صلى الله عليه وسلم عن مكة عامه ذاك فلا يدخلها، على أن يعود العام القابل فيعتمر. وتضمّن هذا البند بعض التفاصيل، منها خروج قريش من الحرم ليدخله النبي - صلى الله عليه وسلم

- مع أصحابه -، باشتراط المبادئة بالسلم فلن يكون معهم سلاح إلا سلاح الراكب، وتكون السيوف في القُرُب، ويبقى في مكة ثلاثة أيام، إضافةً للتأكيد على ضرورة ترك المؤاخذة بما تقدم بين الفريقين، من أسباب الحرب وغيرها، والمحافظة على الصلح. والتأكيد على ذلك بمنع ما يؤدي إلى رجوع الحرب بين الفريقين.

يروي البخاري في الصحيح، قصة صلح الحديبية[99] التي اعتبرها النبي - صلى الله عليه وسلم - فتحًا مبينًا للدعوة الإسلامية، وفرصة عظيمة للسلم، من خلال تمكينها كلًّا من القبائل والدول للتعرف والاقتراب أكثر على الدين الجديد، "خَرَجَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ حتَّى إذَا كَانُوا ببَعْضِ الطَّرِيقِ، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: إنَّ خَالِدَ بنَ الوَلِيدِ بالغَمِيمِ في خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةٌ، فَخُذُوا ذَاتَ اليَمِينِ فَوَاللَّهِ ما شَعَرَ بهِمْ خَالِدٌ حتَّى إذَا هُمْ بقَتَرَةِ الجَيْشِ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشٍ، وسَارَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حتَّى إذَا كانَ بالثَّنِيَّةِ الَّتي يُهْبَطُ عليهم منها بَرَكَتْ به رَاحِلَتُهُ، فَقالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ فألَحَّتْ، فَقالوا: خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: ما خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، وما ذَاكَ لَهَا بخُلُقٍ، ولَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفِيلِ، ثُمَّ قالَ: والذي نَفْسِي بيَدِهِ، لا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إلَّا أعْطَيْتُهُمْ إيَّاهَا، ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ، قالَ: فَعَدَلَ عنْهمْ حتَّى نَزَلَ بأَقْصَى الحُدَيْبِيَةِ علَى ثَمَدٍ قَلِيلِ المَاءِ، يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَمْ يُلَبِّثْهُ النَّاسُ حتَّى نَزَحُوهُ وشُكِيَ إلى رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ العَطَشُ، فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِن كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أمَرَهُمْ أنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ ما زَالَ يَجِيشُ لهمْ بالرِّيِّ حتَّى صَدَرُوا عنْه، فَبيْنَما هُمْ كَذلكَ إذْ جَاءَ بُدَيْلُ بنُ ورْقَاءَ الخُزَاعِيُّ في نَفَرٍ مِن قَوْمِهِ مِن خُزَاعَةَ، وكَانُوا عَيْبَةَ نُصْحِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مِن أهْلِ تِهَامَةَ، فَقالَ: إنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بنَ لُؤَيٍّ، وعَامِرَ بنَ لُؤَيٍّ نَزَلُوا أعْدَادَ مِيَاهِ الحُدَيْبِيَةِ، ومعهُمُ العُوذُ المَطَافِيلُ، وهُمْ مُقَاتِلُوكَ وصَادُّوكَ عَنِ البَيْتِ، فَقالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: إنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أحَدٍ، ولَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وإنَّ قُرَيْشًا قدْ نَهِكَتْهُمُ الحَرْبُ، وأَضَرَّتْ بهِمْ، فإنْ شَاؤُوا مَادَدْتُهُمْ مُدَّةً، ويُخَلُّوا بَيْنِي وبيْنَ النَّاسِ، فإنْ أظْهَرْ: فإنْ شَاؤُوا أنْ يَدْخُلُوا فِيما دَخَلَ فيه النَّاسُ فَعَلُوا، وإلَّا فقَدْ جَمُّوا، وإنْ هُمْ أبَوْا، فَوَالَّذِي نَفْسِي بيَدِهِ لَأُقَاتِلَنَّهُمْ علَى أمْرِي هذا حتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي، ولَيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أمْرَهُ، فَقالَ بُدَيْلٌ: سَأُبَلِّغُهُمْ ما تَقُولُ، قالَ: فَانْطَلَقَ حتَّى أتَى قُرَيْشًا، قالَ: إنَّا قدْ جِئْنَاكُمْ مِن هذا الرَّجُلِ وسَمِعْنَاهُ يقولُ قَوْلًا، فإنْ شِئْتُمْ أنْ نَعْرِضَهُ علَيْكُم فَعَلْنَا، فَقالَ سُفَهَاؤُهُمْ: لا حَاجَةَ لَنَا أنْ تُخْبِرَنَا عنْه بشيءٍ، وقالَ ذَوُو الرَّأْيِ منهمْ: هَاتِ ما سَمِعْتَهُ يقولُ، قالَ: سَمِعْتُهُ يقولُ كَذَا وكَذَا، فَحَدَّثَهُمْ بما قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَقَامَ عُرْوَةُ بنُ مَسْعُودٍ فَقالَ: أيْ قَوْمِ، ألَسْتُمْ بالوَالِدِ؟ قالوا: بَلَى، قالَ: أوَلَسْتُ بالوَلَدِ؟

قالوا: بَلَى، قالَ: فَهلْ تَتَّهِمُونِي؟ قالوا: لَا، قالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أنِّي اسْتَنْفَرْتُ أهْلَ عُكَاظَ، فَلَمَّا بَلَّحُوا عَلَيَّ جِئْتُكُمْ بأَهْلِي ووَلَدِي ومَن أطَاعَنِي؟ قالوا: بَلَى، قالَ: فإنَّ هذا قدْ عَرَضَ لَكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ، اقْبَلُوهَا ودَعُونِي آتِيهِ، قالوا: ائْتِهِ، فأتَاهُ، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ نَحْوًا مِن قَوْلِهِ لِبُدَيْلٍ، فَقالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذلكَ: أيْ مُحَمَّدُ أرَأَيْتَ إنِ اسْتَأْصَلْتَ أمْرَ قَوْمِكَ، هلْ سَمِعْتَ بأَحَدٍ مِنَ العَرَبِ اجْتَاحَ أهْلَهُ قَبْلَكَ، وإنْ تَكُنِ الأُخْرَى، فإنِّي واللَّهِ لَأَرَى وُجُوهًا، وإنِّي لَأَرَى أوْشَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أنْ يَفِرُّوا ويَدَعُوكَ، فَقالَ له أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: امْصُصْ ببَظْرِ اللَّاتِ، أنَحْنُ نَفِرُّ عنْه ونَدَعُهُ؟ فَقالَ: مَن ذَا؟ قالوا: أبو بَكْرٍ، قالَ: أما والذي نَفْسِي بيَدِهِ، لَوْلَا يَدٌ كَانَتْ لكَ عِندِي لَمْ أجْزِكَ بهَا لَأَجَبْتُكَ، قالَ: وجَعَلَ يُكَلِّمُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَكُلَّما تَكَلَّمَ أخَذَ بلِحْيَتِهِ، والمُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ علَى رَأْسِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، ومعهُ السَّيْفُ وعليه المِغْفَرُ، فَكُلَّما أهْوَى عُرْوَةُ بيَدِهِ إلى لِحْيَةِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ضَرَبَ يَدَهُ بنَعْلِ السَّيْفِ، وقالَ له: أخِّرْ يَدَكَ عن لِحْيَةِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ، فَقالَ: مَن هذا؟ قالوا: المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ، فَقالَ: أيْ غُدَرُ، أَلَسْتُ أسْعَى في غَدْرَتِكَ؟ وكانَ المُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا في الجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ، وأَخَذَ أمْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فأسْلَمَ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: أمَّا الإسْلَامَ فأقْبَلُ، وأَمَّا المَالَ فَلَسْتُ منه في شيءٍ، ثُمَّ إنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ أصْحَابَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بعَيْنَيْهِ، قالَ: فَوَاللَّهِ ما تَنَخَّمَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ نُخَامَةً إلَّا وقَعَتْ في كَفِّ رَجُلٍ منهمْ، فَدَلَكَ بهَا وجْهَهُ وجِلْدَهُ، وإذَا أمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أمْرَهُ، وإذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ علَى وضُوئِهِ، وإذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وما يُحِدُّونَ إلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا له، فَرَجَعَ عُرْوَةُ إلى أصْحَابِهِ، فَقالَ: أيْ قَوْمِ، واللَّهِ لقَدْ وفَدْتُ علَى المُلُوكِ، ووَفَدْتُ علَى قَيْصَرَ، وكِسْرَى، والنَّجَاشِيِّ، واللَّهِ إنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أصْحَابُهُ ما يُعَظِّمُ أصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مُحَمَّدًا، واللَّهِ إنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إلَّا وقَعَتْ في كَفِّ رَجُلٍ منهمْ، فَدَلَكَ بهَا وجْهَهُ وجِلْدَهُ، وإذَا أمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أمْرَهُ، وإذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ علَى وضُوئِهِ، وإذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وما يُحِدُّونَ إلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا له، وإنَّه قدْ عَرَضَ علَيْكُم خُطَّةَ رُشْدٍ فَاقْبَلُوهَا، فَقالَ رَجُلٌ مِن بَنِي كِنَانَةَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقالوا: ائْتِهِ، فَلَمَّا أشْرَفَ علَى النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وأَصْحَابِهِ، قالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: هذا فُلَانٌ، وهو مِن قَوْمٍ يُعَظِّمُونَ البُدْنَ، فَابْعَثُوهَا له فَبُعِثَتْ له، واسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلَبُّونَ، فَلَمَّا رَأَى ذلكَ قالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، ما يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أنْ يُصَدُّوا عَنِ البَيْتِ، فَلَمَّا رَجَعَ إلى أصْحَابِهِ، قالَ: رَأَيْتُ البُدْنَ قدْ قُلِّدَتْ وأُشْعِرَتْ، فَما أرَى أنْ يُصَدُّوا عَنِ البَيْتِ، فَقَامَ رَجُلٌ منهمْ يُقَالُ له مِكْرَزُ بنُ حَفْصٍ، فَقالَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقالوا: ائْتِهِ، فَلَمَّا أشْرَفَ عليهم، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ:

هذا مِكْرَزٌ، وهو رَجُلٌ فَاجِرٌ، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَبيْنَما هو يُكَلِّمُهُ إذْ جَاءَ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو، قالَ مَعْمَرٌ: فأخْبَرَنِي أيُّوبُ، عن عِكْرِمَةَ أنَّه لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: لقَدْ سَهُلَ لَكُمْ مِن أمْرِكُمْ قالَ مَعْمَرٌ: قالَ الزُّهْرِيُّ في حَديثِهِ: فَجَاءَ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو فَقالَ: هَاتِ اكْتُبْ بيْنَنَا وبيْنَكُمْ كِتَابًا فَدَعَا النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ الكَاتِبَ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قالَ سُهَيْلٌ: أمَّا الرَّحْمَنُ، فَوَاللَّهِ ما أدْرِي ما هو ولَكِنِ اكْتُبْ باسْمِكَ اللَّهُمَّ كما كُنْتَ تَكْتُبُ، فَقالَ المُسْلِمُونَ: واللَّهِ لا نَكْتُبُهَا إلَّا بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: اكْتُبْ باسْمِكَ اللَّهُمَّ ثُمَّ قالَ: هذا ما قَاضَى عليه مُحَمَّدٌ رَسولُ اللَّهِ، فَقالَ سُهَيْلٌ: واللَّهِ لو كُنَّا نَعْلَمُ أنَّكَ رَسولُ اللَّهِ ما صَدَدْنَاكَ عَنِ البَيْتِ، ولَا قَاتَلْنَاكَ، ولَكِنِ اكْتُبْ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللَّهِ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: واللَّهِ إنِّي لَرَسولُ اللَّهِ، وإنْ كَذَّبْتُمُونِي، اكْتُبْ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللَّهِ - قالَ الزُّهْرِيُّ: وذلكَ لِقَوْلِهِ: لا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إلَّا أعْطَيْتُهُمْ إيَّاهَا - فَقالَ له النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: علَى أنْ تُخَلُّوا بيْنَنَا وبيْنَ البَيْتِ، فَنَطُوفَ به، فَقالَ سُهَيْلٌ: واللَّهِ لا تَتَحَدَّثُ العَرَبُ أنَّا أُخِذْنَا ضُغْطَةً، ولَكِنْ ذلكَ مِنَ العَامِ المُقْبِلِ، فَكَتَبَ، فَقالَ سُهَيْلٌ: وعلَى أنَّه لا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ وإنْ كانَ علَى دِينِكَ إلَّا رَدَدْتَهُ إلَيْنَا، قالَ المُسْلِمُونَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، كيفَ يُرَدُّ إلى المُشْرِكِينَ وقدْ جَاءَ مُسْلِمًا؟ فَبيْنَما هُمْ كَذلكَ إذْ دَخَلَ أبو جَنْدَلِ بنُ سُهَيْلِ بنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ في قُيُودِهِ، وقدْ خَرَجَ مِن أسْفَلِ مَكَّةَ حتَّى رَمَى بنَفْسِهِ بيْنَ أظْهُرِ المُسْلِمِينَ، فَقالَ سُهَيْلٌ: هذا يا مُحَمَّدُ أوَّلُ ما أُقَاضِيكَ عليه أنْ تَرُدَّهُ إلَيَّ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: إنَّا لَمْ نَقْضِ الكِتَابَ بَعْدُ، قالَ: فَوَاللَّهِ إذًا لَمْ أُصَالِحْكَ علَى شيءٍ أبَدًا، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: فأجِزْهُ لِي، قالَ: ما أنَا بمُجِيزِهِ لَكَ، قالَ: بَلَى فَافْعَلْ، قالَ: ما أنَا بفَاعِلٍ، قالَ مِكْرَزٌ: بَلْ قدْ أجَزْنَاهُ لَكَ، قالَ أبو جَنْدَلٍ: أيْ مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، أُرَدُّ إلى المُشْرِكِينَ وقدْ جِئْتُ مُسْلِمًا، ألَا تَرَوْنَ ما قدْ لَقِيتُ؟ وكانَ قدْ عُذِّبَ عَذَابًا شَدِيدًا في اللَّهِ، قالَ: فَقالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: فأتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَقُلتُ: ألَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا، قالَ: بَلَى، قُلتُ: ألَسْنَا علَى الحَقِّ، وعَدُوُّنَا علَى البَاطِلِ، قالَ: بَلَى، قُلتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ في دِينِنَا إذًا؟ قالَ: إنِّي رَسولُ اللَّهِ، ولَسْتُ أعْصِيهِ، وهو نَاصِرِي، قُلتُ: أوَليسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أنَّا سَنَأْتي البَيْتَ فَنَطُوفُ بهِ؟ قالَ: بَلَى، فأخْبَرْتُكَ أنَّا نَأْتِيهِ العَامَ، قالَ: قُلتُ: لَا، قالَ: فإنَّكَ آتِيهِ ومُطَّوِّفٌ به، قالَ: فأتَيْتُ أبَا بَكْرٍ فَقُلتُ: يا أبَا بَكْرٍ أليسَ هذا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قالَ: بَلَى، قُلتُ: ألَسْنَا علَى الحَقِّ وعَدُوُّنَا علَى البَاطِلِ؟ قالَ: بَلَى، قُلتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ في دِينِنَا إذًا؟ قالَ: أيُّها الرَّجُلُ إنَّه لَرَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وليسَ يَعْصِي رَبَّهُ، وهو نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بغَرْزِهِ، فَوَاللَّهِ إنَّه علَى الحَقِّ، قُلتُ: أليسَ كانَ يُحَدِّثُنَا أنَّا سَنَأْتي البَيْتَ ونَطُوفُ بهِ؟ قالَ: بَلَى، أفَأَخْبَرَكَ

أَنَّكَ تَأْتِيهِ العَامَ؟ قُلتُ: لَا، قالَ: فإنَّكَ آتِيهِ ومُطَّوِّفٌ به، - قالَ الزُّهْرِيُّ: قالَ عُمَرُ -: فَعَمِلْتُ لِذلكَ أعْمَالًا، قالَ: فَلَمَّا فَرَغَ مِن قَضِيَّةِ الكِتَابِ، قالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ لأصْحَابِهِ: قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا، قالَ: فَوَاللَّهِ ما قَامَ منهمْ رَجُلٌ حتَّى قالَ ذلكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ منهمْ أحَدٌ دَخَلَ علَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَ لَهَا ما لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فَقالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يا نَبِيَّ اللَّهِ، أتُحِبُّ ذلكَ، اخْرُجْ ثُمَّ لا تُكَلِّمْ أحَدًا منهمْ كَلِمَةً، حتَّى تَنْحَرَ بُدْنَكَ، وتَدْعُوَ حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ، فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمْ أحَدًا منهمْ حتَّى فَعَلَ ذلكَ نَحَرَ بُدْنَهُ، ودَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذلكَ قَامُوا، فَنَحَرُوا وجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا حتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا، ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ فأنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إذَا جَاءَكُمُ المُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ} [الممتحنة: 10] حتَّى بَلَغَ بعِصَمِ الكَوَافِرِ فَطَلَّقَ عُمَرُ يَومَئذٍ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا له في الشِّرْكِ فَتَزَوَّجَ إحْدَاهُما مُعَاوِيَةُ بنُ أبِي سُفْيَانَ، والأُخْرَى صَفْوَانُ بنُ أُمَيَّةَ، ثُمَّ رَجَعَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ إلى المَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أبو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِن قُرَيْشٍ وهو مُسْلِمٌ، فأرْسَلُوا في طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ، فَقالوا: العَهْدَ الذي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إلى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا به حتَّى بَلَغَا ذَا الحُلَيْفَةِ، فَنَزَلُوا يَأْكُلُونَ مِن تَمْرٍ لهمْ، فَقالَ أبو بَصِيرٍ لأحَدِ الرَّجُلَيْنِ: واللَّهِ إنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هذا يا فُلَانُ جَيِّدًا، فَاسْتَلَّهُ الآخَرُ، فَقالَ: أجَلْ، واللَّهِ إنَّه لَجَيِّدٌ، لَقَدْ جَرَّبْتُ به، ثُمَّ جَرَّبْتُ، فَقالَ أبو بَصِيرٍ: أرِنِي أنْظُرْ إلَيْهِ، فأمْكَنَهُ منه، فَضَرَبَهُ حتَّى بَرَدَ، وفَرَّ الآخَرُ حتَّى أتَى المَدِينَةَ، فَدَخَلَ المَسْجِدَ يَعْدُو، فَقالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حِينَ رَآهُ: لقَدْ رَأَى هذا ذُعْرًا فَلَمَّا انْتَهَى إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قالَ: قُتِلَ واللَّهِ صَاحِبِي وإنِّي لَمَقْتُولٌ، فَجَاءَ أبو بَصِيرٍ فَقالَ: يا نَبِيَّ اللَّهِ، قدْ واللَّهِ أوْفَى اللَّهُ ذِمَّتَكَ، قدْ رَدَدْتَنِي إليهِم، ثُمَّ أنْجَانِي اللَّهُ منهمْ، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: ويْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ، لو كانَ له أحَدٌ فَلَمَّا سَمِعَ ذلكَ عَرَفَ أنَّه سَيَرُدُّهُ إليهِم، فَخَرَجَ حتَّى أتَى سِيفَ البَحْرِ قالَ: ويَنْفَلِتُ منهمْ أبو جَنْدَلِ بنُ سُهَيْلٍ، فَلَحِقَ بأَبِي بَصِيرٍ، فَجَعَلَ لا يَخْرُجُ مِن قُرَيْشٍ رَجُلٌ قدْ أسْلَمَ إلَّا لَحِقَ بأَبِي بَصِيرٍ، حتَّى اجْتَمعتْ منهمْ عِصَابَةٌ، فَوَاللَّهِ ما يَسْمَعُونَ بعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إلى الشَّأْمِ إلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُمْ وأَخَذُوا أمْوَالَهُمْ، فأرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ تُنَاشِدُهُ باللَّهِ والرَّحِمِ، لَمَّا أرْسَلَ، فمَن أتَاهُ فَهو آمِنٌ، فأرْسَلَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ إليهِم، فأنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَهو الذي كَفَّ أيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وأَيْدِيَكُمْ عنْهمْ ببَطْنِ مَكَّةَ مِن بَعْدِ أنْ أظْفَرَكُمْ عليهم} [الفتح: 24] حتَّى بَلَغَ {الحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ} [الفتح: 26] وكَانَتْ حَمِيَّتُهُمْ أنَّهُمْ لَمْ يُقِرُّوا أنَّه نَبِيُّ اللَّهِ، ولَمْ يُقِرُّوا ببِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وحَالُوا بيْنَهُمْ وبيْنَ البَيْتِ"[100].

أما حلف الفضول[101]، فقد حظي بمنطلق سامي هدف لصون الكرامة الإنسانية في المرتبة الأولى، ورفض الجور على الحقوق، فأبدى وجوب التعاون المشترك، محاربةً للظلم، ورفضًا لعلو الظالم على المظلوم في المجتمع، مما يعني أن حفظ الحقوق، وصون الحريات، ونشر قيم العدل والكرامة والحرية، وقيم الأخوة، الرحمة، والتآزر هي المسلمات التي يتفق عليها ويجتمع عندها الجميع ممن يشتركون في الإنسانية، مما يعني عدم الوقوف في المعاملة الفاضلة على أساس ديني أو طائفي، أو غيره من العوامل التي قد تفرق. فإن كان حلف الفضول ولد بفعل ظهور حالة من التظالم، فكيف بحال المجتمعات في الوقت الحاضر التي تعيش شعوبها الحرمان، والفقر، والظلم، وغياب الكثير من حقوقها الأساسية، والتي فقدتها كلها بفعل التعامل معها خارج الإطار الإنساني، وخارج دائرة العدل والسماحة.

فقد رَوَى الحُميدي عَن سُفْيَان، عَن عبد الله، عَن مُحَمَّد، وَعبد الرَّحْمَن بن أبي بكر قَالَا: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: لقد شهدتُ فِي دَار عبد الله بن جدعَان حلفا، لَو دُعيت بِهِ فِي الْإِسْلَام لَأَجَبْت، تحالفوا أَن يردوا الفضول عَلَى أَهلهَا، وَأَن لَا يَعُد ظَالِم مَظْلُوما"[102]. وقَالَ السُّهيْلي: وَهَذَا أَقْوَى وَأولَى مَا ورد فِي تَفْسِير حلف الفضول. قَالَ: وَقَول ابْن قُتَيْبَة فِيهِ حسنٌ، وَهُوَ كَانَ قد سبق قُرَيْشًا إِلَى مثل هَذَا الْحلف جرهم فِي الزَّمن الأوَّل فتحالف مِنْهُم ثَلَاثَة، هم ومَنْ تَبِعَهُمْ: الْفضل بن فضَالة، وَالْفضل بن ودَاعَة، وَالْفضل بن الْحَارِث- وَقيل: ابْن رِفَاعَة- فلمَّا أشبه فعل قُرَيْش الآخر فعل هَؤُلَاءِ الجرهميين سُمِّي حِلف الفضول، وَكَانَ ذَلِك فِي ذِي الْقعدَة قبل المبعث بِعشْرين سنة، ثمَّ ذكر السُّهيْلي سَبَب ذَلِك وأوضحه كعادته. وقَالَ الرَّافِعِيّ: وَكَذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَام فِي الْحلف الأول وَكَانَ مَعَ المطيبين. قلت: فِي مُسْند أَحْمد من حَدِيث عبد الرَّحْمَن بن عَوْف عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: "شهدتُ حِلْفَ المطيبين مَعَ عمومتي، وَأَنا غُلَام، فَمَا أُحِبُّ أَن لي حُمْرَ النّعم وَأَنِّي أنكثه"، وَفِي سنَن الْبَيْهَقِيّ من حَدِيث عبد الرَّحْمَن بن عَوْف أَيْضا رَفَعَهُ: "شهِدت وَأَنا غُلَام حلف المطيبين، فَمَا أُحب أَن أنكثه وَأَن لي بِهِ حُمْرَ النعم، "وَفِي رِوَايَة لَهُ: "شهدتُ مَعَ عمومتي، "وَرَوَى هَذَا الْحَاكِم فِي مُسْتَدْركه بِلَفْظ"، شهِدت غُلَامًا مَعَ عمومتي حلف المطيبين، فَمَا ترَى أَن لي حُمْر النعم وَإِنِّي أنكثه، ثمَّ قَالَ: حَدِيث صَحِيح الْإِسْنَاد. وَكَذَا أخرجه ابْن حبَان فِي صَحِيحه.

وَفِي سنَن الْبَيْهَقِيّ أَيْضا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة رَفعه: »مَا شهِدت حلفا إِلَّا حلف قُرَيْش من حلف المطيبين، وَمَا أحب لي بِهِ حمر النعم، وَأَنِّي كنت نقضته«. والمطيبون: هَاشم وأُميَّة وزهرة، ومخزوم، وَرَوَى هَذَا ابْن حبَان فِي صَحِيحه بِلَفْظ: «مَا شهدتُ مِنْ حلف قُرَيْش إِلَّا حلف المطيبين،

وَمَا أحب أَن لي حمر النعم، وَإِنِّي كنت نقضته». قَالَ ابْن حبَان: والمطيبون: هَاشم وأُميَّة وزهرة، ومخزوم. قَالَ: وَلم يشْهد حلف المطيبين؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْل مولده، وَإِنَّمَا شهد حلف الفضول، وهُمْ كالمطيبين. قَالَ الْبَيْهَقِيّ: لَا أَدْرِي هَذَا التَّفْسِير من قَول أبي هُرَيْرَة أَو من دونه. قَالَ: وَبَلغنِي أَنه قد قيل: حلف المطيبين؛ لأَنهم غمسوا أَيْديهم فِي طِيْبٍ. قَالَ الشَّافِعِي: وَقَالَ بَعضهم: حلفٌ من الفضول. قَالَ مُحَمَّد بن نصر الْمروزِي: قَالَ بعض أهل الْمعرفَة بالسير وَأَيَّام النَّاس: إِن قَوْله فِي الحَدِيث: «حلف المطيبين» غلط؛ إِنَّمَا هُوَ حلف الفضول، وَذَلِكَ أَنه عَلَيْهِ السَّلَام لم يدْرك حلف المطيبين؛ لِأَن ذَلِك كَانَ قَدِيما قبل أَن يُولد بِزَمَان. وَكَذَا ذكر هَذَا الْبَيْهَقِيّ فِي سنَنه وابْنُ عدي فِي كَامِله، وَفِي المستعذب عَلَى المهذَّب: حلف المطيبين والفضول حلفان كَانَا فِي الْجَاهِلِيَّة من قُرَيْش: أما الأول: فَلِأَن عَاتِكَة بنت عبد الْمطلب عملت لَهُم طيبا فِي جِفْنَةٍ وتركتها فِي الحِجْر؛ فغمسوا أَيْديهم فِيهَا وتحالفوا، وَقيل: إِنَّهُم مسحوا بِهِ الْكَعْبَة توكيدًا عَلَى أنفسهم. ولأي أمرٍ تحالفوا؟ قيل: عَلَى مَنْع الظَّالِم ونصْر الْمَظْلُوم. وَقيل: كَانَ بَنُو عَبْدِ الدَّار أَرَادوا أَخْذَ السِّقَايَة والرفادة من بني هَاشم، فتحالفوا عَلَى مَنعهم، وَنحر الْآخرُونَ جَزُورًا، وغمسوا أَيْديهم فِي الدَّم، وَقيل: سُمُّوا المطيبين لأَنهم تحالفوا عَلَى أَن ينفقوا ويطعموا الْوُفُود من طيب أَمْوَالهم. وَفِي حلف الفضول وَجْهَان: الأول: أَنه اجْتمع فِيهِ رجال أَسمَاؤُهُم الْفضل: ابْن الْحَارِث، وَابْن ودَاعَة، وَابْن فضَالة كَمَا سلف. والفضول جَمْع فضل، قَالَ الْهَرَوِيّ: يُقَال: فضل وفضول، كَمَا يُقَال: سعد وسعود. وَقَالَ الْوَاقِدِيّ: هم قوم من جرهم تحالفوا يُقَال لَهُم: فِضال وفُضال وفضالة، فلمَّا تحالفت قُرَيْش عَلَى مثله سُمُّوا حلف الفضول. ولأي أمْرٍ تحالفوا؟ فَقيل: عَلَى أَن لَا يَجدوا بِمَكَّة مَظْلُوما من أَهلهَا، أَو من غَيرهَا إِلَّا قَامُوا مَعَه. وَقيل: عَلَى أَنهم يُنْفقُونَ من فضول أَمْوَالهم، فسمُّوا بذلك حلف الفضول. وَقيل: سُمُّوا بذلك لفاضلِ ذَلِك الطِيْب. تَنْبِيه خَاتِمَة قَالَ الرَّافِعِيّ: وَكَانَ فِي قُرَيْش حِلفان قبل المبعث- وَالْحلف: الْعَهْد والبيعة- أَحدهمَا: أَنه وَقع نزاع بَين بني عبد منَاف وَبني عبد الدَّار، فِيمَا كَانَ إِلَى قُصي من الحجابة والسقاية والرفادة واللواء، فتبع عبد منَاف قبائل.. إِلَى آخِره. وَقد بَيَّنَّاها. وَعبد منَاف وَعبد الدَّار ولدان لقُصيّ وَلَهُمَا أَخ ثَالِث اسْمه عبد الْعُزَّى، وَالْمرَاد بالحجابة: حجاب الْكَعْبَة، وَهِي ولَايَة فتحهَا وغلقها وَخدمتهَا، ويُعبَّر عَن ذَلِك بالسِّدَانةِ أَيْضا وَهِي بكَسْر السِّين الْمُهْملَة، وَالْمرَاد بالسقاية: الْقيام بتهيئة المَاء من زَمْزَم، وطرْح الزَّبِيب فِيهِ لسقي الْحجَّاج، والرِّفادة- بكَسْر الرَّاء- مَال كَانَت قُرَيْش تجمعه فِيمَا بَينهم عَلَى قدر طَاقَة كلٍّ مِنْهُم، فيشترون بِهِ الطَّعَام وَالزَّبِيب لإطعام الْحجَّاج وسقيهم، مَأْخُوذ من الرفد وَهُوَ الْإِعَانَة.[103]

وأما عن **معاهدة النبي** - صلى الله عليه وسلم - لنصارى نجران، فقد عاهدهم مقابل الجزية، مما يدل على سماحة الإسلام في ادارته للتعددية الدينية أو العرقية بضمنها ممارسة الطوائف الدينية المخالفة لشعائرها التعبدية دون خوف، الامر الذي يؤكد على مدنية الدولة في الإسلام منذ نشأتها، وكذلك كفل عليه الصلاة والسلام لهم حرية الاعتقاد فلم يجبر أيًا منهم على تغيير دينه، وكتب رسول الله كتابًا لأهل نجران: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما كتب محمد النبي رسول الله لنجران إذ كان عليهم حكمه في كل ثمرة، وفي كل صفراء وبيضاء وسوداء ورقيق، فأفضل عليهم وترك ذلك كله على ألفي حلة، في كل رجب ألف حلة، وفي كل صفر ألف حلة، وكل حلة أوقية، ما زادت على الخراج أو نقصت على الأواقي فبحساب، وما قضوا من دروع أو خيل أو ركاب أو عرض أخذ منهم بحساب، وعلى نجران مثواة رسلي، ومتعتهم بها عشرين فدونه، ولا يحبس رسول فوق شهر، وعليهم عارية ثلاثين درعا، وثلاثين فرسا، وثلاثين بعيرا، إذا كان كيد باليمن ومغدرة، وما هلك مما أعاروا رسولي من دروع، أو خيل، أو ركاب، فهو ضمان على رسولي حتى يؤديه إليهم، ولنجران وحسبها جوار الله وذمة محمد النبي على أنفسهم وملتهم وأرضهم وأموالهم، وغائبهم وشاهدهم، وعشيرتهم وتبعهم، وأن لا يغيروا مما كانوا عليه، ولا يغير حق من حقوقهم ولا ملتهم، ولا يغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا وافه عن وفهيته، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، وليس عليهم ريبة ولا دم جاهلية، ولا يحشرون، ولا يعشرون، ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقا فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين، ومن أكل ربا من ذي قبل، فذمتي منه بريئة، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر، وعلى ما في هذه الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله حتى يأتي الله بأمره ما نصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير منقلبين بظلم"[104]. وأضف على ذلك تصرف النبي عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم إزاء هذا الوفد الذي جاء للمناظرة والمجادلة، بعيدًا عن دخول الإسلام كهدف، فما كان من النبي الكريم إلا أن عمد لأسلوب آخر يستند على الحوار بصورة تختلف تمامًا عما فعله مع الوفود الأخرى، ففي البداية حين دخلوا عليه وسلموا عليه, لم يرد عليهم السلام ولم يكلمهم، ونصحهم سيدنا علي بن أبي طالب بأن يضعوا حللهم وخواتيمهم ثم يعودوا إليه، ففعلوا ذلك فسلموا فرد عليهم سلامهم. ولما أرادوا أن الصلاة بالمسجد، هم بعض المسلمين بمنعهم فقال صلي الله عليه وسلم: دعوهم! فاستقبلوا المشرق وصلوا صلاتهم.

والمطلع على التاريخ الإسلامي، يجد سماحة التعامل، والسمو الأخلاقي الذي يتبادله الأفراد، ففي عهد خالد بن الوليد نراه يقول: "ولهم أن يضربوا نواقيسهم في أي ساعة شاءوا من ليل أو نهار،

إلا في أوقات الصلاة، وأن يخرجوا الصلبان في أيام عيدهم"[105]، مما يعني أن السماحة الأخلاقية أولى ما تكون أول الأساسات التي تبنى عليها العلاقات الإنسانية، وفي عهد عمر بن الخطاب، يوجه خطابه لأهل إيلياء (القدس)، مشيرًا لحُريتهم الدينية، ومؤكدًا على حرمة معابدهم وشعائرهم: "هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسائر ملَّتها، لا تُسكن كنائسهم، ولا تُهدم ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صليبها، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم. ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود"[106].

كما تشهد العهدة العمرية التي أبرمها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام 15هـ إلى المسيحيين والبطريرك صفرونيوس عند فتح القدس التي نصّت على التسامح إزاء الأديان الأخرى، ووثيقة فتح القسطنطينية، التي اعترفت بحقوق الآخر ودينه وممتلكاته وطقوسه وشعائره وغير ذلك. وقد وردت العهدة العمرية وشروطها في كتب التراث الإسلامي مرات عديدة وبعدة صيغ، منها الموجز ومنها المقتضب، كنص اليعقوبي، ونص ابن الجوزي ونص ابن البطريق، أو نصوص مطوّلة ومفصلة مثل نص ابن جرير الطبري، وفي نص ابن عساكر، ونص مجير الدين العليمي المقدسيِ ونص بطريركية الروم الأرثوذكس.

وقد ذكر ابن القيّم شروط العهدة العمرية، على أهل الذمة قال: حدثنا غير واحدٍ من أهل العلم قالوا: "كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم: إنا حين قدمت بلادنا طلبنا إليك الأمان لأنفسنا، وأهل ملتنا على أنا شرطنا لك على أنفسنا: أن لا نحدث في مدينتنا كنيسة، ولا فيما حولها ديرًا، ولا قلاّية، ولا صومعة راهب، ولا نجدد ما خرب من كنائسنا، ولا ما كان منها في خطط المسلمين، وأن لا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل، ولا نؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوسًا، وألا نكتم غشا للمسلمين، وأن لا نضرب بنواقيسنا إلا ضربًا خفيفًا في جوف كنائسنا، ولا نظهر عليها صليبًا، ولا نرفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون، وأن لا نخرج صليبًا ولا كتابًا في سوق المسلمين، وأن لا نخرج باعوثًا -والباعوث يجتمعون كما يخرج المسلمون يوم الأضحى والفطر- ولا شعانين، ولا نرفع أصواتنا مع موتانا"[107]

وأضاف أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن عوف كما ذكر عبد الله بن أحمد في ذكره لشروط العهدة العمرية: "ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين، وألا نجاورهم بالخنازير، ولا نبيع الخمور، ولا نظهر شركًا، ولا نرغِّب في ديننا، ولا ندعو إليه أحدًا، ولا نتخذ شيئًا من الرقيق الذي جرت عليه سهام المسلمين، وألا نمنع أحدًا من أقربائنا أراد الدخول في الإسلام، وأن نلزم زينا حيثما كنا، وألا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة، ولا نعلين، ولا فرق شعر، ولا في مراكبهم، ولا نتكلم بكلامهم، ولا نكتني بكناهم، وأن نجزَّ مقادم رؤوسنا، ولا نفرق نواصينا، ونشدُّ الزنانير على أوساطنا، ولا ننقش خواتمنا بالعربية، ولا نركب السروج، ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله". كما أضافوا: "ولا نتقلد السيوف، وأن نوقر المسلمين في مجالسهم، ونرشدهم الطريق، ونقوم لهم عن المجالس إن أرادوا الجلوس، ولا نطلع عليهم في مجالسهم، ولا نعلم أولادنا القرآن، ولا يشارك أحد منا في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة، وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة أيامٍ، ونطعمه من أوسط ما نجد. ضَمِنَّا لك ذلك على أنفسنا وذرارينا وأزواجنا ومساكيننا، وإن نحن غيّرنا أو خالفنا عمّا شرطنا على أنفسنا، وقبلنا الأمان عليه، فلا ذمة لنا، وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق. فكتب بذلك عبد الرحمن بن غنم إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه عمر: أن أمضي لهم ما سألوا، وألحق فيهم حرفين أشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم: ألا يشتروا من سبايانا شيئًا، ومن ضرب مسلمًا عمدًا فقد خلع عهده، فأنفذ عبد الرحمن بن غنم ذلك، وأقر من أقام من الروم في مدائن الشام على هذا الشرط". وقد أعاد رواية شروط العهدة العمرية الخلاّل في كتابه: "أحكام أهل الملل من طريق عبد الله بن الإمام أحمد"، وأخرج الشروط من بعده البيهقي في سننه، وكذلك رواها سفيان الثوري عن مسروق بن عبد الرحمن بن عتبة[108].

وجاء في العهدة العمرية بعد البسملة: "هذا ما أعطى عبد الله، عمر، أمير المؤمنين، أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقمها وبريئها وسائر ملتها. أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينقص منها ولا من حيِّزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضارّ أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيلياء أن يُعطوا الجزية كما يُعطي أهل المدائن. وعليهم أن يُخرِجوا منها الروم واللصوص. فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا أمنهم. ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بِيَعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بِيَعهم وصلبهم حتى يبلغوا أمنهم. فمن شاء

منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن شاء سار مع الروم. ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم. وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين، إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية". ولإدارة الشأن الديني الداخلي للطائفة اليهودية، فقد أحدث الخليفة عمر بن الخطاب مؤسسة كبيرة جامعة لكل أفراد اليهود في العالم الإسلامي، هادفًا للاهتمام بقضاياهم الشرعية، والقانونية، وفض المنازعات بين اليهود، فعين الحاخام الأكبر البستاني رئيس جالية اليهود بالعراق رئيسًا دينيًا لكل الطائفة اليهودية في العالم ومنح الخليفة عمر هذا الحاخام لقبًا جديدًا مميزًا له وهو لقب (رأس الجالوت)، ولتنظيم المرجعية الدينية اليهودية استحدث وظيفة ثانية إلى جانب الأولى عرفت باسم الجاؤونية وعرف صاحبها باسم الجاؤون والماعون وهي كلمة عبرية وجمعها جاوئيم وتعني حرفيا الأفخم أو المعظم وكان هذا اللقب يعطى لكبار علماء الشريعة[109].

إن علاقة الإسلام بالأديان السماوية في صورتها الأولى هي علاقة تصديق وتأييد كلي، وإن علاقته بها في صورتها المنظورة علاقة تصديق لما بقي من أجزائها الأصلية، وتصحيح لما طرأ عليه من البدع والإضافات الغريبة عنها، فهذا الطابع الذي تتسم به العقيدة الإسلامية، وهو طابع الإنصاف والتبصير الذي يقتضي من كل مسلم ألاَّ يقبل جزافًا ولا ينكر جزافًا، وأن يصدر دائمًا عن بصيرة وبينة في قبوله ورده، ليس خاصًّا بموقفها من الديانات السماوية، بل هو شأنها أمام كل رأي وعقيدة، وكل شريعة وملة، حتى الديانات الأخرى نرى القرآن يحللها ويفصلها، فيستبقي ما فيها من عناصر الخير والحق والسنة الصالحة، وينحي ما فيها من عناصر الباطل والشر والبدعة.

فهذا موقف الإسلام من الديانات الأخرى من الوجهة النظرية، ويتمثل في وصية الإمام علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- لمالك بن الأشتر حين ولاه مصر عن روح التسامح العظيمة في الإسلام، عندما قال له: "وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبّة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعًا ضاريًا تغتنم أكلهم، فإنّهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه"[110]، مما يعني أن الإنسانية منطلق لكل الاعتبارات الأخرى. بل أن الإنسانية ذاتها تجدها حاضرة وزاخرة في الحضارة الإسلامية، فهي لا تعتبر مطلبًا وليدًا أو جديدًا، بل هي أصالة متجذرة، غابت أو أحاطتها بعض الضبابية، ونحن اليوم بحاجة لإعادة إنعاشها، ومن تلك النماذج الحاضرة بناء الكنائس الذي عم في كل من العصر

الأموي، والعباسي. فعملت هذه القرارات الحكيمة من قبل خلفاء بني أمية، على تثبت ركائز الاحترام، وتوثيق روابط النسيج الاجتماعي، والحضاري الإسلامي آنذاك، وهي رد فعل طبيعي ومتناغم مع العهود والاتفاقات التي أبرمت في ذلك الوقت بين المسلمين، ومسيحيي البلاد المفتوحة. فقد حفظت لهم الحضارة الإسلامية حرمة كنائسهم، وصانت مشاعرهم الدينية، مما انعكس على ترابط المجتمع الإنساني في المرتبة الأولى.

تبدو تجربة الحضارة الإسلامية في الأندلس تجربة تاريخية فريدة في مجال العيش والتلاقي بين الأديان، مع تأكيد الاستثناءات فيها. لذا، أوّلى الكتاب أهمية لجانبها الإيجابي الذي تطور إلى مستوى المناظرات العقائدية، التي تعزز التعارف بين المسلمين والمسيحيين، والمتأسسة على معرفة كل منهما بالآخر من حيث: اللغة والثقافة والدين، فقد كانت هذه المناظرات في معظم الأحيان تتم بين القساوسة وفقهاء المسلمين. يرشدنا هذا النوع من الدراسات إلى أن التاريخ لا تؤسسه الصراعات والحروب فحسب، بل يقوم على التاريخ الاجتماعي والثقافي الذي يتطلب منا بذل المزيد من الجهود في سبيل إخراجه من بطون المصادر.

وإن التاريخ الأندلسي الحضاري غني بمشاهد التسامح المعاشة كقاعدة أساسية، إذ لم يظهر للتعصب مكان، إلا ضمن استثناءات محددة، فهي بطابعها العام، حضارة تعايش مشترك، وحرية معتقد، وثقافة متسامحة قائمة على الاختلاف والتنوع. إذ يبرز التعايش المشترك، في العلاقات مع الجوار، والمعاملات، وغيرها؛ وتتجلى حرية المعتقد في وجود الكنائس والبيع والقضاء الخاص، وإن ذلك التعايش الاجتماعي المشترك، وتلك الحرية في المعتقد، وذلك الاختلاف والتنوع في الثقافة جعلت الأندلس أنموذجًا لحوار الحضارات وتعايشها[111]

ومن الدلالات المنقطعة النظير، والتي لا يمكن نقضها، تمثيل القيم الإنسانية عامةً، والمتعلقة بالتعايش وقبول الآخر خاصةً في الحضارة الإسلامية القديمة، دون التردد والتشكيك في ذلك، فقد ورد عن المؤرخ الغربي آدم ميتز: "من الأمور التي نعجب لها: كثرة عدد العمال - (الولاة وكبار الموظفين) - والمتصرِّفين غير المسلمين في الدولة الإسلامية، فكأنَّ النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام، والشكوى من تحكيم أهل الذمَّة في أبشار المسلمين شكوى قديمة"[112]، وهذا ما تؤكده متون الأدب العربي بأشكاله. ففي ظل التسامح الإسلامي، تمتع اليهود بكافة الحقوق الدينية، والمدنية، وحققوا مكانة اجتماعية واقتصادية بارزة، وتولوا المناصب الهامة، ومنها منصب

الوزارة، وبزغ من بينهم العلماء، والأطباء، والفلاسفة، والفقهاء الذين تلقوا تعليمهم على أيدي العلماء المسلمين وارتفعوا بشأن قومهم وأداروا شئون حياتهم في ظل رعاية اسلامية شرعية باعتبارهم أهل ذمة وأهل كتاب.

ثم إن العلاقة الإنسانية، وإن لم تخلُ من المظاهر أو الحالات الفكرية الفردية، تجتمع فيما بينها بمشترك فريد لا يمكن تناسيه أو تجاوزه، وهو المشترك الإنساني، فكيف يكون بوجود أطر ناظمة تحكم العلاقات، ولا تتركها مفتوحة للإضافة والخسف من قبل أيًا ما كان، والتي تؤدي لاحقًا لنشوب نزاعات وصراعات وتأجيج للكراهية والبغضاء، فلا يمك أن يحكم الفرد على الفرد، كل بحسب هواه، وفي ما حصل مع موسى بن ميمون بن عبدالله القرطبي[113]، العبرة الكافية، ففي أثناء إقامته في الفاس، تظاهر ابن ميمون كغيره من الأسر اليهودية باعتناقه للإسلام، وكتب ذات مرة أنه لم يكن يجب عليهم أداء الشعائر والعبادات الإسلامية، وإنما التلفظ ببعض العبارات التي تدل على إيمانهم بالإسلام لا أكثر، ولكن خوفًا على نفسه انتقل ابن ميمون في عام 1165 إلى مصر وأعلن يهوديته هناك، ما أثار حفيظة البعض الذين طالبوا بإعدامه، لكن وزير صلاح الدين الأيوبي، القاضي عبد الرحيم البيساني رفض مطالبهم، وقال: "إن الرجل الذي أرغم على اعتناق الإسلام ليس بمسلم، وبالتالي لا يمكن أن يعتبر مرتدًا". ومن ذلك وجد التسامح وعدم التعدي على حقوق الغير، وبخاصة في مجال احترام مشاعرهم الدينية المرتبطة بحيز كبير داخل النفس البشرية، وتعلق ليس بوليد اللحظة مغروس فيهم، لتجده بعد ذلك مفكر يهودي الديانة إسلامي الفكر، وظهر هذا جليًا في مؤلفاته المعمقة والقيمة، مستشهدًا ومقتبسًا فيها بإنتاجات فلاسفة وعلماء مسلمين، من مثل ابن رشد، وابن الأفلح، وابن حزم، والفارابي، وابن الطفيل، ومستلهمًا الكثير من مبادئهم وأفكارهم، كما اقتبس ابن ميمون صاحب المؤلفات المكتوبة بالعربية، آراء الفارابي، وأبا بكر بن الصائغ، جامعًا بين الدين والمنطق، ومحاولًا إلغاء أي تعارض بين العقل والوحي الإلهي.

وقد سجل التاريخ الشاهد علي التسامح الإسلامي، كيف تولَّى غير المسلمين وزارات التنفيذ في كثير من العصور والأمصار، ففي عهد الخلافة العباسية تولى الوزارة بعض النصارى أكثر من مرة، مثل نصر بن هارون (سنة 369هـ)، وعيسى بن نَسطُورِس (سنة 380هـ). وقبل ذلك كان لمعاوية بن أبي سفيان طبيب نصراني خاص له اسمه منصور بن سرجون إذ عينه وزيرًا، وعين الطبيب ابن أثال عاملًا على ولاية حمص، كما عين الخليفة العباسي المأمون اسطفان بن يعقوب مديرًا لخزينة الخليفة، وتم تقليد ديوان الجيش لمسيحيٍّ مرتين، وشغل سعيد بن ثابت وزارة، وتولى

عبيد بن فضل قيادة الجيش، وكان عيسى بن نسطور وزيرًا في بلاط العزيز الخليفة الفاطمي، وكان لعضد الدولة وزير نصراني اسمه نصر بن هارون، وكُلّفَ مسيحيون كثيرون بمسؤوليات حكومية أيام الدولة الفاطمية[114].

كما تذكر كتب التاريخ كيف قلد المستنصر بالله الجيش "إسرائيل النصراني" كاتبه. كما قلد المعتضد بالله النصراني، كاتب بدر ذلك، فقال له عليّ بن عيسى: ما فعلا صوابًا، فكان رده: "حسبي الأسوة بهما، وإن أخطأ على زعمك".

وحدث في بغداد أن دخل أحد الوزراء النصارى، واسمه عبدون بن صاعد، على القاضي إسماعيل بن إسحاق، فوقف له مرحبًا به، ولاحظ القاضي أن الشهود وبقية الحاضرين أنكروا عليه هذا العمل، فلما خرج الوزير، قال لهم إسماعيل: "قد علمت أفكاركم، وقال الله تعالى: "لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ"، وهذا الرجل يقضي حوائج المسلمين، وهو سفير بيننا وبين خليفتنا وهذا من البر، فأمن السامعون على قوله ورضوا به.

المطلب العاشر

أديان السماء أديان إخاء

في الفكر الإسلامي، برزت قيم التسامح والأخوة الإنسانية المبنية على حب الآخر، والنظر للغير بعين الرحمة والوحدة، فالمساواة بين أبناء الأمة هو أساس التقدم، والعقل البشري مفطور على التنوع والتعدد، والديمقراطية السياسية والمسألة الاجتماعية مجالان حياتيان بالغا الأهمية لا يمكن فصلهما عن بعضهما[115]، وحتى أن الظواهر الاجتماعية، والتحديات كالظلم مثلًا، يمكن تصحيحه من خلال العدالة أو العقوبة، ومع فعالية ذلك أحيانًا إلا أن السبيل الوحيد للانتصار على الظلم، وغيره من أشكال الاضطهاد والتطرف، يكمن في قلب التسامح، وهو أمر قرآني واضح.

أما في خلفيات الفكر الديني في الغرب، فقد احتلت قيم التعايش التسامح، مكانةً عالية، وشاعت ضرورتها كنتاج فكري وثقافي عريض بين أبنائها، فقد كانت تتويج صريح للتراكم الفكري والواقعي، الناتج عن حكم الكنيسة فيما مضى، وسلوكيات مؤسسات رجال الدين التي هيمنت على مقدرات الشعوب الأوروبية، المادية، والمعنوية، والعقلية، واضعةً العقل البشري بكل ما له من مكانة بمقام عدو لدود وند للدين، ليجيء بعدها، فلاسفة الأنوار ويضعوا العقل مرادفًا للعقيدة الدينية، بغية تحقيق سلامة المجتمع، بعد تجرع آلام الحروب الدينية، انتقالًا لواقع أكثر إدراكًا بمضامين الكتاب السماوي الداعي للتسامح والوئام، بل والمسامحة المتجهة نحو العفو والتنازل للطرف الآخر من باب الرحمة لا من باب الذل: "لاَ تُقَاوِمُوا الشَّرَّ، بَلْ مَنْ لَطَمَكَ عَلَى خَدِّكَ الأَيْمَنِ فَحَوِّلْ لَهُ الآخَرَ أَيْضًا. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُخَاصِمَكَ وَيَأْخُذَ ثَوْبَكَ فَاتْرُكْ لَهُ الرِّدَاءَ أَيْضًا. ومنْ سَخَّرَكَ مِيلًا وَاحِدًا فَاذْهَبْ مَعَهُ اثْنَيْن"[116]، ودعا الإنجيل للتنبه لما يؤول عن الفرد من تصرفات وإطلاق أحكام نحو الآخر

فـ "لاَ تَدِينُوا لِكَيْ لاَ تُدَانُوا، لأَنَّكُمْ بِالدَّيْنُونَةِ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ تُدَانُونَ، وَبِالْكَيْلِ الَّذِي بِهِ تَكِيلُونَ يُكَالُ لَكُمْ"[117].

وعن الخلفية الفكرية اليهودية إزاء القيم الأخلاقية عامةً، والتسامح خاصةً ففي أسفار اليهودية، تبرز قيم التسامح، وما يؤدي لها خلال الوصايا العشر، لنبي الله موسى -عليه السلام، والتي نصت على: ﴿أَنَا اللهُ رَبُّكَ اَلَّذِي أَخْرَجْتُكَ مِنْ بَلَدِ مِصْرَ مِن بَيْتِ الْعُبُودِيَّة﴾، و﴿لاَ يَكُنْ لَكَ مَعْبُودٌ آخَرٌ مِنْ دُونِي. لاَ تَصْنَعْ [صنَمًا] وَلاَ شَبَهًا مِمَّا فِي السَّمَاءِ فِي الْعَلْوِ، وَمِمَّا فِي الأَرْضِ فِي ٱلأَسْفَلِ، وَمِمَّا فِي الْمَاءِ تَحْتَ الأَرْض. لاَ تَسْجُدْ لَهَا وَلاَ تَعْبُدْهَا، لِأَنِّي اللهُ رَبُّكَ، <الطائق> المُعاقِبُ، مُطالِبٌ بِذُنُوبِ الآبَاءِ مَعَ البَنِينَ <والثوالث والروابع> [حَتَّى الْجِيلِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ] <لشاني> [لمن يَبْغَضْنِي]، وَصَانِعُ ٱلأَحْسَنَ لِأُلُوفٍ مِنْ مُحِبِّيّ وَحَافِظَي وَصَايَايَ﴾، و﴿لاَ تَحْلِفْ بِاسْمِ اللهِ رَبِّكَ بَاطِلًا، لأَنَّ اللهَ لاَ يُبَرِّئُ مَنْ يَحْلِفُ بِاسْمِهِ بَاطِلًا﴾.

وفي الوصية الرابعة ﴿أُذْكُرْ يَوْمَ السَّبْتِ وَقَدِّسْهُ لِتُقَدِّسَهُ، سِتَّةَ أَيَّامٍ تَعْمَلُ وَتَصْنَعُ جَمِيعَ صَنَائِعَكَ، وَالْيَوْمُ السَّابِعُ سَبْتٌ للهِ رَبِّكَ، لاَ تَصْنَعْ شَيْئًا مِنْ <الصَّنَائِع> [الصَّنَاعَاتِ]، أَنْتَ وَابْنُكَ وَابْنَتُكَ، عَبْدُكَ وَأَمَتُكَ وَبَهَائِمُكَ وَضَيْفُكَ اَلَّذِي فِي مُحَلِّكَ، لأَنَّ اللهَ خَلَقَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَالْبِحَارَ وَجَمِيعَ مَا فِيهَا وأَرَاحَهَا فِي الْيَوْمِ الْسَّابِعِ. لِذَٰلِكَ بَارَكَ اللهُ فِي يَوْمِ السَّبْتِ وَقَدَّسَهُ﴾.

ثم جاءت الوصايا منظمةً للعلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، لتقول بعلاقة الابن والوالدين: ﴿أَكْرِمْ أَبَاكَ وَأُمَّكَ لِكَيْ يَطُولَ عُمْرُكَ فِي الْبَلَدِ اَلَّذِي اللهُ رَبُّكَ يُعْطِيكَ﴾، ويحرم الاعتداء ﴿لاَ تَقْتُلِ النَّفْسَ﴾، والزنا: ﴿لاَ تَزْنِ﴾، والسرقة:﴿لاَ تَسْرِقْ.﴾، وليحرم أيضًا شهادة الزور:﴿لاَ تَشْهَدْ عَلَى صَاحِبِكَ شَهَادَةً بَاطِلَةً.﴾، وليعلمه عفة النفس وحب الخير للغير:﴿لاَ تَتَمَنَّ مَنْزِلَ صَاحِبِكَ. لاَ تَتَمَنَّ زَوْجَتَهُ وَعَبْدَهُ وَأَمَتَهُ وَثَوْرَهُ وَحِمَارَهُ وَجَمِيعَ مَالِهِ﴾[118].

ومن قبيل نظرة الأديان لبعضها البعض، فهي بالأصل يجب أن تكون علاقة ود ورحمة وإخاء، فالإسلام يؤمن بأن موسى - عليه السلام - نبي اليهود، وأخ لمحمد - صلى الله عليه وسلم - وشريكًا له في الدعوة إلى توحيد الله. وكافة المسلمين يؤمنون بموسى - عليه السلام - إيمانهم بمحمد - صلى الله عليه وسلم - وبالكتاب السماوي التوراة التي جاء بها جزءًا من الإسلام، واليهود في صدر التاريخ، كان الشعب المختار لهداية الخلائق، فعلاقة الإسلام بالأديان السماوية الأخرى، وفي صورتها الأولى، هي علاقة تصديق وتأييد كلي.

فالتسامح خاصةً والقيم الأخلاقية عامةً، وجدت كخلاصة تجارب الحياة التي يتناقلها الملوك والسلاطين، والقادة وحتى أبناء الشعب، على مر الدهور والعصور واختلاف بروز الأديان، فالأخلاقيات ما هي إلا روح تشعر الفرد بإنسانيته، وتجعله يتحسس الفضيلة التي بثها الله فيه، لتجد الحث على القيم ممتد من جذور عريقة، ويكفي أن حكيم الصين كونفوشيوس المتوفى 551 قبل الميلاد، يدعوا للتسامح، وحين سُئل عن نصيحة لتكون نهجا للحياة قال: "قد تكون التسامح، وألا ترضى لغيرك ما لا ترضاه لنفسك". وبعد ذلك ظهر في العصر الحديث وبعد ما شهده العالم من تصاعد للعنف نتاجًا لفهم خاطئ أو انعدام إحاطة بالقيم الناظمة للعلاقات الإنسانية فيما بينها، عدة محاولات جادة ليظهر فيما بعد المؤسسات والمنظمات الحقوقية.

وخلاصة القول أن الإسلام، بل والأديان السماوية ككل، لا تنفك عن كونها دينًا يحث على محبة الآخر، أيًا كان وجه اختلافه معنا، وليس بأدل من موقف نبي الرحمة المشرق الذي تفوق على كافة الدساتير والإجراءات والقرارات القيمية والأخلاقية، وبخاصة ضمن ما رُوي عنه -صلّى الله عليه وسلّم- حين كان مع أصحابه، فمرّت بهم جنازةٌ، فقام النبيّ الكريم -صلّى الله عليه وسلّم- لها، فقال له أحد الصحابة متعجّبًا: إنّها جنازة يهوديّ، فردّ عليه النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- بقوله: (أليسَتْ نفسًا) فإنّ للنفس الإنسانيّة حُرمةً عظيمةً، وتكريمًا مقدسًا، لا يعطي الإجازة لأحد أيًا كان من انتهاكه أو التعدي عليه.

ونستشهد هنا بكلمة الأنبا شنودة التي ألقاها أمام الرئيس السادات يوم وضع حجر الأساس لمستشفى "مار مرقس" وهو يقول: "إن غير المسلمين لم ينعموا بحقوقهم كاملة إلا في العصور التي ازدهر فيها الحكم بالشريعة الإسلامية"، ثم برهن الأنبا شنودة على ذلك بقوله: "كان عمر يقضي بين عليّ بن أبي طالب ويهودي، فقال عمر اجلس بجانب خصمك يا أبا الحسن حتى ننظر في القضية... فعرف الغضب على وجه علي، فقال عمر إنها المساواة يا أبا الحسن بين الخصمين في مجلس القضاء. فقال عليّ: ما غضبت لتحقيق المساواة وإنما لانعدامها! فقال عمر: وكيف ذلك؟ فقال عليّ بن أبي طالب: دعوتني بالكنية وقلت يا أبا الحسن والكنية تكريم.. وناديت الخصم بالاسم المجرد فلم تسو بيني وبينه حين أعطيتني من التكريم ما لم تعط خصمي"!

الفصل الرابع

التسامح في المواثيق الأممية والقانون الدولي

جاءت المواثيق والقوانين الدولية ثمرة خبرات ناتجة عن مجتمعات العالم خلال طريقه للبحث عما يحد من الويلات السلوكية التي خلفتها الحروب والنزاعات فيما بينهم، إذ آلت تلك المعاملات غير المنظمة وغير المقرونة بما يؤطرها، وبخاصة بعد الحربين العالميتين، نواتج رجعية لنهضة المجتمعات، مزعزعةً من بنيانها وتناغم تعايشها؛ وحصول ترهلات قيمية في كيفية تناول الأخلاق الضابطة والقوانين الموحدة في المجتمعات.

تبع ذلك محاولات لاحقة هرولت لصون حقوق الأفراد ومساعدتهم في التفاعل والمساهمة المجتمعية، وما يتفرع عن ذلك من حق المشاركة السياسية، وحقه في القطاع المهني، وتأكيد حق الفئات المستضعفة والمهمشة والتي تعد لبنة مجتمعية لا خلاف فيها، مما يسير بالدول لتكون أكثر مواءَمةً ومتطلبات العصر باحترام حقوق الإنسان وإشاعة الحريات الديمقراطية، وتامين مستلزمات نمو المجتمع المدني. فقد عمل تأسيس المنظمات الأممية، على بناء خطة ضمان استدامة السلم والسلام والتسامح في المجتمعات، من خلال اهتمامها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والعمل على التنسيق والربط بين الجهات المسؤولة، وتكثيف التعاونات الدافعة بذلك، وإدراج الاقتراحات المستحدثة التي تعي التحولات الحاصلة على المجتمعات، وتصدر قراراتها تناغمًا معها.

وبالنظر لأساس المواثيق الدولية والقانون الدولي، فهي مرحلة متقدمة أدركت فيها المجتمعات بأن التسامح وحريات الإنسان هي الحبل الموصول بين الأفراد بعضهم البعض، والأفراد وحكوماتهم. فلا يصح معه الإمساك ولا ارخاؤه بشكل مطبق، فحين يفقد التسامح داخل أركان المجتمع، فإن ذلك يعني خطرًا محدقًا بالسلم الاجتماعي وسلاسة العلاقات الإنسانية فيما بينهم، مما يؤول لحتمية السعي لتحقيق "اللاعنف" أو التسامح في المجتمعات، وحين كانت المجتمعات بما تحمل من غنى فكري وثقافي واجتماعي، ضامة للمتشابه والمختلف، وقابلة للاندماج والاختلاط بين ليلة وضحاها، كان لابد من التنبه لركيزة "التسامح"، ذلك أنها غير معوزة لإيجاد أو صنع، فهي نقطة تجمع مشتركة انبثقت عن كافة الأديان السماوية.

وعلى الرغم من تنوع القيم والأخلاقيات التي نادت بها كافة المواثيق، والإعلانات العالمية، إلا أنها مجتمعةً لا تكاد تخلو من التسامح، ولا يمكن أن تتجاوز إيجاد أرضية خصبة بها، حتى لو لم

تذكر صراحةً إذ نجدها في عدة سياقات بالحديث عن الحريات، والحقوق والتي تؤدي إلى ذات الوجهة التعايشية والملائمة للانطلاق منها بنهضة حقيقية بعيدة عن السلوكيات المنحرفة.

وفي الوقت الذي تعتبر الحكومات فيه هي المسؤول عن إنفاذ القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وبتر أذرع الجريمة، والحقد، والتمييز بين أفراد المجتمع وملاشاة الفوارق التي وضعت في وقت ما، بناءًا على لون أو عقيدة، أو مستوى اجتماعي حتى، وجد القانون الجامع ليصبح الفيصل بذلك لاحتكام للقضاء المضبوط بقوانين صريحة، تفادي قيام الأفراد بإحقاق العدالة بأنفسهم واللجوء إلى التطرف والعنف لتسوية النزاعات فيما بينهم.

لقد حلت المواثيق الدولية والقانون الدولي بدلًا من العبثية التي مرت بها المجتمعات بعد الأزمات العالمية كالحربين العالميتين، فأصبحت السلطات تتقلد مسؤولية احترامها للقانون، وإيجاد وسائل مواجهة العنف وسد نزيف الفوضى، من خلال تعزيز سيادة القانون وضمان إنفاذ المؤسسات لمسؤولياتها القانونية، واحترامها حقوق الإنسان، والانتقال بالمجتمعات لمرحلة متقدمة من الإدراك الجمعي، وتكوين صورة متفق عليها حيال التطرف ومظاهره، والسعي لتحقيق الوحدة الوطنية، والالتزام بأحكام القانون، في ظل مجتمع متسامح يمتلك زمام ميثاق العيش المشترك، باعتبارها أم القضايا الإنسانية.

كما قدمت تلك الجهود عدة إعلانات عالمية، كرست اعتبار التسامح واجبًا أخلاقيًا، وعنصرًا مكونا لحرية الإنسان، فلا إكراه في الحصول على الحرية، ولا إكراه في منح الحرية للآخرين. وتزامنًا وتماشيًا مع ما شهد المجتمع الدولي من نظريات وتطورات الديموقراطية، تحوّلت قيم التسامح من فضيلة فردية مجردة، إلى قيمة قانونية، وأهم ركيزة في كل التنظيمات السياسية، والاجتماعية، العاملة على توفير الحقوق والحريات للأفراد، وتدافع عنها.

وبصدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"[119]، برز كنموذج تاريخي، وإنجاز حضاري متميز، للمجتمع الإنساني، وكوثيقة رصينة، تلخص جل وأسمى ما دعت إليه الكتب المقدسة والفلسفات والنظريات الإنسانية، المنشورة في القرون الماضية، والمجسدة لتوق الإنسان الدائم للحرية والمساواة والتسامح.

وقد تميز هذا الإعلان، بطابعه الإنساني الشمولي، ليبرز كإجماع كوني متفرد، إضافة لما بثه من مفهوم حقوق الإنسان في "الإعلان"، باعتباره حقًا نابعًا من الكرامة الأصيلة، والمصاحبة لزامًا للإنسان. ذلك أن من هذه الكرامة تنبثق حقوقه الأساسية، كحقه في الحياة والحرية والمساواة والأمن. كما اعتبر صدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، بغالبية ساحقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والإشادة به في المحافل الدولية والمناسبات، وإعلان الالتزام به في بعض الدساتير الوطنية، مرجعية عالمية في مجال حقوق الإنسان مما يضفي عليه كـ "ثمرة جهود البشرية" صفة الإلزام، لرفع كافة أشكال الظلم والقهر والتمييز والتعصب، ونتاج تمازج الحضارات والثقافات وانسجامها خلال قرون غابرة طويلة.

كما أن "إنسانية" الحقوق، تنفي إمكانية حصر ذلك في فئة أو مكان بعينه، مما يعني قيام نظام مؤسسي لحماية حقوق الإنسان ليضمن ذلك وصول الحقوق لأصحابها في كل بقاع الأرض، كما غدا هذا الإعلان من أهم أعمدة ذلك النظام، الذي يضم أركان ما يسمى بـ "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان"، ومنها العهدان الدوليان الصادران في 1966، المتعلقان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[120].

وفي هذا السياق فقد برزت العديد من الجهود القيمة في خدمة أساس المجتمعات الصلب، ضمن محاولات المجتمع الدولي لكسر قيود العزلة والتطرف، ونشر قيم المحبة والوئام بين أفراد المجتمعات، والعلو بالقيم الإنسانية فوق أي فروقات أخرى.

المطلب الأول

مواثيق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

التربية على التسامح مهمة أممية

لقد ساهمت اليونسكو بترسيخ، قيم التسامح وعملت على غرس معالمها الواضحة من خلال برامجها الأساسية القائمة على الارتقاء بمجال التربية والتعليم، والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومجال الثقافة، والاتصالات والإعلام. محققةً هدفها الرئيسي بالمساهمة الفاعلة في إحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة لإحلال الاحترام العالمي للعدالة ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية، وهذا الهدف السامي بكافة معاييره معوز لفهم وإدراك مبدأ التسامح، وتطبيقه الفعلي.

وتكفي مناقشة ما تصبو إليه المنظمة من "الاحترام العالمي"، الذي لا يمكن الوصول إليه دون تحقيق تفاهم وتواؤم عالمي على ضرورة التسامح من الفرد إلى المجتمع إلى العالم، فالتسامح والقيم الأخلاقية الأخرى تشكل سلسلة مترابطة منظمة للعلاقات الإنسانية التي لا يمكن التعايش "السليم" معها بإقصاء إحدى تلك المعايير الأخلاقية.

عملت اليونسكو على إدماج القيم الإنسانية في صلب الحياة المعاشة في المجتمعات من خلال نظرتها لتلك المفاهيم والمعايير الأخلاقية بطريقة خلاقة طالما كانت خارج الصندوق الروتيني المعتاد، وبخاصة مع ما رافق ذلك من قناعة تامة بأن أول جرعة تلزم المجتمعات الإنسانية للتعافي من أوبئة الحروب والنزاعات هي الجرعة الأخلاقية الثقافية، والتي يبنى عليها نجاح الإنسان في كافة القطاعات والمجالات الأخرى، سواء أكانت سياسية، أو اجتماعية، أو تربوية، أو اقتصادية حتى، ولم تنطلق اليونسكو من ذلك باعتبارها منظمة تعنى في قلب مهامها بالتربية والثقافة فحسب،

بل قدمت من الأفكار والإنجازات الثرية، متربعةً على مستوى العالمية، ما يعين على استشراف خطة محكمة وذكية وواعية بخطواتها لنهضة المجتمعات، وتحقيق قيمها الإنسانية والسمو بها لأقصى ما يمكن، متجاوزةً تقليدية السياسات المتبعة في إدارة التنوع الثقافي الذي أصبح اليوم بديهي الوجود على اتساع الرقعة الأرضية، تمامًا. كبديهية ضرورة الأوكسجين لتنفس الإنسان!

ما يميز إدارة الشأن الثقافي في اليونسكو اعتبار فهم التنوع الثقافي وإشاعة التسامح بين أفراد المجتمعات نقطة البداية لكافة المجالات الأخرى وإن كانت قد تبدو أنها مجال منفصل، إذ وضعت مناقشات قضية التنوع الثقافي في الصدارة والتي ينتج عنها تحقيق التلاحم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية - على سبيل المثال لا الحصر - كما تعتبر البوصلة الدالة على ضرورة احترام ذلك التنوع والتشجيع على الحوار، والتعاون والتعايش المبني على الثقة المتبادلة، مما يعني تضامن حقيقي نابع من قناعات الأفراد بوحدة الجنس البشري ككل، وإرجاح كفة نتائج العولمة الايجابية في زيادة فرص التعارف والتواصل، على الجوانب السلبية التي الصقت بالعولمة بفعل مجموعات تفتقر للوعي الكافي بأبعاد التنوع الثقافي وما يؤول إليه.

وقد عملت اليونسكو على تأسيس البيئة الخصبة لإيجاد مجتمعات متسامحة، من خلال ما عنيت به في الجانب الثقافي، الذي يدفع بتغذية الفكر السليم، وتنقية الأفكار المشحونة مما علق بها من أفكار وقناعات مغلوطة وجدت نتاج التحولات الكبيرة الطارئة على المجتمعات الإنسانية، والتي يعد من أكبر تلك التحولات الزخم الحاصل في المجتمعات من تنوع ثري لا تكاد تخلو منه إلا المناطق النائية أو القرى البدائية التي لا تزال تتقوقع على نفسها. فالتنوع الثقافي هو منهل للتبادل والتجديد والابداع، وهو البلورات التي تشكل مجتمعةً "دون استثناءات" تراث المشترك الإنساني، الذي نعيشه اليوم، وتتجرع بكينونته أجيال الغد.

ولا يعني استيعاب التنوع الثقافي أن المجتمعات حققت مستوى التعايش المطلوب، بقدر ما يعني أن ذلك معوز لاستكماله بفهم ماهية التعددية الثقافية، التي تضمن التفاعل المنسجم والرغبة الصادقة، دون أي قوى تأثير خارجية، بالعيش المطمئن بين الأفراد والمجموعات ذات الهوية الثقافية الدينامية والغنية التنوع، وصولًا للتلاحم الاجتماعي الغير قابل للشرخ، ولتقوية الروابط الإنسانية السامية من خلال ثقافة الحوار التي تعد ركيزة للتسامح الضامن للتنمية المستدامة خدمةً لأبناء مجتمعاتها، ونهوضًا بهم من كافي النواحي الأخلاقية والاجتماعية والثقافية.

ونتيجة لذلك يأتي دعم المجال الاقتصادي الذي يفتح آفاق التعاون في الخدمات والسلع الثقافية المبتكرة، التي تمنح المستهلك الحق المعرفي الثقافي المستحدث، بالتزامن واحترام خصوصية السلع، ومراعاتها العادلة لحقوق مؤلفيها. فالتداول الحر الذي تشهده السلع الثقافية لابد وأن يطرح من خلال سياسات تنظيمية داعمة للابتكار والإبداع في ذات المجال، ضمن بيئة تنافسية بين مكونات المجتمع من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني.

وتدعم اليونسكو كل تلك الإجراءات والأهداف التي تخدم التعددية الثقافية وتدفع بها ضمن مجتمعاتها وصولًا لـ "تنوع ثقافي متاح للجميع"، من خلال تشجيع الهيئات الدولية الحكومية على مراعاة ما طرحت من استراتيجيات هادفة للتنمية، والاضطلاع بدور الهيئة المرجعية والتنسيقية بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغيرها والقطاع الخاص، والمجتمع المدني بغية الخروج بالصورة المشتركة التي تصيغ المفاهيم والسياسات والاهداف الدافعة بالتنوع الثقافي. كما تواصل جهودها في مجال التوعية وبناء القدرات وتساعد في تنفيذ خطط العمل الرئيسة في هذا المجال[121].

لقد ساهمت اليونسكو في تعزيز قيم التسامح من خلال ما تعكسه الأنشطة المقدمة في كافة المجالات، من خلق لحالة وعي واعتراف بضرورة التنوع على اختلافه، سواء أكان الثقافي والعرقي، والديني، وإنعاش قنوات الحوار والتواصل الخلاقة. كما التفتت إنجازاتها لضرورة التنشئة على تلك الأهداف من خلال مجالاتها في التعليم والتربية، فالقيم الأخلاقية وترسيخ النظرة الايجابية نحو الآخر تحتاج تنمو مع الفرد منذ تنشئته ولا تكون بعد تشبع الإنسان لقناعات حتى لو كانت غير سليمة، إذ تبقى فرصة تعديلها أصعب.

لقد نجحت اليونسكو في التخفيف من عوارض الخوق والقلق الذي يصيب المجتمعات من فكرة التنوع والآخر، دافعةً بضرورة هذا التنوع كركيزة ثمينة تتحدد باحترامها تطور الشعوب ونهضتها، من خلال تعزيز قيم التسامح وصداقة الأفراد داخل مجتمعاتهم، والقفز عن الفهم الخاطئ الذي ارتبط لفترة من الزمن بتباين الأديان والثقافات والاختلاف بشكل عام، الذي قدم كغيرها مساهمات بارزة في صنع الحضارات، من خلال مشتركها الإنساني. فالكرامة البشرية حق للبشر كافة دونما تعارض أو تداخل، وعلى الدول كافةً الالتزام بمعايير الاحترام العالمي وصونه والدفع بمقوماته.

وفي سياق الإنجازات الهامة الدافعة بمشروع التسامح العالمي، وضع "إعلان المبادئ بشأن التسامح"[122] بصمة بارزة في مجال نشر قيم التسامح والتعايش السلمي وتعزيزهما، من خلال اشتراطه التضامن الفكري والمعنوي، لتحقيق السلم، ومؤكدًا على ضرورة التكامل، وإيجاد حيز التوافق ما بين محتويات المنظومة الفكرية، وضرورات تحقيقها.

ونزولًا عند ما تعنى به المنظمات من مراعاة للضرورات الطارئة على المجتمعات، فقد عملت اليونسكو على إطلاق هذا الإعلان تزامنًا وما يشهده العالم من تعاظم المظاهر الناتجة عن شح التسامح، وتزايد أعمال العنف والإرهاب، والنظر للأجانب من بوتقة الكراهية، والعنصرية ومعاداة السامية، والنزاعات القومية، والمغالاة في الاستبعاد والتهميش والتمييز ضد الأقليات، والفئات المستضعفة في المجتمعات، وغيرها من المظاهر التي تؤرق ثبات الخطوات الدافعة ببناء دعائم السلام الوطني والدولي، وتعزيز الديمقراطية. كما عملت اليونسكو على إخراج توصياتها الريادية من خلال استناد تشييدها على كافة التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية[123]، والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات الأخرى، المنظمة من قبل الدول الأعضاء، احتفاءًا بالمناسبة ذاتها.

عرف "إعلان المبادئ بشأن التسامح" التسامح على أنه "الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا". كما يقوم ويبنى من خلال المعرفة والانفتاح، والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. فالتسامح والوئام لا يلتقيان والاختلاف، ولا يمكن اعتبارهما ضمن إطار الواجب الأساسي لا الأخلاقي فحسب، إذ يتداخل مع المجال السياسي والاقتصادي، والقانوني.

كما يتناول الإعلان قيمة التسامح بصورة أكبر مما تعرض عادةً، بتنصيبه كسلاح أخلاقي باستطاعته قلب موازين الحرب إلى فسحة السلام والتعايش والاندماج. ولا ينظر لهذه القيمة من باب وضع الأشخاص "المتسامحون"، ضمن الحلقة الأضعف، إذ أن التسامح بحد ذاته أداة تكفل الحقوق وتسمح بتقديم الواجبات، ليقف التسامح في مكانة العماد والأساس لحقوق الإنسان، إذ ينتفي التعارض بينهما، إذ لا يمكن أن يؤدي التسامح للخنوع للظلم الاجتماعي - على سبيل المثال -.

في سياق تحقيق تسامح متكامل وحقيقي، يعتبر دور الدولة جوهريًا، وداعمًا أساسًا لضمان العدل وعدم التحيز في إنفاذ القوانين، إضافةً لدورها في إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية

للجميع بصورة عادلة، تحد من انتشار الشعور بالعزلة، والإحباط والعدوانية والتعصب. وفي مقابل ذلك على الدول تكثيف جهودها الرامية إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان، وصياغة الجديد من التشريعات بمقتضى الحاجة لذلك. وفي ظل ذلك فإنه من المتوقع أن تُلاقى "ثروة" التعدد الثقافي، قبولًا واحترامًا من جانب الأفراد والجماعات والأمم. إذ ينعدم سلام، دون احترام متبادل وتقبل. إذ يدفع التهميش للمزيد من العنف، وكما يؤكد الإعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري فإن "لجميع الأفراد والجماعات الحق في أن يكونوا مختلفين بعضهم عن بعض"[124].

ما تقدمه منظمة اليونسكو في مجال التسامح يمثل خطة استراتيجية مدروسة تصب في هدفها الرئيسي، وفي ذات الوقت يحقق مشروع "التسامح العالمي"، مراعيةً الفئات المجتمعية[125]، والأبعاد الاجتماعية، إذ أن الجهود الساعية لتعزيز التسامح، بحاجة لتكوين المواقف القائمة على الانفتاح، والبذل في منابر التعليم من المدارس والجامعات، وحتى التعليم الغير نظامي، والمنزل كأصغر لبنة اجتماعية، وقد أشار الإعلان ما للإعلام من دور في مساندة هذا المحور وتيسير جسور الحوار.

وفيما يتعلق بإحدى المعوقات البارزة التي تشكل ثقلًا على التسامح ومعانيه السامية، فإن اليونسكو لا تنفك تدعو لاتخاذ التدابير التي تُوقفُ من سيل العنصرية والتحيز العنصري، وصولًا للمساواة بين الكرامة والحقوق للأفراد والجماعات. مع إعطاء الاهتمام اللازم للفئات المستضعفة، وإجراء الدراسات وإقامة الشبكات العلمية الملائمة، لتنسيق استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي العالمي، من خلال دراسات العلوم الاجتماعية، العاملة على تحليل الأسباب الجذرية، والإجراءات المضادة الفعلية، والبحوث وأنشطة الرصد التي تجري لمساندة عمليات رسم السياسات وصياغة المعايير التي تضطلع بها الدول الأعضاء.

وفي مادة الإعلان الرابعة، أشار السياق إلى إن التعليم "ضرورة ملحة"، فهو أنجع الوسائل لمنع حالة "اللاتسامح"، وأول خطوة على عتباته، والعامل القوي لتعزيز العزم على حماية حقوق وحريات الآخرين. وفي المقابل اعتبر الإعلان أن البعد عن التعليم أو تجاهل ما لهذا السياق من آثار ونتائج يعتبر السبب تجذير العنف والتهميش والكراهية، أما التعليم فهو الدافع للسياسات، والمشيد للبرامج التعليمية في تعزيز التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد، وكذلك فيما بين المجموعات الإثنية والاجتماعية والثقافية والدينية، واللغوية، وفيما بين الأمم. وذراع يمين لتقليص خوف الأجيال

الناشئة من الآخر. وتعزيز التفكير النقدي، ومن ذلك فيستلزم التوجه لتنفيذ البرامج المعنية بالبحوث الاجتماعية، والتعليم في مجال التسامح وحقوق الإنسان واللاعنف. وإعطاء مساحة وافية عاملة على تحسين إعداد وتأهيل المعلمين، والمناهج الدراسية، ومناهج الكتب المدرسية، وغيرها مما يدخل في باب التكنولوجيا التعليمية.

ويصب مباشرةً في بوتقة التسامح ما ذكر في الإعلان، مادته الخامسة، بلزام العمل على تعزيز التسامح واللاعنف، عن طريق برامج ومؤسسات تعنى بمجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال. ليتبعه في مادته الأخيرة بإطلاق إعلان رسمي، يجعل من يوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة، يومًا دوليًا للتسامح.

ويحث ما ورد عن الإعلان البارز عن التسامح المنبثق عن اليونسكو، دوله الأعضاء[126] على عدة أمور جميعها تصب في خانة إحلال التعايش والمحبة بين أفراد المجتمع الواحد، مثل تخصيص السادس عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة يومًا دوليًا للتسامح، يتخلله تنظيم الأنشطة والبرامج الخاصة بنشر رسالة التسامح بين مواطنيها، التي تقوم عليها المؤسسات التربوية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام في كل منطقة.

ومن جهة أخرى فقد ساهمت اليونسكو بإشراك مسؤولي المؤسسات لكافة المعلومات، المؤهلة للنشر ومنها المعلومات التي تسفر عنها بحوث أو مناقشات عامة جادة وفاعلة عن قضايا التسامح والتعددية الثقافية، من أجل زيادة الإحاطة والاستيعاب للظواهر المرتبطة بعدم التسامح والأيديولوجيات التي تدعو إلى التعصب مثل العنصرية والفاشية ومعادة السامية، وذلك من خلال تأمين نشر نص إعلان المبادئ على أوسع نطاق ممكن، بنشره واتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيعه بأكبر عدد ممكن من اللغات، واستحداث آلية ملائمة لتنسيق وتقديم الأنشطة التي يضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الشريكة الأخرى تعزيزًا للتسامح وللتربية من أجل التسامح، إضافةً لعرض إعلان المبادئ على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويجدر بالذكر أن هذا الإعلان (إعلان المبادئ بشأن التسامح) قد أحاط بالوثائق التقنينية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الخاصة بمنع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق

الطفل، واتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 والوثائق التقنينية الإقليمية المتعلقة بها، واتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد، والإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية أو الاثنية والدينية واللغوية، وإعلان وبرنامج عمل فينا الصادران عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وخطة عمل كوبنهاغن اللذان اعتمدتهما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وإعلان اليونسكو بشأن العنصر والتحيز العنصري، واتفاقية وتوصية اليونسكو الخاصتان بمناهضة التمييز في مجال التربية، وتضع في اعتبارها أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والعقد العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

دفعت اليونسكو بالعوامل المعززة لإيجاد بيئة تسامح واسعة وعريقة، فقد ارتبطت الكثير من قراراتها واتفاقياتها، بشأن التنوع الثقافي، وبدرجة عالية من الإدراك للعوامل المرتبطة فيما بين تحقيق احترام للتنوع والتعدد وإحلال قيم التسامح والسلم والتعايش فيما بين أفراد المجتمعات، من خلال حماية وتعزيز تنوع أشكال التنوع الثقافي، والعمل على صون التراث الثقافي غير المادي، وحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، والتراث العالمي الثقافي والطبيعي، والتشجيع على اتخاذ تدابير حظر استيراد وتصدير، أو نقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب النزاعات المسلحة، وإيجاد منظومة تعنى بالدفاع عن حقوق المؤلف، وعناية الشؤون المتعلقة باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية، وغيرها من الأنشطة والقرارات والتوصيات التي تمثل دور العمود الفقري في استناد المجتمعات وإعطائها الشكل السليم الذي يجب أن تكون عليه.

وبالنظر للمكانة التي تعود على وجود مجتمع متسامح يحترم حقوق الآخرين، ولا يعتدي عليها، فقد قامت المنظمة بدراسة أبعد من ذلك تبعًا للظروف التي اعتاد العالم انهيالها على المجتمعات دون مقدمات، ولذا فقد خصصت اليونسكو ضمن إنجازاتها ما هو أبعد من تحقيق أهدافها، والذي يعنى بصونها في حالة الطوارئ، من مثل استراتيجيتها التي تعنى بوسائل تعزيز أنشطتها الداعمة لحماية الثقافة وتشجيع التعددية في حالات النزاع المسلح، وذلك يبرز انعكاس

الوعي العميق لهذه المنظمة في عدم الاكتفاء بالوقوف على النداء والتوصية، بقدر الالتزام بتطبيق الخطط وتنفيذها والعمل على صون مخرجاتها وحمايتها.

يأتي هذا الاهتمام بالغ الأثر في الجانب الثقافي، وبخاصة أن النزاعات المسلحة، لا تنفك تمثل تهديدًا مستمرًا للتراث الثقافي، كما تستهدف في معظم حالاتها مصادر الثقافة من الأفراد والجماعات سواء أكان لسبب ثقافي أو اثني أو ديني، أو ما تسميه بـ "التطهير الثقافي"، الذي يمثل في معظمه وأد وبتر لأطراف الحضارة الثقافية بصورة بشعة وظالمة لما تركت المجتمعات من آثار طيبة في مشتركها الإنساني المتعايش والمتسامح. ومن ذلك فإن هذا الانتزاع القسري والاعتداء المتعمد على دور العبادة ومنصات التعليم والعلوم والفنون والمعالم الأثرية لا يوصف سوى بجرائم حرب[127].

يحظى التسامح بحيز ذكي، خلال السعي لري شجرة القيم والمبادئ الإنسانية العليا، إذ تمثل جذور مترابطة ومتشابكة يؤثر بعضها على الآخر في كلا حالتيه، مما يدفع بتلك الجذور للبروز لأعلى كرد فعل على ما يقدم من منهجية منظمة في الاعتداءات والتأثير عليها، لترد بقوتها وترابط أبعادها الثقافية والأمنية، والإنسانية في وجع النزاعات التي تحاول اغتيال جهودها.

وبالرغم مما قد تتركه النزاعات، وبخاصة طويلة الأمد منها، من تقلص لفرص الانتعاش الثقافي، إلا أن وجود مادة منظمة تحسبًا لتلك الحالة، تحيد بها عن الهشاشة التي وقعت في فخها الكثير من دول النزاعات التي اكتفت إجراءاتها على التنظير والشعارات، فحماية التنوع الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية يتعدى كونه مظلة طوارئ ثقافية، إذ يعتبر إلزام أمني وإنساني في خضم الظروف الانتقالية تلك، وشرط يكفل الاستدامة.

تكمن القيمة الحقيقية في إحلال مشروع التسامح العالمي، بأنامل اليونسكو من خلال تمكين دولها الأعضاء على إيقاف أي خسائر ممكن أن تحصل في تراثها وتنوعها الثقافي، جراء النزاعات والعمل على استرجاع المفقودات الثقافية، من خلال تنمية القدرة المؤسسية والمهنية، باعتبار التزامها "اليونسكو" بدعم القيادات، والملكية الوطنية. إضافةً لجهودها المكرسة في "أنسنة الثقافة" من خلال إدماج حماية الثقافة بأعمال الإغاثة الإنسانية، والاستراتيجيات الأمنية وعمليات بناء السلام عبر تعاونها مع الجهات المعنية خارج القطاع الثقافي، باستحداثها للشراكات الاستراتيجية مع جهات فاعلة مختارة.

المطلب الثاني
قرارات وتشريعات منظمة الأمم المتحدة
استتباب الأمن المدخل الأساس لضم قيم التسامح
في التشريعات

المتتبع لمستجدات المجتمعات من القوانين والأنظمة الدافعة برقي المجتمعات والمراعية لاحتياجات أفرادها يتفق مع أن التسامح هو مبدأ وقيمة خلقية وأسلوب حياة لا يكاد يخلو موقع منه، إذ تجيء الإنجازات والقرارات السياسية والاجتماعية والسياسية مؤكدةً على ذلك، وإن سعت لتحقيق ما يغاير لفظ التسامح أو الإسهاب في الحديث عن القيم الأخلاقية التي هي بالأساس قاعدة لوجود مجتمعات سليمة من لبنته الأساسية "الأسرة"، وحتى الوصول للعائلة الأكبر "الدولة".

التحولات العالمية، والتغيرات المتسارعة على المجتمعات كافةً تبرز ضرورة عيش التسامح وغرسه كالفسيلة في الأجيال الغضة، واتخاذه صهوة في المجالات والقطاعات والبرامج أيًا كانت، وهذا ما تقوم على تحقيقه الأمم المتحدة التي لم تتوقف عجلتها بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، رغم ما قدمه للإنسانية، من خلاصة قيمة للمجهود الإنساني والفلسفي والديني، وما يعكس من مكانة كحدث تاريخي، وإنجاز حضاري متميز.

وتعتبر الأمم المتحدة بوصلة مركزية في توجيه القضايا الإنسانية على مستوى العالم، مكرسة جهود ضخمة وقوية، انطلقت منذ تأسيسها الذي جاء كمحاولة تشافي من الهشاشة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية عام 1945. وكل ما يقدم من جهود وفي شتى المجالات يعكس مستوى الأذى الذي خلفته النزاعات والحروب على الشعوب، وبذات الوقت إصرار الوعي على عدم تكرار

ذلك الألم الذي أرجع خطوات الإنسانية ونهضتها سنوات إلى الوراء، ليتبع ذلك الوعي إدراك بضرورة تعميم السلم والسمو في العديد من المجالات التي تصب في شرايين الحياة الرئيسية، والتي تضطلع بمهامها الأمم المتحدة منذ أكثر من 70 عام، من خلال صلاحياتها المتفرعة في قضايا الأمن، والسلم، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والإرهاب، وحالات الطوارئ الصحية، والإنسانية والمساواة بين الجنسين، والحوكمة وإنتاج الغذاء، وحتى قضايا تغير المناخ.

ورغم ما واجهت الأمم المتحدة من عقبات وعثرات ستذكر لاحقًا، إلا أن العالم يجني لليوم ثمار جهودها بالدفاع عن الكرامة الإنسانية، باعتبار ميثاقها المرجع الأول والأهم في الدفاع عن حقوق الإنسان، والدفاع عن قضاياه الساخنة، و"تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا وتشجيعها، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين"[128]، وإيلائها عوامل تحقيق الاحترام العالمي، وتفعيل حقوق الإنسان والحصول على الحريات الأساسية دون استثناءات جل اهتمامها، وموقفها الحازم ضد التمييز العرقي والجنسي واللغوي، والديني.

التسامح ركيزة وأساس في القرارات الأممية

تعتبر قرارات منظمة الأمم المتحدة جامعًا قيمًا لتصدير ما يلزم للمجتمعات من حماية ودعم وبناء ورعاية والتفات وملامسة للهموم الحقيقة التي تحول دون وصول الإنسانية لما تسعى له، فليس أثمن من السلم والأمان للأفراد، والمحافظة على كرامتهم الإنسانية، ومن ذلك أصدرت الأمم المتحدة بشكل متتالي ومستمر عدة اتفاقيات دولية تهدف لدعم وصون حقوق الإنسان وتساعد على حماية تناغم مبدأ التسامح بين أفراد المجتمعات، كما ازدادت الجهود الدولية الدافعة بتعزيز مبدأ التسامح، ومناهضة التعصب، والتي كان أبرزها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جريمة الفصل العنصري وقمعها، الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية[129]، إضافةً لاتخاذ لجنة حقوق الإنسان[130] قرارًا في العام 1986 قضى بتعيين مقرر لتقصي مظاهر التعصب ومتابعة الإجراءات الحكومية الهادفة إلى القضاء عليه.

كما عنيت بالاهتمام بما هو أبعد في تحقيق أمن المجتمعات وتحقيق سلمها من خلال النظر في العوامل المساندة والتي تصب مباشرةً في مستوى التسامح والشعور بالوئام، والتمتع بالسمات الإنسانية السليمة، من خلال إنهاء أسباب الفقر المدقع، ووقف انتشار مرض الإيدز، وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، والتعاون من أجل تكريس الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة، والتصدي لظاهرة تغير المناخ، مع إشراك الجميع بتلك الجهود" نحن نصبوا إلى عالم يسود كافة أرجاءه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة، وعدم التمييز، عالم يحترم الأعراف والانتماء الاثني والتنوع الثقافي، عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والاشتراك الاجتماعي للجميع وتلبي فيه احتياجات أشد الفئات ضعفًا".[131]

التفتت الأمم المتحدة، أيضًا بشموليتها وجديتها في الإنجازات لقضايا المرأة، وبخاصة في ظل ما تتعرض له من ظروف في حالات النزاع التي تتزايد سرعتها وتسبق سرعة الإنجازات

أحيانًا كثيرة، ومن ذلك القرار، 1325 المعتمد عام 2000، الذي يعتبر إنجاز كبير للحركة النسوية على مستوى العالم، ودافعًا بتحقيق المساواة بين الجنسين، والدفع بقيادة المرأة خطوات عدة، على اعتبار ذلك انعكاس واضح وصريح عن إيمان الأمم المتحدة العميق بارتباط السلم والأمن مع كافة الفئات والمجالات في المجتمع، وذلك ما قامت به من خلال السعي الدائم لتحويل قراراتها إلى تغييرات حقيقية، ويتداخل هذا الإنجاز مع من المجال الاجتماعي والتربوي والثقافي النهضوي للمجتمعات، ومن ناحية أخلاقية فهو يكفل الإبقاء والديمومة لمنظومة القيم الإنسانية كالتسامح، والاحترام، ويعم المجتمع بجو من الوئام والانسجام، فلا يمكن الاعتماد على مجتمع يهمل فيه مصنع الحياة (المرأة)، ومنبت القيم والأخلاق للأجيال منذ مراحله المبكرة.

ويعتبر الميثاق الصادر عن الأمم المتحدة وثيقة توجيهية تحمل طابع معنوي إنساني وأخلاقي غير ملزم، صدرت عن عدد من الاتفاقيات الدولية الحاملة في خلفيتها الفكرية قوانين وتشريعات على الدول الأعضاء احترامها والعمل بها، فهي من المنظمات الساعية لترسيخ مبدأ التسامح والوصول به لمكانته كأساس يتيح للشعوب الدخول في فسحة التعايش والتعارف، بوفق وتآخي. كما يعد المرجع الأهم في الدفاع عن حقوق الإنسان وترسيخ أركان التسامح، من خلال تقديم الاحترام ليس للشعوب فحسب بل لمبدأ التسامح الذي يؤول لأمنها واستقرارها، ويدفع بالحقوق الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، وحقه بالمساواة مع بقية الناس "نحن شعوب الأمم المتحدة الأمم المتحدة اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش في سلام وحسن جوار".[132]

وللمنظمة العديد من الإنجازات الداعية للآخر باحترام الآخر كـ "إعلان مبادئ التسامح الأممي"[133]، الذي نتج عنه دعوة الحكومات والمؤسسات الرسمية، لوضع خطط وأنشطة تحث على تنفيذها لمبادئ التسامح، والتنويه للدور الضليع الذي تقدمه منصات التعليم لإرساء وتطبيق مبادئ التسامح.[134] والتذكير بقيمتها ومكانتها وأثرها على العالم، كل سادس من شهر نوفمبر باعتباره يومًا دوليًا للتسامح.

وراعت منظمة الأمم المتحدة ما للتسامح من أسس تتمثل بقبول تنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام هذا التنوع، والاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني والحريات الأساسية للآخر، وتناوله كمفتاح حقوق الإنسان والتعددية السياسية والثقافية والديمقراطية. كما ربطت المنظمة خلال أنشطتها بين مبدأ التسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلم، على اعتبار مبدأ

التسامح قيمة قانونية، وبالتالي فهي لها الحق بالحماية من قبل المجتمع الدولي. وبالتالي التوعية والتأكيد على ضرورة التزام احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا وتشجيعها، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين[135]. والعمل على إشاعة الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وشمل ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، تأكيد الأمم المتحدة على أهمية التسامح والصداقة، حيث جاء في المادة الثانية من الإعلان "لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلًا عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاًّ أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته."[136]

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
(استجابة لنداء الإنسانية)

قدمت الإعلانات العالمية مضمونًا عميقًا بصورتها النهائية، ساعيةً للوصول لإرجاء العالم عبر وسائل متنوعة، ناقلةً معايير وخطط جديدة لإرساء أطر النماذج الاجتماعية والثقافية بطريقة ريادية تواكب متطلبات الحاضر، وتصعد درجة أخرى نحو استشراف المستقبل والتناغم مع التحولات المتتالية والمتسارعة في العالم اليوم. ذلك عبر المحاولات الجادة الساعية لإيجاد الأسس الأخلاقية التي يقوم عليها التسامح، والدافعة بصون منظومة الحقوق والتأكيد على حرمة المساس بها، والقيام بالواجبات اللازمة تحت المظلة الوطنية الواسعة.

وتأتي ضرورة هذه الإعلانات من طبيعة الأهداف الناتجة عنها، ذلك أنها سطرت إنجازات قوية ترتبت على بنودها، معززةً حوار الثقافات وتشجيع القيم المشتركة بين المجتمعات ليس أفراد ذات المجتمع فحسب، مرسيةً حقوق الإنسان، ومعززةً الالتزام بها واحترام سيادة القانون، بصيغة ملزمة لكل ذي واجب بأداء مسؤوليته.

ومن ذلك فقد حاز التسامح، مكانة رفيعة لم يحصل عليها من قبل، منذ القرن التاسع عشر على الصعيد الدولي، لتكون الدافع القوي للدول للتطلع والشروع في عقد معاهدات رعاية حقوق الإنسان والقضاء على كل أنواع التمييز بين البشر. وقد برزت إرهاصاتها مع معاهدات حظر تجارة الرقيق، والقضاء على العبودية. وفي عهد عصبة الأمم تمّ، في العام 1926، إبرام اتفاقية خاصة بتحريم الرق الذي يعد حالة اجتماعية يكون فيها المرء ملكًا لشخص آخر، أو لطرف آخر، وسلعة تقتنى وتباع.

انبثق عن ذلك لاحقًا إصدار فكرة عالمية الإعلانات والمواثيق، لتنتقل قضية حقوق الإنسان لحيز القوانين الدولية، بعدما كانت محصورة في حيز القانون الداخلي، وليصبح في مرحلة تابعة انضمام الدول الأعضاء للمنظمة الدولية ملزمًا بمبدأ عالمية تلك الحقوق المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذلك أن مواجهة العنف والفوضى لا تكون فاعلة إذا ما اكتفت بالإرادة والمناداة بها، إذ يلزمها تكاتف وتعاضد جميع أطراف المجتمع.

وأجاب (الإعلان العالمي) على النداء الإنساني المتحد السامي على كافة أشكال التمييز، والرافض لكل أشكال الظلم والجور والإرهاب والقهر، وبخاصة مع ما أثرى عالميته بعد حصوله على تأييد أغلبية الجمعية العامة للأمم المتحدة، والانطلاق من فحواه خلال معظم المناسبات والمحافل الدولية، إذ يعني ذلك ما تمتع به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من إلزام، وما رتبه من مسؤوليات مشتركة، تعني رفض الاستثناءات التي قد تؤثر على حرية الأفراد في أي بقعة في العالم.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تميز بنظرته نحو الإنسان والإنسانية، فالإنسان صاحب حق وكرامة ولدت معه بالفطرة، وليست هبه تؤخذ وتعطى بحسب معايير واعتمادات، ومن ذلك فقد عملت الأمم المتحدة على تعزيز الحقوق الأساسية للإنسان من حقه في الحياة والمساواة، والحرية والعيش بأمن وسلام، وأصبح هذا الإعلان ضمن أساسات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومنها العهدان الدوليان المتعلقان بالحقوق، المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصادران عام 1966.

المطلب الثالث

ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

(التسامح إطار عريض للمواثيق والاتفاقيات)

في سياق التطرق للقوانين والتشريعات والقرارات الناظمة للمجتمعات، والتي تتداخل مع أسس تحقيق السلام العالمي الشامل المبني على التسامح، كان لابد من الإشارة لما ذكر في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، المعروف بأنه تجمع من الدول الأوروبية الديمقراطية الملتزمة بالعمل المشترك، تحقيقًا للسلم والتعايش، الذي ترجع فكرة تأسيسه لما يزيد عن 50 سنة. نتاجًا للرغبة في تبديد ظلمة الدمار، والمعاناة الإنسانية القاسية، التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في القارة الأوروبية، مما عاظم الحاجة لإيجاد وإنعاش شعور المسؤولية وضرورة الحفاظ على التعايش.

وفي سياق الحديث عن الاتحاد الأوروبي، باعتباره تجمع دولي أوروبي ذو التزام صارم خدمةً لقضايا السلم، وتعزيز التعاون فيما بين الدول تبديدًا لكافة مظاهر الجور والقهر التي يتعرض لها الإنسان، والإنسانية، إذ يعتبر تأسيس "المواطنة الأوروبية" المبنية على احترام الحقوق الأساسية والمدنية والسياسية من أبرز الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي، إضافةً لضمان الحرية والأمن والعدل من خلال التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية والعدل، ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إضافةً لتقوية دور أوروبا في العالم في مجالات السياسة الخارجية والأمنية موحدة.

وتنطلق جهود الاتحاد الأوروبي في دعم وتشجيع بناء مشروع تسامح حضاري، من أهدافه الرئيسة، التي تدفع بمشروع "المواطنة الأوروبية"، لخلق حالة عامة من الاحترام للحقوق الأساسية والمدنية والسياسية، في جو تعايش منبثق من تعاون الدول الأعضاء، يكفل تمتع أفراد المجتمعات بالحرية، والأمن والعدل، وهو الذي يؤدي لاحقًا للنمو في مجال الدعم الاقتصادي، والاجتماعي[137]، ضامنًا سير الدول الأوروبية نحو نهضة وتنمية مستدامة في المجالات السياسية الخارجية والأمنية الموحدة، مما يفسر بطريقة أو بأخرى انعكاسات التزام المجتمعات بالقيم الأخلاقية بتعاملاتها، ورسم خططها، وسن قوانينها، للوصول بالدول لصورة واضحة وقوية، من القوانين والقرارات المتينة والتي إذا ما اتحدت جميعها شكلت بلورة صريحة في التلويح بالتسامح كقيمة وضرورة، وأساس معيشة متسمة بالتعايش.

وقد عمل الاتحاد الأوروبي، على إثبات وتأكيد كافة الحقوق السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لمواطني الاتحاد الأوروبي، وللسكان الخاضعين للقانون الأوروبيّ، من خلال صياغة الميثاق، ضمن الاتفاقية الأوروبيّة باعتماد من البرلمان الأوروبيّ ومجلس الوزراء والمفوضية الأوروبيّة (7 ديسمبر عام 2000)[138]. من خلال ميثاقه "ميثاق الحقوق الأساسيّة للاتحاد الأوروبيّ"[139].

ضم ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ضمن مواده الأربع والخمسين، سبع عناوين، تشمل أول ستة منها على الحقوق الأساسيّة، من الكرامة، والحريات، والمساواة، وحقوق المواطنين والعدالة، بينما يتعامل العنوان الأخير مع تفسير وتطبيق الميثاق. ويبنى الكثير من الميثاق في جزئياته، على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والميثاق الاجتماعيّ الأوروبيّ واجتهادات محكمة العدل الأوروبيّة والقوانين الموجودة في الاتحاد الأوروبي.

تتداخل كافة الحريات والأخلاقيات الأساسية التي يؤكد لزومها الميثاق مع قيمة التسامح، التي تعكس لاحقًا الصورة الأقرب للنموذجية للمجتمعات، ففي فصل "الكرامة" تمت الإشارة لضمان الحق في الحياة، وبذلك يحرم كل ما يتداخل مع ما ينقصها كالتعذيب، والعبوديّة، وعقوبة الإعدام، والممارسات اليوجينيّة، والتناسخ البشريّ، كما بنيت أحكامه غالبًا مستندةً على الاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان. وفي باب "الحريات" مصونة النزاهة الشخصيّة، وخصوصية وحماية البيانات الشخصيّة، وحرية الزواج، وحرية التفكير، وحرية الدين، والتعبير، والتجمع، والتعليم،

والعمل، والتملك، واللجوء، وجميعها من الحقوق التي لا تفقد الا بانعدام قيم التسامح في المجتمعات، واحترام مبادئها.

إذ لا بد من التمتع بـ "المساواة"، التي يحظر عندها التمييز أيًا كان أساسه. وإحلال "التكافل" بدلًا منه ليشمل كل ما يتعلق بالحقوق الاجتماعيّة للعمال، تحت الظروف العادلة والملائمة، وما يندرج تحت ذلك من تفاصيل، أما "حقوق المواطنين"، فتغطي حقوق مواطني الاتحاد الأوروبيّ، كالحق في الانتخاب، والتحرك بحرية بين دول الاتحاد. إضافةً لعدة حقوق إداريّة.

وفي فصل "العدالة"، فيكفل ذلك الحق في التعويض الفعّال، والحق في المحاكمة العادلة، وافتراض البراءة قبل ثبوت الإدانة، ومبادئ الشرعية، وبطلان الأثر الرجعيّ، والمحاكمة متعددة المستويات. إضافةً لما تضمن في فصله السابع "الأحكام العامة"، والمختص بتفسير وتطبيق الميثاق، مما يخلق نتاج الالتزام بهذه البنود مجتمعةً منظومة متينة من الأسس الأخلاقية والاجتماعية والداعمة للثقافية، تحت منظومة قانونية ملزمة، ومتفق عليها من كافة أطراف المجتمع.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

وفيما يتعلق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[140] (European Convention on Human Rights)، فقد تمَّت صياغة هذه الاتفاقية، وغيرها الكثير بحيث تستلهم من روح الاتفاقيات والمواثيق السابقة، مثل القانون الحقوقي الإنجليزي والميثاق الحقوقي في الولايات المتحدة الأمريكية، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان، والجزء الأول من القانون الأساسي الألماني.

عكست الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ضرورة صون واحترام مبادئ التسامح من خلال أهدافها الساعية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والدفع بحق الأفراد في حرية التعبير ضمن القيود القانونيَّة والديمقراطيَّة الناظمة للمجتمع، مما سمح بحرية اعتناق الآراء وتلقي المعلومات والأفكار ونقلها. وتأكيدها على ضرورة الوقوف عند الحرية الفكرية للأفراد، وحرمة التعدي عليها أو شجبها عن إظهار معتقدها، فاتحة المجال للأفراد بإبراز حقهم بإظهار الدين من خلال العبادات، ومناهج التدريس، والمعايشة اليومية مالم تتعدى على حقوق الغير، أو تخل بمعايير المجتمع الديمقراطي.

ويظهر جليًا في المواد الناظمة لهذه الاتفاقية، أن مشروع التسامح العالمي، لابد وأن يلامس الفرد ثم المجتمع، ثم يصبح كقيمة قادر ومهيَّأ للانتشار بين البلدان، كما تضم تلك القيم الناظمة قواعد أساسية لا يمكن المساس بها، ومن ذلك حق الحياة المصان لكافة الأفراد داخل الإطار الإنساني، وسن قوانين التحقيقات في القضايا التي يتم خلالها الاعتداء على الأرواح، أو محاولة سلبها، مع تبيان الخطوط العريضة للاستثناءات القانونية ومتى يجب سنها ومتى يلزم حظرها، لاعتبارات متعلقة بأحوال البلاد في حالتي السلم والحرب.

وفي ذات السياق فقد منعت خلال المادة الثالثة من الاتفاقية بالمساس باطمئنان الأفراد، من خلال تحريم التعذيب وما يتداخل معه من ممارسات سوء المعاملة، أو سن العقوبات غير الإنسانيَّة أو المهينة، وإعفاء هذا البند من أي استثناء أو قيد قد يسمح بوقوعها، حتى في السجون، إذ وضعت الاتفاقية نصب عينيها الحالات التي تجردت منها معاني الإنسانية والتسامح حتى التي صنفت بالعنف الشديد من قبل الشرطة، وظروف الاحتجاز "السجن" السيئة.

وقد استكملت التأكيد على كافة نواحي صون الإنسانية، وكرامتها بتحريم العبودية، والرق وما قد يؤدي لها من الأعمال الإجبارية، أو السخرة، وقد صاحب هذا البند عدة استثناءات لكنها لا تمس بما للكرامة الإنسانية من قيمة واحترام، بل تعتبر إجراءات ناظمة لما ينتج عن القرارات القانونية، ومن ذلك فرض الأعمال على السجناء والمحكومين، وفترة الخدمة العسكريَّة الإلزاميَّة المطبقة في الكثير من الدول، والخدمة خلال حالات الطوارئ والكوارث، وتقديم الأعمال التي تعتبر جزءًا من الالتزامات المدنية لأفراد المجتمع.

وفي الحريَّة الشخصيَّة، وصون الأمن الشخصي، نصت المادة الخامسة، على حق الأفراد في الحرية وضرورة صون أمنه الشخصي، وعدم المساس بها إلَّا في حالات الاعتقال القانوني الملزمة لذلك. وفي ذات الوقت فلا يحق لأحد التعدي على حق المتهم بالحصول على محاكمة عادلة، وغيرها من القواعد الصارمة فيما يتعلق بحرية الأفراد وصون كرامتها الإنسانية، التي طالما لم يتم التعدي عليها يظل المجال مفتوحًا لاستكمال مشروع تسامح نهضوي عالمي. دون معكرات الكراهية وسوداوية النظرة للآخر. فللأفراد حق متعلق بالحرية الفكرية، والدينية لا تمس ولا تقيد إلا إن تم تعارضها ومصالح الأمن القومي، أو المساس بالسلامة العامة، أو إشاعة الفوضى والجرائم، أو ما يستدعي حماية الصحة أو الأخلاق، أو حماية سمعة وحقوق الآخرين، ولمنع الكشف عن المعلومات السريَّة التي تمس بأمن الأوطان، أو تهدد صلاحيات السلطة، وموضوعية القضاء.

والمتمعن بالمواثيق والقرارات الصادرة، والدافعة بتحقيق مشروع التسامح يلمس ضرورة البناء على خلاصة القرارات والتوصيات السابقة، والاستفادة من الخبرات العملية والنظرية في مساق البناء المجتمعي كاملًا، فعند تمحيص مثل هذه الاتفاقية، تجد الرحابة في تناول المجالات الحساسة، والحزم في تحديد ضوابطها المنطلقة من الوجدان الإنساني ومصالح الأفراد الأساسية، وحتى إطاره الأوسع والأشمل المحددة لموقعه في مجتمعه لتجد ما ينظم المعادلات المتعلقة بحرية التجمُّع وتشكيل النقابات والجمعيَّات، وحقه في الزواج، وتحريم التمييز أي كان دافعه (الجنس، أو العِرق، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الارتباط بأقليَّة، أو...).

كما تعكس إحكام بنودها من خلال وضع عدة قواعد استثنائية، يتم اللجوء إليها في حالات النزاعات والطوارئ، حفاظًا على تلك الحقوق والمبادئ الموضوعة في كافة الحالات، فلا تكون

الحالة طارئة إلا بحال وجود تهديد صريح للمجتمع، وتتطلب اتخاذ الاستثناءات بشكل مُلحّ بحسب مقتضيات الحالة الطارئة، ولا بد من مرور التدابير المُتخذة وموائمتها والالتزامات الدولية، بموجب القانون الدولي.

المطلب الرابع
منظمة الدول الأمريكية
(الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)

ركزت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، في سياقاتها على ما يعنى بمعالجة أبرز المشاكل والتحديات الملامسة للواقع، لذا كان لزامًا الاستناد لقيم التسامح والتعايش وتقبل الآخر دحضًا للنزعات الشاذة الذي لا يزال العالم يعاني منها من تطرف وغلو ورفض المختلف أو التعايش معه. كما عملت على تعزيز القيم العاملة على السمو بالقيمة الإنسانية ورفض الاختلافات أو التمييز. ومن ذلك فقد أبرزت الاتفاقية الأمريكية تشجيعًا عريضًا للحريات الشخصية والعدالة الاجتماعية، المبنية على أسس الاحترام للحقوق الأساسية للإنسان.

وجلي أثر قوانين وتشريعات أمريكا عامةً في ترسيخ قيم التعايش، والتسامح مع الآخر، جاعلةً من حقوق الإنسان الأساسية، أساسات لا تلزم محددات للحصول عليها، والتمتع بها، فهي حقوق مصونة لأفراد المجتمع أيًا كانت الدولة التي قدم منها، وأيًا كانت صفاته الأخرى. ومن ذلك فقد شكلت هذه الاتفاقية جسدًا متناغمًا ومكملًا مع هيكل القانون الأمريكي الداخلي، ومتمعة بإقرار ميثاق منظمة الدول الأمريكية والإعلام الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، والبناء عليها والانطلاق منها في عدة في وثائق دولية أخرى على المستويين العالمي والإقليمي.

وبالنظر لاعتماد الاتفاقيات والمواثيق الحقوقية على ما سبقها، محاولةً منها للخروج بنتائج وقرارات ناضجة، فقد اتفقت في معظمها على أن تحقيق السمو الأخلاقي للمجتمعات وتخليصها من قيود حرياتها وحقوقها الأساسية، يكون بدايةً بتحقيق الأمن، والتخلص من الفقر والحرمان، والذي يعني التأسيس للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وبالتالي الحقوق المدنية والسياسية.

إذ تعهدت منظمة الدول الأمريكية، بالتزامها نحو صون احترام الحقوق، كواجب ملزم، نحو كافة الأفراد الخاضعين لولايتها القانونية، مع ضمان ممارستهم الحرة والغير منقوصة لكافة حقوقهم وحرياتهم، فالتعايش في المجتمع الأمريكي لا تتداخل معه أيًا من دوافع أو أعمال التمييز العرقي، أو الجنسي، أو الديني، أو اللغوي، أو التمييز الراجع بسبب اللون، كما تفتح الحقوق الأمريكية المجال لاحتضان كافة الآراء وفي كافة القطاعات والمجالات، وتتقبل الانتقادات برحابة يعرفها العالم كله.

ومن الجدير بالذكر، أن المنظمة الأمريكية لحقوق الإنسان، اعتمدت بشكل أساس على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليشهد التاريخ الحقوقي الإنساني بإبصار النور من خلال الاتفاقيات الواسعة النطاق، والمحملة بشتى القيم والمبادئ الرائبة لصدع ما تواجهه حقوق الإنسان وكرامته من انتهاك، أو تهاون. ضامةً في بنودها أن "لكل شخص الحق في احترام حياته وعلى القانون أن يحمي هذا الحق... ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا"[141]. فبدأ هذا بالإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، في منظمة الدول الأمريكية (القرار رقم (30)، وهو القرار الذي اتخذه المؤتمر الدولي التاسع للدول الأمريكية عام/1948م ثم تلتها الفقرات المعنية بحقوق الإنسان، في ميثاق منظمة الدول الأمريكية "ميثاق سان خوزيه"[142] ثم دخل حيز التنفيذ بتاريخ 13 كانون أول 1950.

كما تبع ذلك إصدار البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، في مجال الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبروتوكول، أو ما يسمى بـ "بروتوكول سان سلفادور،[143] ليجيء بعدها البروتوكول الخاص بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام ضمن منظمة الدول الأمريكية[144]، ليتبع ذلك إصدار الاتفاقية الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقب عليه الخاصة بمنظمة الدول الأمريكية والمعمول بها من تاريخ28 شباط 1987، وفي عام 1994م، أبرمت الاتفاقية الأمريكية بشأن منع واستئصال العنف ضد النساء والعقاب عليه، والاتفاقية الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص[145]. ويليها اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد الأشخاص المعاقين[146]، ذلك أن الحديث عن الإنسان، والحقوق المتعلقة به تنطلق من كونه إنسانًا دون قياس الوضع الآني الذي يعيشه، مما يكفل الحقوق ويصون الحريات، ويعزز القيم الدافعة ببناء مجتمعات ودول سليمة من التشوهات الحقوقية التي تؤول لمشاكل أعقد من الحقوق ذاتها.

كما تعتبر الاتفاقية التي صدرت عام/1969م، إحدى الأساسات القوية في النظام الأمريكي لحقوق الإنسان، وقد تأثرت تلك الاتفاقية بالعهود الخاصة بالأمم المتحدة الصادرة عام 1966م وهما: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تضمنتها هذه الاتفاقية. وأوجدت دول المنظومة الامريكية لحقوق الإنسان آلية المتابعة والمراقبة والتقييم لضمان الحق للجميع، من خلال تقديم الشكاوى تأكيدًا على إثبات التسامح منهجًا، وهدفًا تسعى إليه كافة الإجراءات المتخذة من طرف الدول الأعضاء.

لقد تم توقيع الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته عام (1948)، وأدخل حيز التنفيذ عام (1951)، ذلك أن ميثاق الدول الأمريكية جاء خاليًا من أي اشارة لحقوق الإنسان، ليجيء بصيغة التأكيد على حقوق الإنسان، وصونها دون تمييز على أساس الجنسية، أو المعتقد، أو الجنس، ليتبعها عام (1969) توقيع الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والتي تميزت بما تنضوي عليه من تفاصيل أكثر فيما يتعلق بحرية الرأي، والتعبير من أي اتفاقية دولية أو إقليمية أخرى. فجاء في ديباجة الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[147]: "إن الدول الأمريكية الموقعة على هذه الاتفاقية، إذ تؤكد من جديد عزمها على أن تعزز في هذه القارة، وفي إطار المؤسسات الديمقراطية نظامًا من الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية مبنيًا على احترام حقوق الإنسان الأساسية. وإذ تقر بأن حقوق الإنسان الأساسية لا تستمد من كونه مواطنًا في دولة ما، بل تستند إلى الصفات المميزة للشخصية البشرية وتبرر وبالتالي حماية دولية لها في شكل اتفاقية تدعم أو تكمل الحماية التي توفرها القوانين الداخلية للدولة الأمريكية. وإذ تعتبر أن هذه المبادئ قد أقرها ميثاق منظمة الدول الأمريكية والإعلام الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، وأنه قد أعيد تأكيدها وتنقيحها في وثائق دولية أخرى على المستويين العالمي والإقليمي. وإذ تكرر وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن مثال الإنسان الحر الأمن من الخوف والفاقة لا يمكن أن يتحقق إلا بتهيئة الظروف التي تسمح لكل إنسان بأن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية.

وإذ أخذ بعين الاعتبار أن المؤتمر الأمريكي الخاص الثالث (المنعقد في بوينس أيرس عام 1967) قد وافق على تضمين ميثاق المنظمة نفسه معايير أوسع فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وقرر أن اتفاقية أمريكية حول اتفاقية الإنسان ينبغي أن تحدد بنية واختصاص وإجراءات الهيئات المسئولة عن هذه المسائل."لتكون الاتفاقية ملزمة ولها أبعاد حقوقية تحترم مضامين المنظومات العالمية لحقوق الإنسان ومتسامحة مع الخصوصيات وضمانا لكرامة

الإنسان، قد اتفقت الدول الأعضاء على: أن "تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تحترم الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية وبأن تضمن لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية الممارسة الحرة والكاملة لتلك الحقوق والحريات دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غير السياسية أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الوضع الاقتصادي، أو المولد أو أي وضع اجتماعي آخر"، فلا صعود لنوازع التمييز، ولا مجال لإيذاء قيم التسامح، تحت أي ظرف من الظروف، ثم إن" كلمة "إنسان" أو "شخص" في هذه تعني كل كائن بشرى"، ولا تقتصر على أصحاب الألقاب، أو ذوي اللون الأبيض، أو غيره.

ومن ذلك فقد ضمنت الاتفاقية للجميع ودون تمييز الحق في الحرية الشخصية، والأمان على شخصه، وضمنت له أن يُحترَمَ شرفه، وتُصان كرامته، ذلك أن الحق في حرية الضمير والدين لا تنحصر في فئة دون الأخرى، مما يعني حرية المرء في المحافظة على دينه أو معتقداته أو تغييرهما، وكذلك حريته في المجاهرة بدينه أو معتقداته ونشرهما سواء بمفرده أو مع الآخرين سرًا وعلانية، وهذا يزيح غمامة كبيرة عن إشكالية اختيار الدين والمعتقد، وتحديد المستوى أو الإطار الذي يتحكم بطبيعة العلاقة بين دار العبادة والفرد.

وفي ذات السياق، فلا يجوز ـ بحسب بنود الاتفاقية ـ التعرض لأي شخص بما يعيق حريته في المحافظة على دينه، أو معتقداته، أو تغييرهما، وقد يتساءل البعض عن كيفية الإبقاء على هذا الحق دون تعدٍ، وهذا ما نصت عليه الاتفاقية، بحيث لا تخضع حرية إظهار الدين أو المعتقدات إلا للقيود التي يرسمها القانون، والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق العامة، أو حقوق الآخرين أو حرياتهم.

كما كفلت هذه الاتفاقية ضمان حرية الفكر، والتعبير، فلكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء شفاها أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة يختارها. وأن الناس جميعًا سواء أمام القانون، ومن ثم فلهم جميعًا الحق في الحماية المتساوية أمام القانون دون تمييز.

المطلب الخامس

التسامح صمام الأمان للدولة الوطنية الحديثة

امتدت قيم ومبادئ التسامح، ليكون عمادًا في السياق السياسي، والتشريعات القانونية، باعتباره واجب إنساني غير محصور في المجال الأخلاقي فحسب ذلك ما دفع الدساتير والتشريعات الوطنية، في أغلب دول العالم لترسيخ حرية الرأي والتعبير، ونبذ العنف والكراهية والتعصّب، وضمان قيم العفو والتسامح، ضمن بنود الحقوق والواجبات، مما يعزز قدرة المجتمع على تقبل واحترام الأخر، والعمل على نشرها على المستوى الداخلي بين الأفراد داخل الدولة وبين المجتمعات الأخرى المتمثلة بحوار الحضارات.

كما تجيء القرارات والسياسات ببنود متعددة وإن لم تذكر التسامح صراحةً، إلا أنها كافة تعبر في فحواها عن جوهره أو إحدى الفروع المتداخلة ومقاصده وأهدافه. وحين يتم بث ذلك من خلال منظومة سياسية، وقانونية فإن ذلك يدعو لرسالة سلام أوسع انتشارًا، والحزم في الإجراءات المتبعة ضد تحديات تحقيقها، مما يعني إيجاد مساحة حقيقية للتسامح والشروع بتطبيقها في المؤسسات العلمية من الجامعات والمقررات، والمنابر الإعلامية، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي لما لها من تغلغل في البناء الفكري والنفسي للأجيال الغضة، للوقوف في وجه فكر الكراهية والتعصب والحقد على الآخر المختلف.

وقد نجحت عدة نماذج في العالم بصياغة قوانين داعمة للقيم الإنسانية عامةً، والتسامح وقيم الوئام خاصةً، فالدستور هو إطار يصوغ ثقافة أجيال سابقة وأجيال جديدّة، ويحصّن المجتمع من إقحام نفسه في صراعات داخلية ودينية وطائفية وأخلاقية. وفي ذلك نصت المادة الأولى من الدستور الفرنسي على أن: "فرنسا جمهورية علمانية ديمقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة، تكفل

مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز يقوم على الأصل أو العرق أو الدين، ويحترم جميع المعتقدات، وتنظيمها لا مركزي"[148]. وبمعنى آخر فهي تقدم حيزها المجتمعي لكافة الأفراد دون تمييز ولا تفرقة.

كما عملت الدول على الدوام بإجراء التعديلات الدستورية، التي من شأنها توسيع رقعة الحريات، دون المساس بحقوق أي من الفئات المجتمعية، أو الأمن، والسلم المجتمعي، ومثال ذلك إضافة الولايات المتحدة الأمريكية تعديلًا دستوريًا عرف بـ "وثيقة الحقوق" تحت باب حرية العبادة والكلام، والصحافة وحق الاجتماع والمطالبة برفع الأجور وتنص بـ "لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميًا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف".[149] مما يعزز الشعور الجمعي لدى الأفراد بالإرادة الحقيقة في إنصافهم، والالتزام الحكومي والرسمي المساند لهم، والدافع بحقهم في الحصول على حريتهم، واحترام مشاعرهم الدينية. وتنص العديد من الدساتير في الدول على الإيمان بالحرية والتسامح مع الآخرين وقبول المسؤولية الشخصية والمجتمعية واحترام سيادة القانون.[150] التي وردت جميعها في الدستور البريطاني، باعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام الأساسي.

يعتبر العمل على إضافة التعديلات الدستورية المختلفة، انسجامًا عقلانيًا ومنطقيًا مع طبيعة التغيرات والتحولات التي يمر بها العالم بشكل عام، والمجتمعات تباعًا لذلك، فلو تم تناول فقط جانب الهجرة المتصاعدة الوتير، للاحظنا أن العالم اليوم أصبح عبارة عن خليط مجتمعي واسع المدى متحد التعدد، ومن هنا فإن الموائمة الحاصلة في تعديلات الدساتير واقتراحات القوانين لا يعد ترفًا سياسيًا بقدر ما هو تناغم معيشي، وخطة حماية للمجتمعات بكافة مكوناتها.

بهذا الصدد تعتبر كندا من الدول المرحبة بقوة بالآلاف من المهاجرين، من كافة الأطياف والجنسيات وبالتزامن مع ذلك تُعدُّ من أبرز الدول المعنية بحقوق الإنسان، باعتبارها جزءًا أساسيًا من القانون الكندي. إذ يحتوي الميثاق الكندي للحقوق والحريات على المبادئ الأساسية والقيم التي يعيشها الشعب الكندي، مع التزام الميثاق بحماية حقوق الإنسان وحرياته، بدليل نص أولى المواد المختصة بالحقوق، والحريات داخل الدستور الكندي على تمتع أفراد المجتمع كافةً بحرية الضمير

والدين، وحرية الفكر والمعتقدات، والتعبير (بما في ذلك حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى من الاتصالات)، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات.

وحين ضمن الميثاق الكندي للحقوق والأقليات حقوق الأفراد، فإنه وضع قضية الحقوق والواجبات في ذات المستوى، وعمل على نشر قيم التسامح بمجرد عرض القوانين على المجتمع الذي يعتبر الآخر من حيث الديانة، جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والديني والسياسي في الدولة.

لقد تميز هذا الميثاق، مع المواثيق الإنسانية الأخرى، بما ضمت جميعها من تأكيد على فطرية التعددية الثقافية، والدينية، وحرية الضمير، والمعتقد. وبذلك فقد تعدى الميثاق مجرد التأكيد على المساواة، داعيًا للتصدي للمعوقات المحيطة بذلك، من خلال المرجعيات الأممية، والقُطْرية، والوطنية. مقدمًا الخطوط العريضة للخطة الاستراتيجية في بناء مشروع التعايش السلمي، الذي لا ينتهي العمل عليه ولا يكتمل التطوير في مستوياته، وعلى هذا تأخذ الدساتير والقوانين والمواثيق الفاعلة مكانًا واضح الرؤى ورصين الخطوات في صون الوحدة الوطنية، والنهوض بالمواطنين.

كما تم استكمال الحقوق الأساسية التي يدافع عنها الميثاق، ويطالب بتحقيقها كلبنة أساسية في المجتمعات، تصل لأفضل مستوياتها إذا ما تمت موائمتها والحقوق القانونية، مثل صون حق الأفراد بالحياة، والحرية، والأمان على شخصه، والحق في عدم حرمانه من هذه الحقوق، أو تعريض حياته للتهديد والقلق ما لم يخل بمبادئ العدل الأساسية. وهذا ما يدفع بالتالي للالتزام الجمعي من قبل أفراد المجتمع بما يسمى وفقًا للميثاق بحقوق المساواة، إذ يمثل الجميع أمام القانون، دون تمييز، مع ضمان حمايته القانونية، دون تمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو الإثني أو اللون أو الدين أو الجنس أو السن أو الإعاقة الذهنية أو الجسدية.

إضافةً لمواءَمة أهداف التسامح مع الحماية القانونية للجانب الثقافي والتعليمي والتربوي العامل على تأسيسه والنهوض به، مثل حظر الوقوف في وجه الأنشطة والبرامج التي تهدف لتحسين أوضاع "المحرومين" سواء من الأفراد، أو الجماعات، كالجماعات المحرومة بسبب العرق، أو الأصل القومي، أو الإثني، أو اللون، أو الدين، أو الجنس، أو السن، أو الإعاقة بنوعيها.

وهذه القواعد مجتمعةً أقرب لأن تكون رسالة ناضجة في سياق التعايش وإحلال قيم التسامح في المجتمعات التي بدأت بقولبتها في جانبيها النظري والعملي، وإدراج عوامل دعمها ضمن القانون في الجانب الفكري والثقافي والتعليمي، كصون حقوق الأقليات اللغوية التعليمية، التي وصلت لحيز عريض وفسحة خلاقة من التسامح، بالدعوة لإدراج لغات الأقليات في المنظومات التربوية والتعليمية، واعتبار الميثاق مادة لا تشذ ولا تتعارض مع حفظ وتعزيز التراث التعددي الثقافي لمجتمعات الأقليات.

كما أجْرت الولايات المتحدة الأمريكية تعديلًا دستوريًا عرف بـ "وثيقة الحقوق" تحت باب حرية العبادة والكلام، والصحافة وحق الاجتماع والمطالبة برفع الأجور وتنص على أنه: "لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميًا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف".[151]

وبالرغم من وجود بعض الممارسات الفردية، في المجتمع الأمريكي إلا أن هذا لا يلغي ما تنادي به الهيئات الرسمية والحقوقية، التي تعطي الحق للجميع بالاعتراف بالشخصية القانونية، وتمنحه حق المطالبة بصون كرامته وشفه، دون التعرض له أو إيذائه بأي منها، ولا في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته، وذلك تحت مظلة قانونية حامية من كافة التدخلات والاعتداءات التي قد تؤرق أفراد المجتمع، فعندما يؤسس لأمن الأفراد واطمئنانهم في المجتمعات، تفتح لهم نافذة واقعية تجعل منهم أفرادًا أكثر ميولًا للتعايش والتعارف على الآخر والتسامح معه، من خلال بث هالة طمأنينة معممة على الجميع بحرياتهم، ودينهم، ومعتقداتهم الغير قابلة للمساس، بل ويلزم الوالدين بتوفير التربية الأخلاقية والدينية للأبناء القاصرين، ولا مجال للتفاوض على قبولها أو رفضها من قبل أي جهة من المجتمع، إلا في بعض الاستثناءات التي قد تكون ضرورية لصون السلامة العامة أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق العامة، أو حقوق الآخرين أو حرياتهم.

ومن ذلك تضمن هذه المبادئ ترعرع الفرد منذ مراحله الأولى في بيئة غير متناقضة، ولا مملوءة بالشحنات السالبة والمعقدة التي تحيط بالمعاملات، على صعيد مجتمعه الصغير، ليجد في مراحله المتقدمة مجتمع واسع يحتضن أفكاره، ولا يقف عند آراءه ليمنعها بل ليستوعبها في إطار

المجتمع الواسع، فلكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء شفاها أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة يختارها.

لقد حددت تلك البنود المحافظة على حقوق الأفراد، أطرًا ناظمةً تصون بالمقابل حقوق الآخر، فتمتع الأفراد بما لهم لا يعني التعدي على حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو القفز على أساسات حفظ وحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق العامة. و"لا يجوز تقييد حق التعبير بأساليب أو وسائل غير مباشرة، كالتعسف في استعمال الإشراف الحكومي أو غير الرسمي على ورق الصحف، أو تردد موجات الإرسال الإذاعية أو التلفزيونية، أو الآلات أو الأجهزة المستعملة في نشر المعلومات، أو بأية وسيلة أخرى من شأنها أن تعرقل نقل الأفكار والآراء وتداولها وانتشارها[152]".

ومن الاستثناءات الضامنة لحفظ كيان المجتمع وسلامته التربوية والفكرية، والأخلاقية في المرتبة الأولى، يتم إخضاع وسائل التسلية العامة للرقابة المقوننة، الساعية فقط لتنظيم الحصول عليها من أجل الحماية الأخلاقية للأطفال والمراهقين. كما يستثنى من الحريات كل ما يحرض على العنف، وأي تحريض مخالف للقانون، أو يستهدف شخص أو مجموعة أشخاص، لأسباب عرقية، أو للونه، أو دينه، أو لغته، أو أصله القومي. ويضر بالآخر ويعرقل حرياته، ويروج للحرب، أو الكراهية القومية أو الدينية، مما يزعزع من منظومة التعايش والأمن في البلاد.

ونلحظ مراعاة البنود المذكورة لصون الكرامة الإنسانية، والتشجيع على استيعاب أبعادها وأطرها حتى وإن لم تتداخل والجانب الأخلاقي صراحةً، فالتسامح واجب أخلاق يغير محصور في المجال الأخلاقي فحسب، وإنما يمتد ليكون سياسي قانوني أيضًا، ذلك ما دفع بالدساتير والتشريعات الوطنية، في أغلب دول العالم قد رسّخت حرية الرأي والتعبير، ونبذت العنف والكراهية والتعصّب، وضمنت قيم العفو والتسامح، ضمن بنود الحقوق والواجبات، مما يعزز قدرة المجتمع على تقبل واحترام الأخر، والعمل على نشرها على المستوى الداخلي بين الأفراد داخل الدولة وبين المجتمعات الأخرى المتمثلة بحوار الحضارات.

ولقد أكد الدستور المصري في مادته الثانية على أن: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع."[153] وتنص المادة الثالثة على

أن: "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية".[154] كما تنص المادة 64 حول حرية المعتقد بأن: "حرية الاعتقاد مطلقة. وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية، حق ينظمه القانون".[155]

كما عمل القانون المصري كحال العديد من القوانين، على سَنِّ ما يكفل ردع التصرفات المخالفة للتسامح، وعدم الاكتفاء بضمان الحريات والمناداة بها فحسب، مدركًا خطورة وتبعات التمييز والكراهية على البناء المجتمعي، مقرًا بأن "التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون"، ضمن دستوره للعام 2014، وأن "تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض" (المادة 53). كما أوجدت الدساتير وعملت على ضمان صون الحريات، والسعي لنقل المجتمعات من بوتقة التزاحم والتناحر للتسامح والتعارف والتعايش، من خلال سن قوانين أخرى تؤول لذات الهدف، ففي الجزائر، ضمن الدستور التسامح من منظور مختلف في مادته الـ 50 حين قال إن: "حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة، لا تُقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. كما لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم. والعمل على نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية. كما لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية"[156] وبذلك عكست الجزائر ضرورة إدراك سبل تحقيق التسامح، ومجالاتها الغير محصورة على نطاق واحد فحسب، كما يعتبر هذا القانون مثلًا، هو رسالة واضحة لأفراد المجتمعات باحتواء الحكومة لما يدار داخل الإطار الالكتروني الذي بدأت تنطلق منه الفتيلة الأولى لكافة الفتن، وخطابات الكراهية، والتنمر الذي يودي بالعديد من الأحيان للانتحار، مما يضعف ركائز فضيلة التسامح وقيمها في المجتمع.

وفي السياق عينه، فقد ضمن الدستور المغربي إيجاد فسحة من التسامح، والتعايش والعمل على بناء الأسرة الإنسانية قبل أي شيء آخر، إذ يعتبر التسامح الديني، وصون حقوق الذميين متأصلًا في تاريخ المملكة المغربية، وسابقًا لحقبة الاستعمار، ذلك أن: "الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية."[157] وهذا ما ذكره في مادته الثالثة، كما نص في المادة السادسة ينص على أن: "السلطات العمومية تعمل على توفير الظروف التي تمكن من تعميم

الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية."[158] وجاء في الفصل 58 تحت منح صلاحيات العفو: "يمارس الملك حق العفو"[159].

فالدستور المغربي قدم مادة غنية بقيم التسامح ومأسسة للسلم بين أتباع الأديان، وهذا ما جعل المغرب اليوم لا يقف عند احترام الأديان وحسب، بل يتعدى ذلك في التعاملات والصور المعاشة في المجتمع بشكل يومي، لتنطلق كرسالة لكافة البلدان والمجتمعات في العالم. مما جعل وزير الثقافة الفرنسي الأسبق، جاك لانغ يقول بفلسفة ملوكها الإسلامية: "لقد كان الحسن الثاني أول من منح هذه الفلسفة هذه القوة الثقافية والرؤية الشاملة. ويكفي التمعن في مقدمة دستور سنة 2011 للتأكد من هذا المعطى... في المجمل يمكن أن نفهم أن المغرب يسعى "للحفاظ على هويته الوطنية الكاملة غير المجزأة" وعلى "دولته الإسلامية السيادية" بالاعتماد على مكوناته "العربية - الإسلامية والأمازيغية والصحراوية - الحسانية" لكن أيضا على روافده الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. وهذه الرؤية تشع الآن في أفريقيا، وكم أتمنى أن نضع تصورًا مماثلا للهوية يومًا في فرنسا".

وفي سلطنة عمان، يعيش المجتمع التقاليد التي تكرس ويجتهد لتحقيقها في مجال التسامح، إذ وصلت لمرحلة متقدمة جدًا في التسامح بين أبنائها، وهذا بالتأكيد يشير لمستوى إدراك أبناء المجتمع لضرورة التسامح أولًا، وتعدي كونه قيمة أخلاقية محضة، فقد أظهر تقرير ترتيب مؤشر الإرهاب الدولي لعام 2014م، أن سلطنة عمان حازت في القائمة مكانةً مشرّفة، بدرجة بلغت صفر من 10 نقاط. وهذا ما سعى له الدستور العماني، في الباب الثالث من الحقوق والواجبات العامة في النظام الأساسي لسلطنة عمان في المادة 38 والذي ينص على أن: الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن".[160] كما جاء في المادة 42 تحت الباب الرابع: رئيس الدولة بأنه من حق السلطان "أن يقوم بالعفو عن آية عقوبة أو تخفيضها"[161].

إن الدعوة لعيش التسامح في القوانين، لا تأتي عبثًا، بل هي إرادة لرؤية نماذج مجتمعية واعية، وبذات الوقت وجود رادع قوي وحقيقي للحالات الفردية المنحرفة عن الصواب، إذ يستبدل النزاع والكراهية والتطرف بصور كالتي تنعم بها الشقيقة عُمان، من أداء صلوات في ذات المسجد

من قبل مصلين مختلفي المذهب، دون اتهام الآخر أو الابتعاد عنه كرهًا أو المساس بمشاعره الدينية، وغيرها من المظاهر الأخرى التي تعد كفسيفساء لجسد الدول.

وقد شهدت دساتير الدول العربية جهودًا حثيثة لإضافة وترسيخ مبادئ السلام والتعايش، والتسامح، إذ يعتبر الدستور الإماراتي في مادته الخامسة والعشرين أن: "جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي".[162] ونصت المادة 32 على "حرية القيام بشعائر الدين طبقًا للعادات مصونة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب العامة"[163]

كما نصت المادة 40 على أنه "يتمتع الأجانب في الاتحاد بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية المرعية، أو في المعاهدات والاتفاقيات التي يكون الاتحاد طرفًا فيها وعليهم الواجبات المقابلة لها".[164] لتنعكس كافة تلك القوانين واقعًا على الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي حتى في دولة الإمارات المعروفة باتساع منظومتها التسامحية، ورحابة إماراتها لكافة الجنسيات والأعراق والأديان. كما انتهجت الإمارات من خلال سن هذه التشريعات، عدة رؤى تحترم الواقع، وتراعي الخصوصيات إذ أن التسامح لا يعني الانسلاخ عن الخصوصيات والثقافات والتاريخ، وهذا ما يدعوا إليه الإماراتيون على الدوام.

كما أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسومًا بقانون "تجريم ازدراء الأديان"، والذي من شأنه تجريم كافة الأفعال التي ترتبط بازدراء الأديان ومقدساتها، إضافة لمكافحة كل أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية وتجريم التمييز بين الأفراد أو الجماعات، سواء أكان ذلك على أساس الدين، أو العقيدة، أو المذهب، أو الملة، أو الطائفة، أو العرق، أو اللون، أو الأصل الإثني، ومكافحة استغلال الدين في تكفير الأفراد والجماعات.

وتناول هذا القانون تجريم كل قول أو عمل يصب في وعاء إثارة الفتن، أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات، عبر شبكة المعلومات، أو شبكات الاتصالات، أو المواقع الإلكترونية، أو المواد الصناعية أو وسائل تقنية المعلومات، أو آية وسيلة من الوسائل المقروءة أو المسموعة أو المرئية بمختلف طرق التعبير كالقول أو الكتابة أو الرسم. واضعًا فترة لا تقل عن 7 سنوات، وغرامة لا تقل عن 500 ألف درهم ولا تتجاوز مليوني درهم، عقوبةً لكل من تطاول على الذات الإلهية أو الطعن فيها، أو المساس بها أو الإساءة إليها أو التطاول على أحد الأنبياء أو الرسل

أو زوجاتهم أو آلهم أو صحابتهم أو السخرية منهم أو المساس بهم أو الإساءة إليهم بإحدى طرق التعبير أو غيرها من الصور الأخرى أو باستخدام أي من الوسائل.

كما ضم الدستور الأردني، مواد متعددة تعتبر أساسًا للتسامح، والعيش المشترك بين أصحاب الديانات السماوية، والذي يجيء تأكيده باستمرار من قبل سياسة الأردن المعتدلة، إذ تؤكد المادة السادسة من القانون الأردني، بأن "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"، كما تكفل الدولة ضمن حدود امكاناتها توفير العمل، والتعليم، وبث الطمأنينة وتكافؤ الفرص للأردنيين كافةً دون تمييز أو تفضيل.

ويكمن دور الأردن ودستوره في صون منظومة التسامح، والتشجيع المستمر على إيلاء القيم الإنسانية حقها، وإعلائها فوق أي اختلاف من خلال ضمان الحرية الشخصية، وحماية الحق بالتمتع بإقامة الشعائر الدينية والعقائدية، مالم تخالف العادات المرعية في المملكة الأردنية الهاشمية، أو الآداب أو النظام العام، بحسب مادتها الرابعة عشر.

وقد انعكست مواد الدستور الأردني على دوره في إرساء، قيم التعايش والتسامح، وخطواته المدروسة في سياق مشروع "العيش والمصير المشترك"، ذلك أن الأردن انتهج تناول قضية "نشر ثقافة الوئام والتعايش" كمسؤولية وواجب سواء أكان ذلك في الأردن أو غيرها. إذ يحتل المواطنون المسيحيون على وجه التحديد موقعًا متميزًا ضمن المجتمع الأردني، وبكافة المستويات، لتدعمها بشكل مستمر المبادرات والخطابات الملكية، والسياسات المطبقة.

فقد ضمت عدة مبادرات دعمًا محوريًا لبنود ومواد الدستور الأردني كافةً، والمنادية بقيم التسامح وإعلاء المبادئ الإنسانية خاصةً، تركزت حول ثلاث مبادرات رئيسة، قاصدةً المجتمع الأردني و"الأسرة الدولية"، من رسالة عمان (2004) التي تربعت كأهم مبادرة عربية تعنى بقضايا "الآخر"، والكشف عن جوهر الإسلام القائم على السلام، والاعتدال، والمؤاخاة.

إضافةً لمبادرة "كلمة سواء"، (2006) التي وافق فحواها معظم الدساتير والقوانين التي اتفقت على أن الإنسانية أساس، والتسامح أسلوب حياة لا يتوقف عند الشعارات، برد راقي وواعي من قبل 38 داعية إسلامي، على خطاب البابا بيندكتس السادس عشر، الذي لم يكن بهدف إلى الرد بقدر ما كان هادفًا لتعزيز الأواصر بين الأخوة المسيحيين والمسلمين، وإيجاد أرضية مشتركة بين

الأخوة المسلمة والمسيحية مؤطرة ضمن مبادئ حب الله وحب الجوار. وتستكمل هذه الجهود بإطلاق القيادة الهاشمية للأسبوع العالمي للوئام بين الأديان، وكل تلك المبادرات ما هي إلا انسجامًا ودستور المملكة الأردنية الهاشمية الداعي لمواجهة الكراهية، من خلال ثقافة الحوار الإيجابي، والاحترام المتبادل، واستحضار كافة مقومات التسامح ردًا على كافة التصعيدات العالمية في الاتجاه المعاكس.

وعلى ذات السياق الذي يعمل عليه الدستور الأردني في نشر قيم التسامح، والتعارف وإعطاء الأقليات الدينية والعرقية كافة حقوقها وامتيازاتها، أكد الميثاق الوطني للعام 1991 على ضرورة ترسيخ قيم التسامح والموضوعية، واحترام معتقدات الآخر، وفي المادة التاسعة عشر من الدستور: "حق الجماعات في تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها"، مما يؤكد امتداد معايير التسامح للمجالات الأبعد من الأخلاقية لتقترب قد الإمكان لحقيقتها كـ "أسلوب حياة" وخطوة نهضة وتطور للدول.

ويستمر الأردن في خطوات دستورية جريئة خلال تطوره السياسي، والبرلماني في المنطقة بشكل مستمر من خلال تعزيز العلاقات الدولية المتوازنة قدر الإمكان، والتي تتأثر بطبيعة الحال كغيرها من الدول بمجريات الظروف السياسية والأحداث حولها، وفي العالم. لكنها لا تنفك تحافظ على استدامة خطاب التعايش والتسامح واحترام الآخر.

وسواء في الأردن أو غيرها من الدول، يبقى الرهان على الاستجابة لإرادة الشعب، وصون الاستقرار والأمن على أراضي الدول وفي عصب شعوبها، والقدرة على تشكيل الأنظمة السياسية، المتلائمة وسنة الحياة المحتمة بالتغيير والتطور، والإبقاء في كافة الأحوال على "دستور التسامح" واضحًا وبارزًا وحازمًا.

الفصل الخامس

في تعزيز قيم التسامح

"مبادرات عربية وإسلامية"

المطلب الأول

مبادرات التسامح الإماراتية

تشكّل الإمارات العربية المتحدة نموذجًا بارزًا لا يختلف عليه اثنان في مبادراتها الداعمة للقيم الإنسانية عامةً، وقيم التعايش والتسامح خاصةً، بمختلف أشكاله وقطاعاته، فقد اعتمد شعارًا رئيسيًا في سياسات دولة الإمارات الخارجية والداخلية، ونهجًا عمليًا توجه لتطبيقه وتفعيله وتطويره وتشريعه أجهزة الدولة، وبخاصة التسامح الديني الذي تضرب فيه الإمارات أروع الأمثلة باحتضانها الملايين من أكثر من مئتي جنسية حول العالم بعقائدهم وثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، لتضع الجميع في صورة واحدة سواء أمام القانون أو الخدمات، فضلًا عن دعوتها الدائمة إلى ترسيخ قيم العيش المشترك والحوار والتسامح والاحترام المتبادل بين مختلف الأديان والشعوب والأمم وتعزيز قيم المواطنة والتعددية الثقافية[165].

ولا يتوقف شيوخ الإمارات دون حصر، عن المضي على أساسات ونهج الوالد المؤسس، فيما يخص نشر ثقافة السلم لتحقيق الأمن المجتمعي والتسامح والحوار بين مختلف الشعوب والأديان والثقافات، وترحيبهم المستمر لاستضافة مختلف الملتقيات والفعاليات التي تعلي القيم الإنسانية والتآلف والتعايش السلمي في العالم، وذلك كلقاء سمو الشيخ محمد بن زايد حفظه الله مع أعضاء الأمانة العامة للمجلس العالمي للمجتمعات المسلمة، والذي يمثل المجتمعات المسلمة في الدول غير الإسلامية في شتى أرجاء العالم.

وثيقة الأخوة الإنسانية
(عقد محبة ورسالة سلام)[166]

يعيش العالم حالة مميزة، زاخرة بالتنوع من جميع النواحي، والأصعدة والمجالات والأساسات البنيوية سواءًا أكانت فكرية وثقافية، أم اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية، مشكلةً لبنات فسيفسائية وجدت منذ بزوغ البشرية، ذلك أن التنوع والتعدد والاختلاف هو أساس قام عليه خلق الكون، منذ أن شاء الله بناء الجمع الكوني على ذلك، وهناك آيات عدة في الكتاب الكريم تؤكد ذلك وتدعو إلى قيمه بل وتؤصلها، فقد قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآَيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ}[167]. فهي معادلة لا تحتاج براهين ولا تبحث عن أدلة. وحين أقر الإسلام بالتنوع فقد أنكر النزعة المركزية التي تريد تطويع العالم تحت منظومة "النمط الواحد"، جاعلةً منه قالبًا واحدًا ومنكرةً على الآخرين حق التمايز والاختلاف، قال تعالى: {... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً...}[168] فالله قد خلق البشر للتنوع والاختلاف، وخلق السبيل لتحقيقه من خلال حوار يرسخ قيم التوافق والتعاون[169]. وبذلك فإن الاختلاف هو حق، ولابد من وجود ما يكفله.

وفي هذا السياق، فقد تميز النموذج الإماراتي في دعم المبادرات الدافعة باستثمار "الاختلاف"، والشروع بوثبات مجتهدة، وفعلية، خدمةً لذلك. إذ لم تنظر للتعدد والتنوع إلا من حيث أنه ثروة، حتى باتت دولة الإمارات العربية المتحدة، أنموذجًا قويًا وبارزًا على المستوى العالمي، يعكس إرادة شيوخها وإصرارهم على نشر قيم التسامح والسلام والمحبة، انطلاقًا من أرض الإمارات السبعة، التي تضم أكثر من 200 جنسية، و150 قومية، تستعمل 100 لهجة من مختلف أبقاع العالم، وتحتضن بدفء المعابد والكنائس والمساجد، لتستقبل حتى في مساجدها، كجامع الشيخ زايد الكبير - على سبيل المثال لا الحصر - نقطة استقطاب الملايين سنويًا.

وحين رأت القيادة الإمارتية، ببصيرتها الفذة أن صورة التعدد الموجودة في الإمارات، ما هي إلا صورة مصغرة عن واقع العالم المعاش، وفي ظل استيعاب مخاض الأزمات والتحولات العالمية، أطلقت فبراير الماضي نداء للعالم وللإنسانية، من قلب عاصمة التسامح، وفي مستهل "عام

التسامح" بتوقيع "وثيقة الأخوة الإنسانية" بأيادي خيّرة من ممثلي أكبر قطبين للديانات في العالم، كباب أول تفتحه الإمارات نحو العالم داعية، لترسيخ قيم الوئام، والسلام، والمحبة، والتسامح، سيرًا على خطى الدين الإسلامي الحنيف بقيمه وتعاليمه السمحة، ثم استكمالًا لنهج الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ـ رحمه الله ـ، الذين أثبتوا للنهج وصاحب النهج عمق حبهم وإخلاصهم له. موقعين هذه الوثيقة، في أرجاء صرح زايد، الذي يحمل عبقه وتاريخه الدؤوب الباني والمؤسس على مبادئ الإنسانية والمساواة.

- ماهي وثيقة الأخوة الإنسانية[170]؟

"وثيقة الأخوة الإنسانية"، هي الوثيقة الصادرة عن "المؤتمر العالمي للأخوة الإنسانية"، المنظم من قبل مجلس حكماء المسلمين، تحت رعاية سخية من سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، وبحضور نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد. كما تم توقيع الوثيقة، من قبل البابا فرنسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، وشيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب في صرح زايد في قلب العاصمة الإماراتية أبو ظبي، وقد شهد توقيعها أكثر من 400 من قيادات وممثلي الأديان، وشخصيات ثقافية وفكرية من مختلف دول العالم.

وقد سلطت الضوء على ذروة القضايا، التي تلمس الوجدان البشري، مؤكدةً براءة الأديان من العنف والإرهاب. وفي حين مثلت "صحيفة المدينة"، قبل 1400 عام، في عهد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ دستورًا متكاملًا منظمًا للعلاقات، ومرسيًا لأركان العدل، بين كافة المكونات والطوائف المجتمعية، ومجذرًا لقواعد المواطنة، جاءت "وثيقة الأخوة الإنسانية"، كأول خارطة طريق للعصر الحديث باتفاق أكبر أقطاب الديانات في العالم، لتبرم أسمى عقد إنساني حقوقي. يؤكد ويتداخل مع الكثير من بنود صحيفة المدينة.

وفي ظل انتشار الأفكار المؤججة للصراعات، والتي تحاول نزع الازدهار وغرز "حرب عالمية ثالثة مجزئة"، واختطاف السعادة والتكافل المجتمعي، وسياقة المجتمعات نحو الضبابية والذخائر والدمار وخيبة الأمل، وتحريك خيوط العالم، جاعلةً من الإنسان والإنسانية ضحية أولى،

لتحقيق مآرب أخرى. تتصدر "وثيقة الأخوة الإنسانية" كإجماع مؤكد على ضرورة نشر الخيرية، وبتر أيادي العبث والدمار في مستقبل الأجيال الحالية والقادمة.

- ركائز الوثيقة وتحدياتها

بدأت الوثيقة بمفردات جياشة، تلامس العقل قبل القلب، بإعلاء أسماء المقهورين والمظلومين، لتقرن أسماءهم بمعاني الرحمة والعدل التي نادت بها كافة الأديان، كما استندت على عدة مبادئ تأسيسية تضمنتها بين طياتها، مثل أن "الله خلق البشر جميعًا متساوين في الحقوق والواجبات والكرامة، ودعاهم للعيش كإخوة فيما بينهم ليعمروا الأرض، وينشروا فيها قيم الخير والمحبة والسلام، ومن التأكيد على حرمة إزهاق النفس البشرية التي يوجع وطأة ظلمها، كإزهاق البشر كافةً، وإحياء أحدها بإحياء البشر كافةً، مما يعكس عظم قدر النفس البشرية، وضرورة السمو بها وإحيائها خلقيًا وفكريًا ونفسيًا، وعلى كل ما من شأنه.

كما دعت الوثيقة، بنظم من أسس الشريعة الإسلامية القويمة، كوقوف الناس بجانب بعضها الآخر ومؤازرتهم في الحق، وذود أذى عثرات الحياة عن بعضهم البعض بالمعروف والإحسان، ومن ضرورة التضامن مع البؤساء والفقراء والمهمشين ووجوب ذلك على المقتدرين والميسورين خاصةً. ذلك أن "الأخوة الإنسانية"، هو عقد يجمع بين بني البشر دون تمييز وتوحد طاقاتهم، مانحةً إياهم الحق الفطري الذي ولدوا عليه من الحرية، والعدل والرحمة، التي اعتبرتها الوثيقة أساس الملك وجوهر الصلاح.

وفي حين ارتكزت "وثيقة الأخوة الإنسانية"، على عدة محاور، مثلت لب مشكلات الأفراد حول العالم، فقد لمست الواقع وجعلت منه محطه انطلاق، ووضعت يدها على الجرح الذي يعد مصدر ويلات وآلام البشر في العالم. ومن أهم العوائق التي تحول دون تحقيق بنود الوثيقة، هو تغييب الضمير الإنساني، المقصي للأخلاق الدينية السمحة، وإبدال ذلك باستدعاء النزعة الفردية، والفلسفة المادية، التي تضفي على الشخوص صبغة تقديسية لا داعي لها، مما يؤدي لإعلاء المبادئ الدنيوية، وتجاهل المبادئ العليا والسامية.

وفي السياق ذاته تعاني المنظومة الفكرية والتركيبة الثقافية، من مقابلة التطورات في المجالات التكنولوجية والعلمية، بانخفاض سحيق للأخلاق الضابطة، وتراجع القيم الروحية والأخلاقية، ومهاجمة المؤسسة البنيوية الأسرية، والتقليل من دورها، وتنامي النزعات الفردية والأنانية والصدامية، والتطرف والتعصب الأعمى، وضعف الشعور بالمسؤولية الذي يعتبر دافعًا إنساني رصين للشروع في التطور والتطوير. وفي المقابل إن انعدام ذلك يشكل دافعًا للزج بالمجتمعات في كابوس التطرف والإلحاد واللادين، كما يسمح لجماعات التطرف بسياقة الأفراد من خلال شعاراتها المزورة، التي تنتهي بالتدمير الفكري، الذي يعد أساسًا لكل التحولات البشرية والمجتمعية، والعالمية.

- "وثيقة الأخوة الإنسانية"، من المسؤول؟

لم تستثن الوثيقة أيًا من العقلاء وأصحاب القلوب البيضاء المعطاء، منطلقةً من المسؤولية الدينية والأدبية، مما يعظّم الشعور بأهمية ومكانة هذه الوثيقة، إذ خاطبت كل من آمن بالله ولقائه وحسابه، وصنّاع السياسات الدولية والاقتصاد العالمي، إضافةً للمفكرين والفلاسفة ورجال الدين والفنانين والإعلاميين والمبدعين في كل المجالات. مما يعكس إرادتها القوية لتشمل كل "إنسان"، وتجعل من كلمة الحق هي العليا، فوق كافة الأفكار الشاذة.

- طموح "الأخوة الإنسانية" ووسائل تحقيقها

إن واقع ما تعيشه المجتمعات بفعل هذه التحولات العالمية، أصبح معوزًا بحدة لنقش خارطة بارزة المعالم، واضحة الاتجاهات معنية بالمسؤولية العالمية، والإرادة الملزمة الواعية للخطر الذي يحدق بالمجتمعات الآنية والأجيال القادمة، وبخاصة في ظل المحاولات المستمرة بإلصاق الأديان بالمفاهيم المغرضة، ولذا نادت "وثيقة الأخوة الإنسانية" بالوقوف على رأس "مأسسة الرهاب"، والكراهية الملصقة بالأديان، لتجديد الوعي السليم، وتبديد مصانع الخوف والميل للعزلة، اللتان تسخرا كمخطط حازم ضد روابط الوئام بين الأديان في كافة المجتمعات.

ويبرز طموح "وثيقة الأخوة الإنسانية"، من خلال ما تنادي به، وتدينه، فهي تطمح لإحلال عالم المحبة والوئام، الذي يخلو تمامًا من التهديد بعداد الحياة، والإبادات الجماعية، والعمليات

الإرهابية المؤرقة، والتهجير القسري المقيت، وقلق المتاجرة بالأعضاء البشرية، وقتل الأجنة الأبرياء (الإجهاض)، والموت "اللا" رحيم، وكل سياسة تشجع ذلك.

ومقابل ذلك، تسعى الوثيقة لإبرام مصالحة التآخي بين كافة بني البشر، مؤمنين وغير مؤمنين، وكافة من يحملون الإرادة الصالحة، ونشر أريج التعاون والتعايش، للوصول لسلام عالمي، دون استثناء، ولجعل الوثيقة شهادة لعظمة الايمان العميق بالله.

ومن ذلك تنادي الوثيقة بإجماع أصحاب الإرادة الصالحة، والنوايا القويمة، والمسلمون والمسيحيون، من كافة بقاع الأرض، بانتهاج ثقافة الحوار والتعاون المشترك، والتعارف المتبادل، مما يعني الوصول لنقطة انطلاق فكري مبني على الحوار الخلّاق، حاملًا عوامل التعاضد والتكاتف لا عوامل الفرقة والانقسام، وقائمًا على تقبل الآخر كمكون أساسي، يثري المجتمع بتنوعه ويدفع بعمليته النهضوية.

عرضت الوثيقة العديد من الوسائل التي يرتئيها قطبا الديانتين، بمثابة طوق نجاة للبشر كافةً، وللتشجيع على السعي في نشرها على المستوى العالمي. والمرتكزة على تكاتف أيدي الأخوة المسلمين والمسيحيين من أجل إنقاذ العالم، ولبناء خطة استراتيجية نقية للبناء الإيجابي، وتفتيت السلبية والتشنجات المشكلة لعوائق الخير وقيمه من مثل الفقر والحروب التي لا داعي لها في مناطق مختلفة من العالم.

وذلك من خلال العمل الجدي لغرز بذور ثقافة التسامح والتعايش والسلام، والتدخل العاجل والسريع، لإيقاف سيل الدماء التي تهدر ظلمًا. ووقف مسلسل الشناعة التي تولدها الصراعات والحروب، التي لا تترك خلفها إلا الهشاشة الأخلاقية، والتراجع المناخيّ، والانحدار الثقافي. والدعوة الجادة لإعادة التنقيب عن قيم السلام والخير والعدل والجمال والعيش المشترك الراقي، والعمل على إنعاشها وإعادة نبضها في أبهى حلة ممكن أن تكون.

وفي الحديث عن وسائل النجاة، والتطور وإحلال الحب بدلًا من الحرب، فقد انعكست حكمة القائمين على إعداد الوثيقة، حين جعلت الأسرة نواة مركزية للمجتمع، ومن ذلك يجدر العمل على إعطاء "نواة النواة" حقها وإفساح المجال لرفعتها وازدهارها واشراكها. إذ لا غنى عنها في مشروع إيقاظ الحس الديني، والبعد عن العبثية، عن طريق بناء حصانة أخلاقية تربوية يأسس لها منذ النشئ

والبدايات. فالاعتراف بحقوق المرأة وممارسة حقوقها السياسية، ضرورة ملحة، وسبيل في صون ثوابت عقيدتها، وكرامتها، مما يعلي من امكانياتها، ويساعدها في تأدية دورها الرسالي العظيم. وانسجامًا ونتاجًا لذلك، يمكن للأطفال الحصول على حقهم في التنشئة الأسرية السليمة، والتغذية والرعاية والتعليم. وصون طفولتهم من أي استغلال، وكل ذلك يستدعي وجود امرأة مصانة الحقوق. كما أشارت الوثيقة لأن حماية حقوق المسنين والضعفاء وذوي الاحتياجات الخاصة، والمستضعفين، ماهي إلا ضرورة دينية ومجتمعية لابد من توفيرها، بتطبيق حازم.

كما لابد من وضع حد لأسلوب استغلال الأديان، في تأجيج الكراهية، والاستخدام المصلحي، والتعصب والتقليد الأعمى، والجشب من كل من يستخدم اسم الله - عز وجل - في تبرير أعمال التشريد والقتل والجور، فالله الرؤوف الرحيم الرحمن، غني عن إرهاب الناس باسمه.

وقد نوهت الوثيقة لاعتمادها، واعتدادها بكل ما سبقها من وثائق عالميّة، كان لها الدور البارز في التنبيه لأهمية دور الأديان في بناء مشروع السلام العالمي، مؤكدةً على القناعة التي لا مجال للشك فيها، بأن كافة الأديان تدعوا للتمسك بقيم السلام، وإعلاء قيم التعارف المتبادل والعيش المشترك بكافة مستلزماته. وأن الحرية حق لكل نفس، اعتقادًا وفكرًا وتعبيرًا وممارسةً، والتعددية حكمة إلهية، لا تتنافى والثوابت الإنسانية، والعدل هو الأساس الرصين للحياة الكريمة، والحوار ونشر ثقافة التسامح هو وعاء احتواء المشكلات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية.

كما نوهت الوثيقة لواجب الأديان، والقيم الإنسانية الخلاقة، في حماية دور العبادة وأن كل ما يخالف ذلك من اعتداءات وتفجير هو خروج صارخ عن تعاليم الأديان، وانتهاك واضح لقوانين الدول، كما أن الإرهاب لا يمت للأديان بصلة، وهو تراكم خاطئ لنصوص دينية فهمت بطريقة خاطئة، ونتاج لسياسات التجويع والفقر، والبطش والتعالي، مع وجود تغطيات إعلامية، مما يشكل لنا بوصلة مرشدة للأسباب الرئيسة التي تحتاج لمعالجة ومواجهة صريحة.

ولترسيخ مفهوم المواطنة، من الأهمية بمكان، حيث تقوم على ترسيخ المساواة في الحقوق والواجبات، مساعدةً في التخلي عن "آفة نشر التطرف"، من شعور بالعزلة والوحدة، ونافية لوجود شعور التمييز بينهم، ذلك أن العلاقة بين الشرق والغرب ضرورة قصوى وفائدة مشتركة فيما بينهما، لا يمكن فصلها أو التخلي عنها، لوجود ارتباطات وأواصر أخوة منذ قرون فيما بينهما.

- أصداء وثيقة "الأخوة والتسامح"

منذ الإعلان عن وجود نية لتوقيع هذه الوثيقة التاريخية "وثيقة الأخوة الإنسانية"، لاقت إقبالًا وتشجيعًا عالميًا لما عكست من رؤية ثاقبة، وإدارة حكيمة، فانتشرت أصداء المحبة لتغلب أصداء الكراهية وعمليات التطرف، ولتحل محلها بمبادرات ومشاريع هادفة.

وبدأ تأثير ذلك منذ إرسال البابا فرنسيس، لرسالة المحبة والتحية، قبل زيارته أرض الإمارات، ووجدت تفاعلًا عالميًا كبيرًا من أتباع الأديان. وتعليقًا على الوثيقة فقد أثنت الخارجية الأمريكية، على زيارة البابا فرنسيس، حيث إنها تمثل لحظة تاريخية لدولة الإمارات، وتعكس تجسيدًا لرؤية المؤسس الشيخ زايد في التسامح. فقالت: "من الرائع أن تتزامن زيارة البابا فرنسيس مع فعاليات عام التسامح". لافتةً لما تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة من دعم للأقليات الدينية وحرية العبادة، وأوردت الوزارة: "تشعر الولايات المتحدة بالفخر إزاء دعم الحريات الدينية في دولة الإمارات وفي جميع أنحاء العالم".

من الجدير بالذكر الصورة التي أثبتتها الإمارات للعالم، حيث تعاضدت كافة جهات الدولة، لمساعدة الإخوة المسيحيون على لقاء البابا فرنسيس، في قلب أبو ظبي، ومن كافة إمارات الدولة، حيث وفرت لهم كافة الخدمات والتسهيلات، بكل حب وتكافل. مما نقش في تاريخ دولة الإمارات، وفي تاريخ التسامح والمحبة بين الأديان صورة لا يمكن أن يحل محلها أي من محاولات بث الكراهية والتطرف، مرسلةً عبق هذه الرسالة لكافة أرجاء العالم.

وانسجامًا مع هذا الحدث التاريخي، استكمل ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، خطواته المباركة كعادته، بإعلان تدشين كنيسة القديس فرنسيس ومسجد الإمام الأكبر أحمد الطيب في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، وقال الشيخ محمد بن زايد مغردًا على "تويتر": "وقعت وأخي محمد بن راشد وقداسة البابا فرنسيس وفضيلة الشيخ أحمد الطيب على حجر الأساس لبناء كنيسة القديس فرنسيس ومسجد الإمام الأكبر أحمد الطيب في أبو ظبي.. منارتان لإعلاء قيم التسامح والسمو الأخلاقي والتآخي الإنساني في سماء الإمارات". وكان قد سبق لنائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ محمد بن راشد، أن منح للبابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية وشيخ الأزهر، أحمد الطيب. "جائزة الأخوة الإنسانية" من دار زايد.

وتعددت آراء رجال الدين حول "وثيقة الأخوة الإنسانية"، فقال رئيس جامعة الأزهر، محمد حسين المحرصاوي: "هذا يوم تاريخي، إذ يشهد العالم أجمع تجمعا فكريا يعكس السمو الأخلاقي، لإقرار هذه الوثيقة". مشيرًا للأهمية المكانية لتوقيع الوثيقة، قائلا: "الإمام الأكبر من مصر وهي في أفريقيا، وبابا الفاتيكان من أوروبا، بينما تقع الإمارات في آسيا، وهذه دلالة على أن الأخوة الإنسانية لا تقتصر على مكان أو زمان أو عقيدة أو لون".، معتبرًا أن أحد أهم ما جاء في الوثيقة، هو رفض مصطلح الأقلية، بغض النظر عن الديانة، مشيرًا لإفادته "للتهميش"، مطالبًا باستبدال مصطلح المواطنة به، "كدعوة للاندماج الإيجابي في المجتمعات، والتأكيد على أن الجميع في الوطن هم مواطنون".[171]

أما الأسقف الألماني، توماس شيرماخر، مدير المعهد الدولي لحرية الأديان، فقد أشار لأهمية العمل المشترك بين المسلمين والمسيحيين، ذلك أنهما الأكثر انتشارا في العالم، "يجب على المسلمين والمسيحيين أن يعملوا سويا من أجل الأخوة الإنسانية في هذا العالم، ليحذو ملايين الناس حذوهم ونتمكن من بناء هذا العالم معا، ونحل المشكلات التي لدينا مثل الفقر والحروب التي لا داعي لها في مناطق مختلفة من العالم"[172].

أما عزيز حسنوفيتش، مفتي كرواتيا، فقد شدد على ضرورة اللقاء من حيث أنه يشكل فرصة جيدة، لبث رسالة السلام للعالم، داعيًا للبدء بصفحة جديدة، معنونة بالمحبة والسلام والتعايش. وأشار رئيس مؤسسة التفاهم العرقي في أميركا الحاخام مارك شناير، لضرورة تحويل هذه الفعاليات واللقاءات، لقوانين وتشريعات تطبق على المجتمعات، ليحدث الفرق المنشود، مشيرًا لجهود الإمارات من جعل كل عام هو عامًا للتسامح.

ومن الهند، وضّح الشيخ أبو بكر بن أحمد، الأمين العام لجمعية علماء أهل السنة والجماعة بعموم الهند، أن الحقيقي التسامح لا يعني أن يتخلى أبناء دين معين عن ثقافتهم ومعتقداتهم، بل بأن يكون لكل فرد ثقافته ودينه ومعتقداته دون أن يفقد احترامه للآخر، ليضيف رئيس المركز الأردني لبحوث التعايش الديني، الأب نبيل حداد، أن الكثير من المسلمين والمسيحيين "خرجوا عن النص".، مشيرًا لضرورة تنبه كل منهم إلى مسؤولياته، للشروع بالعمل، وتابع: "علينا أن نخرج من هنا ونحن نضع نصب أعيننا أنه يجب أن ننشر ثقافة جديدة وهي ثقافة الأخوة التي كانت محور هذا اللقاء.. يجب أن نأخذها معنا خارج جدران القاعات ونطاق الاجتماعات، ونحاول قدر المستطاع أن

ننشرها بين جيل الشباب بكل الوسائل المتاحة، وأن نتذكر بأن المسافة الأقصر لقلوب الناس هي بالحكمة والموعظة الحسنة"[173].

ومما لا شك فيه أن تأثير هذه الوثيقة يمتد في مطابخ القرارات، والصروح العلمية والأكاديمية والثقافية والتربوية، والمؤسسات الدينية وغيرها الكثير.

في أول زيارة للبابا فرنسيس للجزيرة العربية ولقائه بشيخ الأزهر، وما عكسته هذه الزيارة من فتح باب جديد بين أتباع الأديان، يهدف لنشر قيم للتسامح وتأصيلها بلا حدود، فإن الجهد الذي بذله البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية وشيخ الأزهر، أحمد الطيب. من أجل الخروج بوثيقة تاريخية تقف ضد الدمار والكراهية بقيم التسامح والعيش المشترك، هو اعتراف صريح بأن القضية واحدة، والهم الإنساني مشترك، مما يستلزم التحام القلوب والسواعد، للخروج من تشتت المعوقات، إلى فسحة الأمل المكللة بالأمن والسلام، والوئام، والمشبعة بقيم التسامح التي نادت بها الأديان كافةً.

ومن ذلك فلابد من السعي لتحقيق أبرز ما نادت به الوثيقة التاريخية، من نشر قيم التسامح والسلام، من الجميع على اختلاف مواقعهم ووظائفهم. وإن رسالة الإمارات السامية بما تحتضن من أغلبية مسلمة تتبعها الهندوسية، ثم المسيحية، ثم بوذية، ثم أتباع ديانات أخرى، وبما تقره في دستورها الاتحادي من حرية الدين، واحترامها للحق في ممارسة شعائرها التعبدية.

إن هذه المبادرة الكريمة، ما هي إلا انعكاس تصرف حكيم وواعي وذكي يقف في وجه محاولات تيارات التطرف، وداعميها، كما يعتبر لبنة أساسية في وجه المشاكل المحيطة بالمسلمين وغيرهم من اتباع الديانات، وبخاصة في ظل تعاظم المشاكل المتعلقة في الدين، إذ أن الإسلاموفوبيا تطور ليصبح الدينوفوبيا.

وبسم الله الأعظم الذي لم يدعُ إلا لكل معاني الخير والمحبة، وباسم الرحمة التي لم يخص الله بها قوم عن قوم، ثم باسم ما ضمت الوثيقة من أسماء، تذكيرًا بقدرهم المحفوظ، ومطالبةً بحقوقهم الإنسانية، لابد من اتخاذ هذه الوثيقة، قاعدة أساسية، وتغذيتها بما تستحق من جهود لخلق دليل متكامل يقدم للأجيال القادمة، مرتقيًا بهم للعيش في فسحة السلام والتعايش المدركة لبناء العلاقات على أساس الوحدة والعمل المشترك، والاحترام المتبادل، في ظل استيعاب مكنونات النعمة الإلهية في الأخوة الإنسانية المبنية على ثروة الاختلاف والتعدد.

المطلب الثاني
وثيقة مكة المكرمة
أصالة روحية وريادة فكرية

تندرج أهمية المبادرات من قدرتها على إدراك احتياجات الواقع ومستلزماته، واحترام خصوصيته وظروفه، وعدم إهمال المظلة الكبيرة الجامعة بكافة الأحوال، سواءًا تمثلت بالمجتمع بالنسبة للأفراد، أو بالعالم نسبةً للمجتمعات، ومن هذا الجانب استلهمت "وثيقة مكة" مكانتها، عاكسةً مستوى وعي حقيقي، واجتهاد في السعي توحيدًا لصفوف بني البشر، وتشييدًا لجسور الألفة والمحبة والوئام، وكل ذلك لغاية توحيد الإنسان.

أبرزت وثيقة مكة تأكيدها لاتحاد أصل الأديان كافةً، من خلال إعلان برائتها من براثن مستغليها وفلسفاتهم المقصودة لأهداف لا تمت للأديان بصلة، إذ لم ولن ولا يأمر دينًا أيًا كان بالقتل والتشريد والإيذاء، وإنما لبث الأمان والطمأنينة في القلوب، وذلك ما أثبته الكثير من أبناء الحضارة الإسلامية والإنسانية، والتي نحتضنها بين أيدينًا اليوم إرثًا وبرهانًا على امتداد الرسالة الإنسانية الراسخة، والتي لا يمكن أن تتوقف عند حاجز مختلق.

ومن ذلك فقد ضمت وثيقة مكة 29 أساسًا ومبدأً، متوسمةً بعظمة وقدْر الزمان والمكان اللتان أحاطا بها، مما عَزّز ورسّخ التأكيد على أهمية المرجع الروحي للعالم الإسلامي، وامتثالًا لقول الله: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...} [174]، وسيرًا على نهج الرحمة المرسلة للعالمين سيدنا محمد صلوات ربي عليه، عامةً والوثيقة المحكمة المعقودة عن المؤتمر الدولي حول قيم الوسطية والاعتدال، الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي الذي عقد في المملكة العربية السعودية.

وقد حظيت بنصيب وافر من إدراك احتياجات الواقع ومستلزماته، والتي برزت كأسلوب منتهج للإدارة الدينية السعودية، من خلال التكاتف، مع كبار القيادات الدينية المسلمة من شتى أنحاء العالم، في ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال الحقة التي تعكس رسالة الإسلام السمحة الخيّرة. الداعية للتسامح. إذ بدأت الوثيقة مشددةً على ضرورة إدراك التكريم الإلهي الذي منحه للبشرية جمعاء من التساوي في الإنسانية ومستلزماتها، إضافةً لرفض كل ما قد يشوب نقائها من شعارات مشبعة بالعنصرية، وراوية لعروق الاستعلاء الفاسدة، مبرزةً التعدديات كضرورة لاكتمال الفسيفساء الكونية التي لم تكن إلا بحكمة بالغة من الخلّاق العليم، ومتخذةً من التنوع الديني والثقافي هو البذرة الصالحة لشراكة وإنماء وازدهار "عالمي إنساني"، مرتكزٍ بالمرتبة الأولى على مبدأ "المحبة للجميع".

كما عكست الوثيقة مستوى الوعي الحقيقي، والسعي الجاد في توحيد صفوف بني البشر في سبيل تشييد جسور الألفة والمحبة والوئام، موحدةً الإنسان الذي وإن اختلف لونه أو لسانه، توحد مع أخيه الإنسان في الجوهر، فأصل الأديان كافةً هو واحد، وبذرة النهوض بأتباعها اتحادهم دون الالتفات للاختلاف إلا كأساس للائتلاف، والتلاحم، والتآخي، فالأديان كافةً تعلن براءتها من براثن مستغليها وفلسفاتهم المقصودة لأهداف لا تمت للأديان بصلة، إذ لم ولن ولا يأمر دينًا أيًا كان بالقتل والتشريد والإيذاء، وإنما لبث الأمان والطمأنينة في القلوب، وذلك ما أثبته الكثير من أبناء الحضارة الإسلامية والإنسانية، والتي نحتضنها بين أيدينًا اليوم إرثًا وبرهانًا على امتداد الرسالة الإنسانية الراسخة، والتي لا يمكن أن تتوقف عند حاجز مختلق.

ولما للتشريعات من سطوة حق، ومن كسر الظلم والعدوان، فقد نصت الوثيقة على ردع عوامل تشويه سماحة الأديان، من خلال تغدية أشواك الصراعات الدينية والإثنية، إضافة لاستمرار المضي الجاد في مكافحة الإرهاب والظلم والقهر، ودرء كل ما انتجته الأحداث العالمية من صور وأفكار مغلوطة، ونمطية منحرفة، رفضًا لاستغلال بني البشر، ووقوفًا جادًا لنصرة القضايا العادلة، وصدًا للمحاولات الحثيثة من بعض الدول الداعمة للإرهاب في التدخل بشؤون الدول، والنخر في أساساتها، فتحًا لنوافذ الإرادة لإدخال التجارب الناجحة لحيزها، والاستفادة منها.

وذلك ما يمكنها لتصبح الأقدر في مواجهة كل ما يواجهها، ببناء جيل محصن غير قابل للانصهار والذوبان، معتزًا بهويته مفتول عضلات الدماغ قبل أي شيء آخر، محتضنًا لاهتمامات

شبابه ونسائه وأطفاله، وساعيًا بدأب لتحويلها لمقدرات وثروات عالمية، وإبان ما شهدته المملكة العربية السعودية، من ثلاث قمم خليجية عربية إسلامية، تأكيدًا للاعتصام والالتزام بحبل الله في مواجهة تحديات الفتن الطائفية والمذهبية، وكل محاولات تهديد أمن وسلامة البلدان، وتشويه صور التسامح التي بني عليها. لتمثل إعلان لإعلاء الحق وصافعًا للشر ومحاولات تمزيق أسس الإنسانية، ورافعًا راية المحبة، ومعلنًا وقت البناء والنهضة المرتكزة على حب الأوطان ونصرة "كل" بني الإنسان، دون تمايز أو تفريق. ومثلت محاورها أبرز ما أجمع عليه العلماء والشخصيات الإسلامية[175].

المطلب الثالث

وثيقة التسامح الفقهي والإفتائي

انطلقت معظم المبادرات التي تسير باتجاه جديد، من الأرضية الفكرية للفئة المقصودة من المبادرة، دافعةً بكم قيّم، وفريد النوع لتشكل مجتمعةً، بناء رصين لمنظومة تسامح عالمية، وهذا ما اعتمدت عليه وثيقة التسامح الفقهي والافتائي[176]، متحسسةً بصرامة العوز الحقيقي في مجال التأهيل الفقهي ودور الإفتاء، وإبراز صورة ما يجب أن يكون عليه رجل الدين، والعمل على استيعاب حجم المشكلة، والأثر المترتب عليها، ومن ذلك مثلت الوثيقة استكمالًا متناغمًا للجهود، وقيمة حقيقية في الإضافة للنموذج العام الذي يضم كافة المبادرات، باعتبار كل منها مفصلًا مرنًا في جسد المشروع العالمي للتسامح، وإعلاء القيم الإنسانية، حيث بدأت الوثيقة بقيمة الرحمة، العاملة على تعزيز تقدير الاجتماع الإنساني، حيث أنه أحد أبرز احتياجاتها، إضافةً للسعي لمعالجة المشكلات المعاصرة، كما تستدعي شمول التسامح للخلاف في الأصول والفروع، ونبذ التعصب، وكذلك مراعاة حال الأقليات المسلمة.

ساهمت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم،- ومقرها القاهرة- بعدة مجالات وخطوات دافعة بتحقيق ما فيه خيرية الإنسانية، مثل "إعلان القاهرة"، و"ميثاق الإفتاء العالمي"، متوجةً جهودها مؤخرًا بإطلاق "وثيقة التسامح الفقهي والإفتائي"، إنفاذًا لأهداف مؤتمرها الخامس الذي انعقد موسومًا ب "الإدارة الحضارية للخلاف الفقهي"، إذ يتم تقديم الإنجازات الواعية التي تراعي الظرفية الزمكانية، ذلك أن الحالة الحضارية والثقافية للمجتمعات المعاصرة وما شابها من تأرجح بين الانضباط والفوضى، والتجديد والتقليد، والتقدم والتأخر وغيرها الكثير من التحولات، أثرت بشكل مباشر على الشأن الفقهي والافتائي في العالم الإسلامي، زادت من حدة التعسف في

إلقاء الأحكام، وتأجيج الكراهية والميل إلى العزلة المشحونة بعدم التقبل، وضاعفت من الحاجة لتقديم الواجب حلًا لما يواجهه العالم الإسلامي من موجة تعصب مذهبي، يهدد من تماسك اللحمة المجتمعية والوطنية، ومواجهةً للمحاولات المتكررة التي تستهدف محاور الاختلاف الفقهي، لجعله بؤرة بث للكراهية وتغذية التطرف. كما سعت هذه الوثيقة لخلق تجربة استثمار فكري، يسهم في التقدم القانوني والاجتماعي، والأخلاقي وينضح من معين التجربة المذهبية.

وفي عرضها للقيم التي بنيت عليها، فقد أشارت الوثيقة لجعل قيم "الميثاق العالمي للفتوى" أساسًا لبنائها هذا، وقد ضمت بين طياتها العديد من القيم التي تشكل مجتمعةً، بناء رصين لمنظومة تسامح عالمية، حيث بدأت بقيمة الرحمة، العاملة على تعزيز تقدير الاجتماع الإنساني، حيث أنه أحد أبرز احتياجاتها، إضافةً للسعي لمعالجة المشكلات المعاصرة، كما تستدعي شمول التسامح للخلاف في الأصول والفروع، ونبذ التعصب، وكذلك مراعاة حال الأقليات المسلمة.

كما دعت الوثيقة للالتزام بالأمانة والمسؤولية، في حفظ التراث الفقهي والإفتائي، من خلال فهمه السليم وتحديد ما يُعتَمَد منه في عصرنا، واستثمار مادته الغنية، للرقي بالمجتمعات الإنسانية، ومواجهة تحدياتها، وعلى رأسها التعصب والتطرف، كما حثت وثيقة التسامح الفقهي والإفتائي على تقدير العلم والعلماء، من خلال الاعتداد بالمذاهب ومصادرها الأصلية والفرعية، واحترام العلماء المعتمدين فيها، وحسن الظن بهم، إضافةً لضرورة احترام المؤسسات العلمية للمذاهب دون تحيز أو تمييز، واتباع المعارف والعلوم المعنية بإدارة الخلاف.

وحمايةً للمستفتي والمجتمع من الآراء الشاذة والأفكار الشاردة، فقد دعت الوثيقة للتخصصية، والتعايش السلمي الذي بدوره يعتبر فيصلًا بين الاختلاف والخلاف المذهبي، وبوصلةً لإدارته ومنبرًا لبث أخلاقياته، ودافعًا بالرقي الإنساني، وداعيًا للاعتداد بالمواثيق والمعاهدات الدولية المتفق عليها.

كما دعت الوثيقة للالتزام بالوسطية، من خلال التيسير ورعاية المصالح ومراعاة المقاصد وإدراك الواقع، وغرس روح الانتماء الوطني، ونبذ التعصب، ومراعاة حاجة الأقليات، إضافةً للحفاظ على الهوية: وتستدعي تقديرًا للتنوع الثقافي، وإذكاءًا للولاء للوطن، وحفاظًا للتراث الإسلامي، وبلا شك فإن الوثيقة لم تنسى الإشارة لضرورة احترام الخصوصيَّة، وتشجيع الاجتهاد والتجديد، من خلال استثمار الاختلاف في تجديد الخطاب الديني، واستثماره في الرقي الإنساني؛ مع

مراعاة المواثيق الدولية المتفق عليها والاستفادة من مبادئها العامة عند الاختيار الفقهي والإفتائي مع النظر الواعي للمقاصد وفقه الواقع وترتيب الأولويات.

وأما عن مبادئ الوثيقة، فقد ضمت 23 مبدأً، لا يخرج أحدها عن سياق المساهمة الفاعلة في تعزيز قيم التسامح والتعايش ذكرت تباعًا في ملحق الكتاب الذي يضم الوثيقة.

المطلب الرابع
كلمة سواء
عقد أخوة والتزام محبة

ركزت الكثير من المبادرات على قضايا المسلمين، والإسلام، واسترسلت بعضها في تكرار المواضيع والمجالات حتى باتت كخط سير في الدائرة ذاتها، وهذا لا يتلاءم مع المجريات المستحدثة للعوالم الصغيرة "المجتمعات"، ضمن نطاقها الأوسع، وبخاصة أن المتغيرات تفرض أفكار لا بد من موائمتها، أو مواكبتها، أو تفهمها واستيعابها، فكيف إذا ما كانت تمثل عماد العلاقات الإنسانية، ونافذة التفاهم بين أفراد المجتمعات؟

وفي إطار الاستيعاب المذكور فقد تقدمت هذه المبادرة الهامة[177] شخصية دينية، سعيًا لإيجاد أرضية مشتركة من المحبة والتعاون بين الإخوة المسيحيين والمسلمين، تُبنى عليها أواصر المحبة القائمة على احترام "الإنسانية"، ولترسيخ قيم التفاهم والتسامح وتعزيز سبل الحوار، للوصول لسلام عالمي، وتعايش يتجلى في أبهى صوره، بين كافة بني البشر، والرموز الدينية المقدسة للأديان. وقد نتج عن "كلمة سواء" أن أُعلن في عام 2010م عن فكرة مبادرة أسبوع الوئام بين الأديان، مما يجعل منها مادة خصبة للاستثمار على مر الأزمان، وإدخالها كـ "وثيقة إدراك"، في الصروح العلمية والأكاديمية، وغيرها من مجالات الحياة.

ولابد من أن بناء الأرضية المشتركة، وتعزيز أواصر التسامح والمحبة بين المسلمين والمسيحيين، ليست "بهرجة أخلاقية"، ولا إجراء تنفيذي، إذ أن ديانتي المسيحية والإسلام، هما الأول والثاني، من حيث عدد الأتباع عالميًا، فيزيد على ثلث العالم وخمسه على التوالي. مشكلان معًا أكثر من 55٪، من عدد سكان العالم، مما يجعل أطر العلاقة بين مجتمعاتهما، من أهم أسباب

وأدوات تنفيذ خطة السلام، وإحلال قيمه بدلًا من الكراهية والتطرف والعنف، ليجيء إجماع 178 قامة وشخصية دينية بارزة، من سنة وشيعة وعرب وعجم، من بينهم سمو الأمير غازي بن طلال، المبعوث الشخصي، والمستشار الخاص لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، رئيس مجلس أمناء مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي في الأردن.

وجاءت ثمرة هذه الجهود في الرابع من نوفمبر عام 2008، بانعقاد أول اجتماع للمنتدى الكاثوليكي - الإسلامي الدائم، إذ بني موضوعه على "حُب الله وحُب القريب". وتفرع باحتوائه عدة مجالات مثل "الأسس اللاهوتية والروحانية" و"الكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل". ودعت هذه المبادرة كلًا من الكاثوليك والمسلمين، لتأمين التربية القويمة السليمة على قيم الإنسانية والمدنية والدينية، والأخلاقية للآخر، والإمعان في دقة المعلومات الواردة قبل إطلاق الأحكام على الديانات الأخرى، وبناء صور عنها.

رسالة مفتوحة ونداء من علماء المسلمين

جعلت هذه الرسالة من أساس الأديان، نقطة انطلاق محورية، من حيث وحدانية الإله الواحد، وحب الجار، على اعتبارها أرضية مشتركة، بين الإسلام والمسيحية، مستشهدةً بآيات من القرآن الكريم، وأحاديث نبوية شريفة. مؤكدة على تلك النقاط والقيم العظيمة، مثل قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ}[178]، وقول النبي المصطفى - صلى الله عليه وسلم -: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه (أو قال): لجاره ما يحب لنفسه"[179]. كما دعا المسلمون خلال "كلمة سواء"، إخوتهم المسيحيين للتلاقي والاجتماع على الأسس المشتركة، بادئةً بمبدأ "حب الله"، سواء أكان في القرآن الكريم أو الإنجيل العظيم.

إذ يتألف جوهر العقيدة الإسلامية من "الشهادتين"، باعتباره الشرط اللازم للدخول في الإسلام، إضافةً لكون القول ب: "لا إله إلا الله"، من أفضل الذكر كما ورد في السنة الشريفة، واستشهادًا بعدة آيات من الذكر الحكيم، ضمنتها "كلمة سواء"، تحت هذا الباب، فإن النفوس بتصوير القرآن، لها ملكات ثلاث من عقل أو ذكاء عامل على فهم الحقيقة، ومن إرادة توظف في حرية الاختيار، ومن عاطفة، جبل عليها الإنسان تجعل منه مخلوقًا محبًا لقيم الخير والجمال. كما يعتبر

"حب الله"، الوصية الأولى والعظيمة في الإنجيل، والتي على اختلاف صيغها وتعددها إلا أنها اجتمعت على الأمر بحب الله بصورة تامة بكل ما في الإنسان من طاقة قلبية، ونفسية.

كما يدعوا الإسلام لحب الجار والاتجاه بالرحمة مع الشعور به، واعتباره جزءًا لا يتجزأ من إيمان الفرد، وفي الحديث عن الإيمان فإن الرفق بالجار، والإحسان إليه، حتى لو صاحبه أداء الصلوات الخمس، فإن ذلك لا يعد كافيًا مالم يصحبه شيء من التضحية والكرم، يقول الله تعالى: {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}[180]. كما يضع الإنجيل، حب الجار في مرتبته الثانية، بعد حب الله، فقد جاء فيه[181]: "هذه هي الوصية الأولى والعظمى/والثانية مثلها. "تحب قريبك كنفسك. بهاتين الوصيتين يتعلق الناموس كله والأنبياء".

المطلب الخامس
إعلان مراكش

تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب؛ وبتنظيم مشترك بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ومنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة (الإمارات العربية المتحدة) أيام 14 إلى 16 ربيع الثاني 1437هـ/25 إلى 27 يناير 2016م تأسس هذا الإعلان، اعتبارًا لأوضاع وتحولات العالم الإسلامي، الناتجة عن توظيف العنف والسلاح، وايثار الخلاف والنزاع وفرض الآراء، كما بزغت هذه المحاولة الناجحة، من رحم المعاناة التي تشهدها المجتمعات الضامة للأقليات الدينية، من استبعاد وعزلة وتهجير وامتهان للكرامة. ذلك أن "المخالفات" والجرائم الإنسانية قد حاولت التخفي وراء العديد من الدوافع، وقد ارتكبت زورًا وبهتانًا باسم الشريعة الإسلامية، واعتبر إعلان مراكش[182] بمثابة رد فاعل في مجال استيعاب المسؤولية الإنسانية، وبخاصة الموضوعة في أعناق العلماء، وبوصلة حساسة تفصل بين محاولات التطرف والإرهاب، وتذهب لإحلال معايير السلم والتعايش وإحياءًا المعاني والقيم الإسلامية الحقة.

وهدف الإعلان لإنتاج إطار شرعي، ينظم ويوضح حدود المواطنة التعاقدية. التي تعتبر حلقة رصينة للمصالحة والموائمة، فيما بين الانتماء الديني، والدولة الوطنية المعاصرة، وهو مشروع يحرص على إنجازه العلّامة الشيخ عبد الله بن بيه، منذ عقد من الزمان، ويطمح لوضع تصوّر مؤصّل للمواطنة في الدولة الوطنية ذات الأغلبية المسلمة، وتصوّر يوافق التراث الإسلامي، "الإحياء التاريخي لوثيقة المدينة المنورة"، ليكون متوافقًا أيضًا مع السياق الحضاري المعاصر "إعلان حقوق الإنسان والدساتير الوطنية والمواثيق الدولية"، ومن الجدير بالذكر أن الأبعاد القيمية والمنهجية لهذه الرؤية، لاقت نضوجها في "إعلان مراكش، إذ نتج عنه قفزة نوعية فريدة، ونقطة

تحول في الثقافة العربية والإسلامية، وعكس وقفة جادة مجددة مع النص الديني، مع التراث في تجلياته في التسامح والوئام والتعايش، مجسدًا الدور الحقيقي لرجل الدين تجاه التراث، ونصوصه الدينية وتجربته التاريخية، من خلال البحث عن الأسس السليمة للتعايش ونبذ العنف والكراهية.

وقد عمل هذا الإعلان على التذكير بعدة مبادئ، كلية وجامعة، مثل أن للبشر تكريمًا إلهيًا بعامل جامع، رغم اختلاف أجناسهم، وألوانهم، ولغاتهم، ومعتقداتهم، وأنه يقتضي منح حرية الاختيار، انطلاقًا من قوله تعالى: {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...}[183]، وقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لأَمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[184].

كما لفت إعلان مراكش، مذكرًا بأن الاختلافات أيًا كانت لا تبطل حقيقة الأخوة الإنسانية، حيث أقام الله تعالى الأرض وخلق من فيها على مبدأ العدل، جاعلًا منه معيار وأساس التعامل بين البشر، ولمّا وجب إيجاد ما ينظم العلاقة فيما بينهم، برز السلم من صلب الأديان، ليكون أعلى مقصد من مقاصد الشريعة في الاجتماع البشري، يقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً...} [185]، أضف على ذلك أن الله تعالى بعث سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - ليكون رحمة للعالمين، ولنشر رسالة الإسلام الداعية للبر والإيثار.

وقد أشار الإعلان لما دعت له الشريعة الإسلامية، من وجوب الوفاء بالعقود والعهود والمواثيق، الضامنة للسلم والتعايش بين بني البشر، معتبرًا "إعلان مراكش" أن "صحيفة المدينة" هي الأساس المرجعي المبدئي لضمان حقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي. ذلك أن الصحيفة التي أقرها سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - ماهي إلا جوهر مجسد للكليات القرآنية والقيم الإسلامية الكبرى، وهي ثابتة عند أئمة الأمة الأعلام.

وأوضح الإعلان، أسباب تفرد "صحيفة المدينة"، التي تضمنت في بنودها الكثير من مبادئ المواطنة التعاقدية، كحرية التدين، وحرية التنقل والتملك ومبدأ التكافل العام ومبدأ الدفاع المشترك، ومبدأ العدالة والمساواة أمام القانون، عما قبلها وما بعدها في تاريخ الإسلام والتاريخ الإنساني، إذ أن نظرتها الكونية للإنسان مبنية على اعتباره مكرمًا دون الإشارة لأكثرية ولا أقلية، بل تشير لهم باعتبارهم مواطنين، إذ لم تبنى على حروب وصراعات؛ بل هي نتيجة عقد بين جماعات متساكنة ومتسالمة.

كما أن الوثيقة لم تخالف النصوص الشرعية في أي منها، ولم تكن منسوخة، وضمت التجسيد الحقيقي للمقاصد العليا للشريعة والقيم الكبرى للدين؛ فكل بند منها إما رحمة أو حكمة أو عدل أو مصلحة للجميع.

إن مجريات ونتاج السياق الحضاري المعاصر، يبرز "وثيقة المدينة" كأفضل مرشح ناهض بتقدم المسلمين - مع عدم إنكار وجود غيره من الأنظمة السابقة - وأساسًا مرجعيًا للمواطنة، إذ تعكس الوثيقة صيغة مواطنة تعاقدية، ودستور عادل لمجتمع تعددي أعراقا وديانة ولغة، ليبقى متضامنًا، وليتمتع أفراده بالحقوق نفسها، ويتحملون نفس الواجبات، وينتمون -برغم اختلافهم- إلى أمة واحدة.

ومما عاظم من أهمية التشبث بمقاصد "صحيفة المدينة"، ما جاءت به من تناسق فيما بينها والدساتير الوطنية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، ومنسجمةً مع ميثاق الأمم المتحدة، ولواحقه كإعلان حقوق الإنسان مع مراعاة النظام العام.

وفي سياق تصحيح المفاهيم وبيان الأسس المنهجية للموقف الشرعي من حقوق الأقليات، فقد أشار "إعلان مراكش" في مبادئه، إن الموقف الشرعي، مرده إلى مجموعة من الأسس المنهجية التي يعد جهلها أو تجاهلها السبب في الخلط والالتباس وتشويه الحقائق المذكورة بالتفصيل في ملحق الكتاب الذي يضمها كاملةً.

وبناء على الأسس السابقة، فقد تقدم العقلاء والعلماء من القائمين على إعلان مراكش بدعوة، علماء ومفكري المسلمين، للنظر في تأصيل مبدأ المواطنة، الحاضن للانتماءات على اختلافها، من خلال الفهم الصحيح والتقويم السليم للموروث الفقهي، والممارسات التاريخية، وباستيعاب تحولات ومتغيرات العالم. كما يبرز دور المؤسسات العلمية والمرجعيات الدينية، في القيام بمراجعات مسؤولة لا مترددة، تنظر للمناهج الدراسية، سعيًا للتصدي لأخلال الثقافة المأزومة، التي تعتبر الجذر المغذي للتطرف والكراهية، وشعلة الحروب والفتن، وتفتيت روابط الوحدة في المجتمعات.

كما ضم هذا الإعلان القوي والمتكامل عدة نواحٍ لم تغفل عن دعوة الساسة وصناع القرار، للزوم اتخاذ التدابير السياسية والقانونية، الدافعة بعملية تحقيق المواطنة التعاقدية، ودعم الصيغ والمبادرات الهادفة لتوطيد أواصر التفاهم، والتعايش بين الطوائف الدينية في الديار الإسلامية.

أما نخبة المثقفين والمبدعين وهيئات المجتمع المدني، فأشارت لواجبهم بتأسيس تيار مجتمعي رصين يعمل على إنصاف حقوق الأقليات الدينية في المجتمعات المسلمة، ونشر الوعي بذلك، من خلال تهييئ التربة الفكرية والثقافية والتربوية والإعلامية الحاضنة لهذا التيار.

كما على مختلف الطوائف الدينية، التي تتشارك العيش على نسيج وطني متحد أن تعمل بما أوتيت من قوة لمواجهة وتفتيت صدمات الذاكرة الناشئة من التركيز على وقائع انتقائية متبادلة، ونسيان قرون من العيش المشترك على أرض واحدة، وإلى إعادة بناء الماضي بإحياء تراث العيش المشترك، ومد جسور الثقة بعيدا عن الجور والإقصاء والعنف. وأما ممثلي الديانات والطوائف والملل، فهم من تقع عليهم مسؤولية التصدي لكافة أشكال ازدراء الأديان وإهانة المقدسات وخطابات التحريض على الكراهية والعنصرية.

الفصل السادس

الأخلاق مادة الإنسان الأولى

المطلب الأول
تجارب نسوية رائدة في التاريخ
زينب النفزاوية[186] (زوجة الملوك)

يبرز التسامح في حياة زينب النفزاوية كفضيلة، مرافقة لكافة جوانب حياتها، كما أنها امتازت بصفات وقيم إنسانية لا يمكن اجتماعها مع من لا يمتلك التسامح في تكوينه الفكري، مستلهمًا منه السبل المناسبة في تصريف شؤونه كافةً. وقد ساهمت عدة عوامل في تشكيل شخصية النفزاوية الفذة، إذ تأثرت بلادها بفلسفة ابن رشد التي تناغمت هي الأخرى مع عصب ثقافة التسامح الحقيقية المتداخلة تداخلًا سليمًا من حيث التنظير والممارسة، معليةً تلك الفلسفة من مكانة النساء وموقعهن الذي تعدى أطر الحياة الاجتماعية.

فقد تجاوز دور نساء الغرب الإسلامي بشكل عام الأدوار التقليدية المنوطة على عاتقهنّ، دون السماح بالتفكير بهن وباحترام قدراتهن التي أسست لبناء دول وفتحت بحكمتها وحنكتها فتوحًا، كزينب النفزاوية، قافزةً عن قواعد الاستثناء المجحفة، وتاركةً بين طيات التاريخ إثباتًا رسميًا لما لنظيراتها في العالم من أفق يشغلنه في الساحة الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والتربوية، وغيرها، من الأساسات التي لا تكمل المجتمع وحسب بل تشرف على بنائه في المراحل الأولى قبل أن يطلق عليه مسمى أو صفة "رجل". وقد قيل في النفزاوية: "لا مراء أن زينب شغوفة بالسياسة: تهوى الخوض في الحسابات وإحكام الخطط، ركوب الحِيلة، السيطرة، السؤدد، النصر وقد تلجأ للضرب أحيانا، ولئن كانت تتوسل بكل قواها من أجل تحقيق طموحها، فأكثر ما تكرهه هو الجشع الذي تقرؤه في عيون الرجال. منتهى أملها أن تشارك في صنع جزء من التاريخ. وحده يوسف بن تاشفين يفهم سلوكها"[187].

وتبرز النفزاوية بين صفحات التاريخ الذي يتناول الحديث عن العظيمات من النساء، إذ شكلت رمزًا نسويًا مغربيًا، رفيع المستوى، بحكمتها وسياستها الفذة. حتى قال عنها ابن خلدون: "إحدى نساء العالم المشهورات بالجمال والرئاسة". إذ كان لها دور كبير في إرساء الدولة المرابطية عندما كانت زوجة يوسف ابن تاشفين (454 هجرية). وقال عنها ابن الأثير إنها "كانت من أحسن النساء ولها الحكم في بلاد زوجها ابن تاشفين"[188].

رغم شح المعطيات عن شخصية زينب النفزاوية وحياتها الكاملة، بسبب تجنب السرد التاريخي المتعلق بالحديث عن النساء بمن فيهن البارزات، إلا ن النفزاوية تركت بصمة واضحة أينما حلت خلال فترات زواجها، من الملوك الأربعة، رغم تميز حكمتهم ومقارعتهم أعاصير السياسة والحروب، فقد عرفت برجاحة عقلها، وحكمتها ونباهتها. حتى أرجع كثر ممن عاصروها سبب فتح البلاد وتكاثر الإنجازات لها، إذ تشير العديد من المصادر التاريخية، إلى أن الفضل يعود إلى زينب النفزاوية زوجة يوسف ابن تاشفين، في بناء دولة المرابطين التي حكمت المغرب الأقصى وبلاد الأندلس، وأن هذا الأخير كان لا يقدم على أمر دون استشارتها[189].

وبحسب كتاب الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، فإنه: "لما صارت زينب زوجًا ليوسف، استخدمت كل ما تملك في سبيل دعم مكانة زوجها (...) وقد أشارت المراجع إلى النصائح التي أسدتها زينب إلى زوجها يوسف بن تاشفين مع المعونات المادية التي قدمتها له حتى استطاع أن يثبت أقدامه في مقعد الحكم واستطاعت زينب بهذه الوسيلة أن تتمكن من قلب زوجها وتصير لها الكلمة في البلاد".

وقد شكل السياق التاريخي، لبنة أساسًا مركزية في بناء شخصيتها القيادية، وتكوين فكرها الاستراتيجي، المتميز بنباهته، وقد شهد لها إنجازها الملموس في بناء دولة قوية واجهت كافة حركات التمرد التي طغت على أوضاع منطقة شمال إفريقيا، وبخاصة بعد سقوط الدولة الأموية في الأندلس وتأسيس الممالك، وتجاذب الحكم بين الفاطميين والعباسيين بالمغرب الأقصى، إذ شهدت تلك المرحلة اضطرابًا واضحًا على الظروف، وعلى طبيعة الأفراد الذين رجعوا للقبلية والعصبية، بعيدًا عن روح الإسلام النقية، ورسالته الحضارية السامية، حتى كاد يصل الأمر - أحيانًا- للاعتداء على مواكب الحجاج، فتعتدي كل قبيلة على المناظرة لها، ولا تتقبل الآخر ولو اختلف عنها في فروع الفروع، ليبرز هنا دور النفزاوية الأصيلة التي أسست لدولة قوية بعيدة عن "الترهات

الفكرية" المستجدة، ولذا تجد زوجها "أبو بكر بن عمر اللمتوني"، يرجع لمشورتها ويأخذ برأيها في أغلب الأحيان، والذي حين اضطر للطلاق منها أوصاها بمن يتزوجها بعده، حرصًا على صونها وضمانًا لاستمرارية مشاركتها في قرارات البلاد، فقال لها: "والله إن فراقك لأثقل علي من مفارقة نفسي، ولكني ذاهب إلى صحراء قاحلة، وجهاد في سبيل الله، لا أستقر في مكان، ولا أدري ما يصنع الله بي، وإن امرأة في مثل حسنك وجمالك ليعز علي أن أعرضها للمهالك، وإني لمطلقك على كره مني، وإنه الحلال الذي كرهه الله لنا، وإن مثلك لا يليق بها أن تبقى بلا بعل، وإني أرى أن تتزوجي ممن هو كفؤ لك، فإذا انقضت عدتك فتزوجي من يوسف بن تاشفين فإنه ابن عمي وخليفتي في غيبتي"[190]. ومن ذلك فقد خطت النفزاوية ذات الاسم الواضح في التاريخ، والجهد البارز في سطوره، فهي من عرفت بالحزم، وامتازت بالهيبة، والحكمة، وصنعت العظماء، ومنهم أمير المسلمين وسادس الخلفاء الراشدين، حيث دانت له جل بلاد المغرب الكبير وبلاد الأندلس. وكان زوجها بن تاشفين لا يتردد بالثناء عليها، أمام الملأ، ذاكرًا فضلها عليه في فتح بلاد المغرب وتوسع دولة المرابطين[191].

التسامح بمفهوم سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الشيخ زايد بن سلطان (أم الإمارات)[192]

لابد أن قيمة التسامح لدى الشيخة فاطمة بنت مبارك، أخذت إحدى أميز جوانبها في السمو بالقيم الإنسانية، واتخاذها سلاحًا دائمًا ضد كافة السلبيات التي قد تظهر في المجتمع، وذراع أيمن لزراعة الخير والأمان والطمأنينة كقيمة وسلوك في المجتمع، موجهة وناشرة من خلال المبادرات والأنشطة التي تبثها في المنظومة السلوكية والفكرية، رسائل وصلت للعالم أجمع.

قدمت الشيخة فاطمة بنت مبارك من خلال إنجازاتها، امتدادًا وفيًا لرسالة الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله في إعلاء القيم الإنسانية، وبث روح التسامح لأوسع نطاق، والتشديد على محورية دور الشباب في كافة مجالات بناء الإنسان، وبناء الدول.

وبالإشارة لأن القيم الإنسانية امتداد للقناعات الثابتة في المنظومة الفكرية، فقد عملت ـ على سبيل المثال ـ الشيخة فاطمة عام 2010على التأسيس لمشروع القيم الإنسانية بشكل عام من خلال صناعة قادة في مجالات العمل التطوعي، والعطاء المجتمعي، والتسامح الإنساني، ثم استثمار خبراتهم وتنميتها على مستوى عالمي، وبعدد يتجاوز العشرين مليون طفل وامرأة، دون أدنى تفكير

بما يتخذه الجماعات المتطرفة كحجج لإيذاء جو التعايش وتعكيره، إذ تتجاوز مكانة الإنسان من منظور الشيخة بنت مبارك، اللون والدين والجنس، وينظر للأفراد من إنسانيتهم لا من شيء سواه.

تتميز رسالة الشيخة فاطمة بنت مبارك، ببروز الجانب الإنساني الذي يصب في عصبه ما للمرأة بفطرتها من حكمة، وشعور بالآخر، وايثار وعطاء يستمر منذ براعمها الأولى، ومرافقة ذلك لمكانتها المجتمعية ودورها الرسالي في المجتمعات بجانب أخيها الرجل، ومن ذلك عملت سموها بالتزامن وعام التسامح (2019) في دولة الإمارات العربية المتحدة على تكثيف المبادرات المبتكرة في مجال العمل التطوعي والعطاء المجتمعي والتسامح الإنساني، مطلقة شعار "المرأة نموذج للتسامح" في محاولة لترسيخ دور المرأة الفاعل والناهض في المجتمعات.

وفي دولة كالإمارات العربية المتحدة، ودعت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك المواطنين والمواطنات لاستضافة أسر المقيمين على الإفطار في منازلهم، وذلك لتعزيز أواصر التكافل والترابط المجتمعي بين مختلف فئات المجتمع الإماراتي ومكوّناته. وأكدت سموها أن "الأسرة الإماراتية هي الحاضن الأول للتسامح، وأن قيمنا الإماراتية تدعونا كلها للتعارف مع الآخرين والتسامح والانفتاح"، وقالت: "موائد زايد الخير لم تكن تفرق بين الناس حسب دينهم أو عرقهم أو جنسيتهم"[193]. ذلك أن سموها ترى أن كافة الأسر الإماراتية هم سفراء للقيم، من خلال التواصل الحقيقي، ومن ذلك فقد شكلت الشيخة فاطمة رمزًا للتسامح، ودافعًا للتعارف والمشاركة، درءًا بكافة الاختلافات، وتثبيتًا للمشترك الإنساني فيما بين أفراد المجتمع الإماراتي الذي يحتضن من القوميات والأعراق والأديان ما يتفوق على عشرات الدول، ومؤكدة في معظم المحافل والمبادرات على ضرورة إشراك الشباب والمرأة في كل ما يتصل بتنمية وازدهار المجتمع، عاكسةً قناعة هي بالأساس قاعدة وإيمان حقيقي مفاده أن التغيير للأفضل وغرس الأخلاق الحميدة والارتقاء بالإنسان، يبدأ من بين كفي المرأة، ويسطر بريشة الشباب.

كما كانت من إحدى أبرز أهداف مبادراتها السعي لإسعاد الآخر وبخاصة الفئات المستضعفة في المجتمع، مما يعني تغذية جذور التسامح من كلا الطرفين، ويكون ذلك للمتطوع من خلال تعلم البذل والإحسان، وكسر حاجز الصور النمطية أو الكراهية نحو "الآخر"، وخلق وحدة إنسانية كأساس للعلاقات الاجتماعية. أما بالنسبة لأفراد الذي يتم مد العون لهم، فإن هذه المبادرات تعمق من شعور الاطمئنان داخل المجتمع، وتنمي من مبادئ الكرامة الإنسانية، وجعل احترامها واجب على

كافة شرائح المجتمع، فهي - المساعدات - لا تقدم من باب الكرم الطائي، بل من منطلق احترام حقوق الأخوة الإنسانية التي تعتبر "الإنسان" متطلبها الإجباري الوحيد.

إن خطوات الشيخة فاطمة بنت مبارك تقدم بطريقة منظمة ومدروسة، دلالةً على إرادة قوية وهمة ذات إدراك بمتطلبات نتاج التطور والتحول العالمي، المحيط بالقيم الإنسانية والأخلاقية، وفي سياق ضرورة استكمال العمل الإنساني بالتحصين الفكري استكملت سموها الجهود الإغاثية، بعدة مبادرات وبرامج مثل برنامج الشيخة فاطمة بنت مبارك للتطوع الذي يضع من الشباب متلقٍ أول، جامعًا بين مختلف الجنسيات، بهدف تأهيلهم وتمكينهم من استيعاب واضح لقيم التسامح الإنساني بين شعوب العالم، من خلال تكثيف المبادرات المبتكرة التي تبث رسائل التسامح، والعطاء، بغية الوصول إلى مجتمعات متلاحمة، تقف في وجه كافة الأفكار الداعية للتعصب والانغلاق، والكراهية والطائفية. وهذا ما تم تدعيمه من خلال عقد سلسة مؤتمرات من شأنها تقديم المشورة، والخبرات اللازمة، في مجال العمل التطوعي والعطاء المجتمعي والتسامح الإنساني، لانتهاجها كأسلوب حقيقي معاش وترسيخها في نفوس الأجيال القادمة.

المطلب الثاني
نماذج تاريخية في إعلاء الإنسانية

عند الإنسانية تلتقي الأديان
لقاء ملك المغرب والبابا فرنسيس الثاني

نص الدستور المغربي في فصله الواحد والأربعين على أن: "أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية"، والذي يخول للملك إدارة السلطة الدينية في المملكة المغربية، وبهذه الصفة يرأس عاهل الدولة الملك محمد السادس، المجلس العلمي الأعلى، الذي يمثل الجهة الرسمية المعتمدة لإصدار الفتاوى وعرض القضايا الهامة، والمستجدة، والتي يُنظر بها استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة.

وفي الوقت الذي يعتبر معوزًا كل العوز، لانتشال بذور الكراهية والتطرف، وعدم تقبل الآخر، والعمل المصلحي والحزبي قدم الملك محمد السادس[194]، عدة خطوات جريئة، شكلت قفزة نوعية في التطور المغربي وازدهاره، ذلك من خلال إصدار نص تشريعي بالغ الأهمية، ينم عن الإرادة الملكية الحكيمة المتوجهة نحو تكثيف العملية التنظيمية لمهام رجال الدين، وايضاح الحدود في العملية السياسية، وصولًا لأفضل مستوى في صون ثوابت الأمة، وبناء مجتمع متراص متضامن، متمسك بمقوماته الروحية ومتفتح على روح العصر بعيدًا عن كل تعصب أو غلو أو تطرف، وبخاصة في ظل سعي العاهل المغربي على الدوام بحماية ورعاية كل من يعيش على أرض السلام المغربية الضامنة لحرية الممارسات الشعائرية، والمؤتمنة على حماية الثراء التنوعي فيها.

وعلى الصعيد المقابل، جمعت الأراضي المغربية بدعوة كريمة من جلالة الملك محمد السادس، شخصه الفطن، وقداسة البابا فرنسيس الثاني، على اعتبار المغرب "البوصلة"، التي حملت في كل شبر منها مسؤولية "الإنسانية"، حتى أضحت محطة رئيسية في طريق التواصل بين الإسلام والمسيحية.

حيث إن مواصلة "الحبر الأعظم" واجتهاده في الحفاظ على تناغم ووئام واستمرار اللقاءات بين أتباع الأديان تعتبر عنصرًا بارزًا وراسخًا في السطور التي تضم جهوده المخلصة لإحلال السلام والمحبة، إذ جاءت زيارته إلى الرباط والدار البيضاء، بعد أقل من شهر على زيارته التاريخية المشبعة ب "الأخوة" إلى الإمارات.

كما تجسدت جهوده، انسجامًا للنداء العالمي الذي أطلقه من أجل "الإخاء"، قائلًا في رسالته بمناسبة عيد الميلاد: «أمنيتي في هذا العام هي رغبة في الأخوَّة. الإخاء بين الأشخاص من كل أمة وثقافة، الأخوة بين أصحاب الأفكار المختلفة الذين يمكنهم احترام بعضهم البعض والاستماع لبعضهم البعض، الأخوة بين الأشخاص من مختلف الأديان». وفي مقابل هذه الجهود العظيمة، والإرادة الناصعة، من قبل قداسة البابا "خادم الأمل"، ورجال هذا العالم بحق، منهم العقلاء والحكماء والشغوفين بتعظيم رسالة الله على الأرض من خلال تجميع السواعد والأنفس على المحبة والتعايش والتسامح، وإعمار الأرض بالخير، تكرس مساعيهم سموًا فوق كل العثرات المغرضة التي يحاول أصحاب القلوب الكفيفة تشويه صفاء هذا العالم بأفكارها المسمومة، ليجدوا نتاج تلك المساعي الشريفة، منتجةً تكاتفًا عالميًا يجعل من المجتمعات قلبًا بالنبض ذاته، وعينًا مبصرةً للحق وروحًا مرسخة لمعاني تقارب المجتمعات وتناغمها كافةً.

ومن أبرز ميزات الزيارة، أنها تنبت براعمها على الأراضي المغربية الأصيلة، بعدما ثبتت جذورها الراسخة في العلاقة بين أتباع الأديان، باعتبارها طريقًا الحوار بين الحضارات، وعاملًا أول في إنعاش نبض تآخي البشرية وتحقيق وئامها، فضلًا عن كونها مثلت نواة خصبة وبناءة لتشجيع ومأسسة "الحوار بين الأديان"، وبخاصة في ظل الجهود الحثيثة المقدمة من العاهل المغربي الذي ينظر لوطنه كحزبه الوحيد الذي ينتمي له، وللإنسان كثروته الأغنى، فيقول: "إذا كان الله تعالى قد وهب لكل بلد نصيبه من الثروات والخيرات، فإنه سبحانه قد أنعم على المغرب بثروة متجددة وهي مواردنا البشرية"، كما ركز على انخرط المغرب في دائرة الحوار العالمي وفي فسحة التسامح والتعايش بين

الأديان، وشدد على الدوام بأهمية الحوار الهادئ بين المفكرين المغاربة والعرب والعالميين، لمناقشة القضايا الكبرى التي توحّد جميع أتباع الأديان السماوية حول مبادئ التعايش والتسامح، والتي يؤمن بأنها روح الإسلام وجوهره.

وللمغرب سطور حافلة في العلاقات الدولية الهادفة إلى تثبيت هذا الحوار وتطويره ودمجه في منظومة "القيم الإنسانية المشتركة" بشقيها الديني والحضاري، رغم ما تواجهه من رهانات الهجرة العابرة والمقيمة، وسيطرة الجهات الإرهابية للتغلغل والتوسع، استغلالًا لوجودها الممتد من شريط خط الصحراء من تندوف إلى تشاد مرورا من صحراء الجزائر ومالي والنيجر وغيرها، ولكن للمغرب إرادة لا تخفت بإرساء وتثبيت قواعد الحوار بين الأديان والثقافات، وتهيئ فضاءً خصبًا للتعايش السلمي بين الأمم والشعوب، وبخاصة أن العالم لا يزال بأمس الحاجة للحوار العقلاني والمنفتح، ونحن لا نزال نقف على أعتاب مجزرة نيوزيلاندا، التي شهدت تصاعد أحداثها واختلاط المشاعر وردود الأفعال، ولكنها توحدت بصورة فريدة ومعوزة على تحدي التطرف والكراهية، وبناء جسور التعايش والتكاتف كالبنيان المرصوص.

كما جاءت هذه الزيارة استكمالًا للدرب الذي تتعاضد به جهود حكماء الفاتيكان، وامتدادًا لزيارة بابا الفاتيكان يوحنا بولس إلى المغرب في سنة 1985، لنشهد لقاء بين زعيمين روحيين "أمير المؤمنين رئيس دولة المغرب وقداسة بابا الفاتيكان، دفعًا بنموذج التدين الراشد وإدارة المغرب للتنوع الديني والثقافي عبر التاريخ وإجلالًا لمواقف المغرب الراسخة والحافظة للإنسانية دون النظر للاختلاف والتعددية إلا كثروة.

عندما تسمو الفطرة
مانديلا يعفو عن معذبيه

ومن الإضاءات البارزة في سياق طرح موضوع التسامح لكن على صعيد الواقع المعاش لا الوقوف على التنظير والتلقين، فقد قدم نيلسون مانديلا إرثًا نابضًا بالحياة "كما يجب أن تكون" في نضاله المستمر ضد العنصرية، مثبتًا أن التسامح قد يتمثل في شخص يغير من خلاله مجتمعًا بأكمله. ويلتمس المطلع على سيرته ما كان يعنيه التسامح في أنموذج مانديلا ولو لم يقصده مباشرةً، فحين يقول: "ليس سهلًا أن تخلق لنفسك روحًا محببة، ولا شخصية جذابة، ولكن من السهل أن تكون خلوقًا ليرتاح بقربك الآخرون"، يشير لحتمية احترام الأفراد للأخلاق العامة والقيم التي تسمح له بالتواجد مع "مجتمع انساني"، فلا يحق لأي من الأفراد التمتع بكونه "لبنة مجتمعية" تتعطش للنهل من عطاءات المجتمع وفرصه، وتنظر باحتقار لمن يشاركه المهام، ويقف بجانبه الشق الأكبر من عمره.

إن مانديلا[195] نموذج على الإرادة الفطرية السليمة قبل أن يكون رد فعل تاريخ وقسوة حياة واجهها منذ نعومة أظفاره، فهو لم ينادي بكراهية البيض مثلًا، بل للعيش ضمن دائرة متساوية الظروف، ملتزمة بالأخلاقيات والقيم ذاتها دون تفريق أو نزعة. المحامي نيلسون مانديلا، ربما ساقه القدر لهذه المهنة كي يكون الأكثر اطلاعًا على آلام ومظالم أفراد مجتمعه، ليبني بذلك جسورًا من الآمال لا تزال إفريقيا تعيش محاولات مجتهدة للبناء عليها، ولا يستغرب ذلك من مانديلا الذي كان يستقي إلهامه من بوصلة نبذ العنف "المهاتما غاندي". كما مثل بحق نداء التسامح الذي كانت إسهاماته وأفعاله تؤكد على أنه يعمل "محاميًا" لتحقيقه وردع المفاهيم التي تحاول أن تعكر من صونه في المجتمعات.

مانديلا هو نفسه من عفا عمن تسبب بسجنه وتعذيبه لسنوات، وأوصل برسالة من خلف قضبان سجنه تقول: "اتحدوا! وجهزوا! وحاربوا! إذ ما بين سندان التحرك الشعبي، ومطرقة المقاومة المسلحة، سنسحق الفصل العنصري"، إصرارًا وعنادًا لمبادئه الشغوفة لصورة إفريقيا بل عالم متسامح محب لوطنه ومتعايش دون عنصرية أو تمييز: "... بوسعنا اليوم أن نتحدث بكل فخر

عن أمة قوس قزح، الموحدة في تنوع ثقافتها وأديانها وأجناسها ولغاتها وأعراقها، فإنما تأتى ذلك لأن العالم وضع لنا مثالًا أخلاقيًا تجرأنا على اقتفاء أثره... وندرك أيضًا أن المصالحة وبناء الدولة ستظل كلمات جوفاء إذا لم تكن مبنية على جهد منسق لاجتثاث الجذور الحقيقية لماضي الصراع والظلم. فأمننا الوطني وبقاء ديمقراطيتنا الفتية يتوقفان، قبل كل شيء آخر، على برنامج تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب. وستضمن إعادة الإعمار والتنمية لجميع مواطني جنوب أفريقيا نصيبًا في الحياة، ومصلحة مشتركة في رفاهية البلد ككل".

ملك الإنسانية

لا للسياسات التمييزية

الملك (محمد الخامس)[196] ينقذ اليهود من المحرقة

وفي سياق التسامح الديني، برزت نماذج كثيرة وتميزت من بينها الموقف الذي أقدم عليه الملك الراحل محمد الخامس، مرسخًا من خلاله رسالة إنسانية سامية، قدمت لأبناء شعبه في المرتبة الأولى، مما يؤكد على أن التسامح شعور نابع من داخل الإنسان يدافع عنه ويحرص على تنميته من خلال ما يعكس من تصرفات، فعلى الرغم من الضغوط القوية التي تعرض لها - رحمه الله - بما يتعلق بتوقيع العرائض المعادية لليهود في المغرب، كما أنقذ الجالية اليهودية آنذاك من بطش محرقة النازيين، ولم يتوان عن الدفاع عنهم، ورفض تسليمهم لألمانيا، والخضوع لمطالبات حكومة فيتشي النازية، التي بدأت بسن قوانينها بعد إحكام قبضتها على فرنسا عام 1939، ليكون الرد على كل تلك المحاولات: "أنا لست ملك المسلمين فقط، وإنما ملك لكل المغاربة"، مقدمًا جهودًا حقيقيةً للتصدي لكافة الدعوات المعادية لأي طائفة كانت، ورفضه المعاند لكل السياسات التمييزية، التي تتعارض بالأساس مع تعاليم الدين الإسلامي وسماحته. لقد ترك الملك محمد الخامس إرثًا إنسانيًا بارزًا نلحظ ملامحه اليوم واستكمال نموه بجهود الملك محمد السادس، في دعم قيم التسامح والتعايش واحتضان القضايا الإنسانية كافةً، حتى بات يشكل رمزًا للإنسانية والسلام ومحطة يقف عندها كل ذو إرادة لتحقيق التسامح والوئام.

تبقى الكراهية أكثر سواداً

نحو مواطنة ناضجة

غاندي واللاعنف في مقاومة الاستعمار

ولا يغفل أحد عن سيرة المهاتما غاندي[197] في سياق ثقافة التسامح ونبذ العنصرية والكراهية، الذي ناضل لأجل الاستقلال، وإزاحة الظلم، والدفاع عن الفقراء ومهضومي الحقوق، كما شدد على فكرة "المواطنة الكاملة" مطبقًا حذافيرها حين كان في عدة دول كبريطانيا التي جمع لها ما يقارب 1100 متطوع هندي لخدمتها في حادثة اندلاع حرب البوير.

وما يجعل غاندي من متصدري الشخصيات البارزة في رسالة التسامح السامية فلسفته المتأصلة على مبدأ "اللاعنف"، ولا تكون مثل هذه الفلسفة دون إرادة صلبة، محاربًا بين فكرتين متناقضتين ومثابرًا لتحقيق "الأقل إمكانًا"، لينتهي بإلغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة وتعزيز مبدأي العدالة والمساواة، وهو أول من رفع صوته منددًا بالتمييز العنصري، الذي شهد بأم عينه ويلاته على الجنوب الإفريقي، ورفض قهره المسلط على القارة السمراء، مستمرًا بطريقه في نشر رسالة المقاومة السلمية، متخطيًا العثرات الحادة من اضطهاد الدولة العنصرية في جنوب إفريقيا.

أصبح صاحب مقوله: "إننا سوف نكسب معركتنا لا بمقدار ما نقتل من خصومنا ولكن بمقدار ما نقتل في نفوسنا الرغبة في القتل"[198] مفكرا عالميًا لتركيزه لدين جامع لجميع الأديان في العالم بحيث أن من ركائز التوحيد هي خدمة البشرية والمساواة بين البشر. فلقد أصبح اعتماد الفكر الغاندي اليوم أهمَ من أين وقت مضى لمواجهة العولمة التي تكرس العنصرية من أجل بناء عالم متكامل متَحد غير متناحر.

ويذهب الكثير من متخصصي العلوم السياسية، لتأييد الفكر الغاندي والدعوة لاستكمال جهوده في وقد عكس المهاتما غاندي قناعاته التي تنبع من التسامح كمادة خام ينطلق بها في معظم مطالبه وأفكاره، وقد كرس غاندي الذي ترشح خمس مرات لجائزة نوبل للسلام، جهود كثيرة لإبدال العنف بالسلام، والكراهية بالتسامح والمحبة. إن الحاجة المجتمعية والإنسانية لفكره في تزايد إذ خط أرضية ممهدة للفكر العالمي الذي يتخطى عقبات "الآخر" متأثرًا بواقعه المحتدم المليء

بالصراعات، كما ترك للعالم رسالة بلزوم استمرار مكافحة الكراهية والتمييز، وذلك بمقتل داعي السلام على يد متطرف اختلف معه في الفكر.

الفصل السابع

نحو عالم متسامح

المطلب الأول
في الحاجة إلى ثقافة التسامح
(معرفة المشكلة... نصف الحل)

إن التسامح في جوهره هو أن يكون لنا الحق في أن نكون مختلفين، والحق في الدفاع عن النفس، وواجب التلاحم في وجه الاضطهاد والتمييز على أي شكل من الأشكال واحترام رأي الأقلية برغم وجود رأي الأغلبية، ولذلك فالتسامح يعني اندماج الأكثرية مع الأقلِّية وجودًا، وفكرًا، وممارسةً، في إطار القوانين المرعية باختلاف الآراء، والأفكار والعقائد وفقا النظم المتعارف عليها والتشريعات المجمع عليها وطنيًا. فمن أهم المميزات التي ظهرت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تراجع الاتجاهات الفكرية والسياسية المستقلة، الممارسة للاستبداد وإقصاء الأخر، ولا تسمح بالاختلاف، وفي مقابل ذلك اتسع الإقرار بالتعدد، وانتشرت ثقافة الحوار بين مختلف المكونات بتعدد مشاربها وألوانها والمشاركة في صناعة القرار المصيري المشترك، التي هي أساس كل بناء ديمقراطي سليم.

ولإقامة مجتمع تعددي يقر الحريات الأساسية لسائر الأفراد والجماعات، ويضمن حق الجميع في المشاركة البناءة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يقتضي أساسا ترسيخ قيم التسامح في العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع، وتأسيس الأجواء الملائمة لتكريس السلوك التصالحي، أو ما يعبر عنه بالتوافق والتراضي.

فالديمقراطية، نظام يرتكز على الحوكمة العادلة للتعدد داخل المجتمع، من خلال مؤسسات تمثيلية يتم التوافق على أسس تكوينها، وقواعد تعاملها، مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الثقافية، والتاريخية، لكل بلد، وبذلك فإن التسامح يقف وقفة الركن الأساسي، الدافع نحو تحقيق هدف

التوافق، ألا وهو الوصول لرضا جميع الفئات في المجتمع، ذلك ما يصعب تحقيقه، إذا ما تعصب كل لرأيه. فتعد هذه الصياغة الأقرب إلى السياق الذي نقصده، وإذا كان للناس ذوي القناعات الدينية والإيديولوجية والسياسية المختلفة أن يعيشوا معًا في مجتمع منفتح تعدُّدي، في مجتمعات متعدِّدة، فإن ذلك يجعل من حرية المعتقد والرأي والموقف ضرورة قصوى، لا تستقيم الديمقراطية بدونها ولا يمكن أن يكون للتسامح من معنى جوهري إذا انعدم ذلك.

وفي الوقت الذي تتفشى فيه الحروب لارتكازها على أساسات طائفية أو دينية، يتم تجاهل الحقيقة المحتومة على كافة البشر وهي التلويح بضرورة التسامح، باعتبارها لبنة بناء الدول ونهضتها، التي تم التثبت منها وبشكل لا يدع مجالًا للشك في كافة المجتمعات التي نعمت بالسلام والأمان وحازت ما حازت من مراتب، مكونةً أيقونة للتعايش. وفي سياق التساؤل عن (ماذا لو) انعدم الاهتمام بقيمة التسامح، وأهملت المجالات الداعمة له، وتم التعامل معه على أنه (رفاهية شكلية)، فستكون النتيجة ما نراه من تفشي الحروب وامتداد رقعتها التي تغذت على أشلاء الكراهية و"سوء" النظر للآخر وعدم تقبله وإشباع الرغبة "الدينية" بما لا يمت للأديان بصلة، من تطرف وتعصب وتطويع النصوص الشرعية لحاجات مصلحية.

تبرز الضرورة للتسامح كقيمة وتعامل وأسلوب حياة عند استيعاب مكانته التي ظهرت جليًا في السيرة النبوية، وأمر بها الدين الإسلامي لتكون بين المسلمين أنفسهم وبين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب، فالدين الإسلامي يقوم على التسامح والرحمة ولا موضع فيه للعنف والغلظة وإرهاب الأنفس وإيذائها، بل من "أحياها"، بكل ما للإحياء من معنى، كمن أحيا الناس جميعًا. وما أحوجنا لإنعاش "أحياها" في ظل ما تواجه المجتمعات المسلمة من تحولات طارئة بفعل بروز الاصطفافات المذهبية والعقائدية، وشحن دوافع العنصرية المتصلة بالدين لتلهب فتيل الحروب الدينية والطائفية، وتعمل على توسيع رقعتها، وطفو "الهوية الدينية" على السطح من جديد، وهذا ما كان قد لوح به المفكر الغربي والمثقف الفرنسي أندريه مالرو، والذي يرجع ذلك كنتاج لتزايد حركات التطرف المنسوب "زورًا" للإسلام، والذي لايزال الكثير يجهل إلصاقه المزعوم للدين الحنيف "وهنا تتضاعف الأسهم حول المسؤولية الإعلامية" إضافةً لما ولد من حالات الشعور بالعزلة والتهميش لأفراد المجتمعات المسلمة مما آل بالضرورة للعديد من التراجع والتأخر في انسجام واندماج ونشاط الأفراد داخل مجتمعاتهم، وحاد بالكثير داخل تابوهات الكراهية والتعصب وعاظم من الضبابية بدلًا من نشر الوعي.

وبالنظر لما تعيشه المجتمعات المسلمة وبالأخص فئة الشباب "بناة الغد" من "فجوة هوية"، وعلى رأسهم أبناء الجيل الثاني والثالث، يعتبر من أبرز العوامل التي قد تشكل "أزمة هوية" وبالتالي "أزمة أفعال" وأداء دور مزيف بدلًا من الدور الحقيقي لهم في المجتمع، وبخاصة في ظل ما يشهده العالم من محاولات حثيثة لاستقطاب أبنائه واستغلالهم، من قبل الجماعات المتطرفة، والدول الداعمة للإرهاب، من خلال تشويه البنية الفكرية وتجييشهم في منصات الكراهية و"تشويه صورة الآخر"، الهادمة بدلًا من مساعدتهم بتحقيق الشهود الحضاري ودفعهم لبناء أوطانهم التي تصب في مصلحتهم بالدرجة الأولى.

ومن ذلك استلزم وضع رؤية استراتيجية فاعلة مبنية على ميثاق الشراكة بين المكون المسلم وعقلاء الدول والمجتمعات الغربية عامةً، الدافعة باتحاد جهود أبناء المجتمع وقوفًا في وجه "التحديات الوجودية"، وذلك لا يمكن تحقيقه بعيدًا عن "رحابة الإنسانية "المؤسسة على تجذير قيم التسامح والتعايش، والمبنية بين أبناء المجتمع مع اختلافاتهم الإثنية والعرقية والعقائدية، باعتبارها عامل إثراء وتقدم للمجتمعات من حيث الخبرات والثقافات والعلاقات الإنسانية، وتعزيزًا للتواصل الحضاري، وتشجيعًا لتطوير مجالات الحوار بين اتباع الأديان، وترسيخ قيم المواطنة، ونشر قيم التيسير والاعتدال أملًا في بناء خارطة طريق لتحصين المجتمعات كافةً من تيارات الغلو والتطرف.

وفي الحديث عن المرجعيات الدينية الإسلامية فأن التسامح مأمور به بين المسلمين بعضهم البعض وبين المسلمين وغيرهم، إذ أصبحت الحاجة ماسة إلى العمل بمبدأ التسامح في السلوك والأقوال في جميع المجالات، كما أن التسامح من أهم آثار التعايش السلمي والتماسك المجتمعي، والحفاظ على العلاقات الاجتماعية ووحدة المجتمع بجميع مكوناته، ووحدته الوطنية[199]، وهذا ما أقره مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

المطلب الثاني
التسامح والمشترك الإنساني

تقوم الإنسانية على عددٍ من النظم المشتركة، يتمثل معظمها على بغض الحروب والدمار، فمنها ما يقوم على مستوى الدين الواحد، ومنها ما يقوم على مستوى الديانات، ومنها ما يجتمع فيها جميع البشر باختلاف دياناتهم وفلسفاتهم الكونية المتنوعة، من أبرزها القيم الإنسانية المتمثلة بقيم الخير والمحبة والتراحم. ويعرف المشترك الإنساني بتلك القيم الإنسانية التي تشكل القاسم المشترك بين مختلف الأديان والحضارات، والتي هي نابعة من حاجة الإنسان الفطرية، بصرف النظر عن انتماءاته، وبغض النظر عن اللون والعرق والجنس والمعتقد.

في حين أنَّ التلاحم والنجاح في هذه الميادين مرهونٌ بالتسامح والسمو، والتخلُّص من القيود والأغلال الناتجة عن ركونِ الإنسان إلى أصْل خلقتِه ومادته الأولى من الطِّين، في حين تجذبه وتشدُّه إلى أسفل، فيصدر منه ما لا يليق.

يقول أمير الشعراء أحمد شوقي[200] في قيم التسامح:

تسامحُ النفس معنىً من مروءتها

بل المروءةُ في أسمى معانيها

تخلقِ الصفحَ تسعدْ في الحياةِ به

فالنفسُ يُسعِدُها خلقٌ ويشقيها

فالتحلي بقيم التسامح ضرورة لا سيَّما في هذا العصر المليء بالثغرات، ووجود المعكرين للعلاقات بين الأديان، حيث لم تسر في الأرواح السماحةُ والمُطاوَعَةُ في مدِّ جُسور الشراكة والتعاون. والمشترك الإنساني هو القيم الأساسية التي لا تتغير فيها العقول، ولا تختلف باختلاف الزمان أو المكان، لأن لها أصول تحفظها من تعسفات البشر. فإضفاء خُلق التسامُح على النفس كفيلٌ بتعزيز الأخوة بين البشر كافة، واستمرارية كثيرٍ من الأعمال ودوامها، وحصول الثمرة المرجوَّة، وتكون الأمور كلُّها على قَدْر من اليُسر والسهولة، والنأيُ عن هذا الخُلُق الرفيع يُشكِّل خطرًا على السلوك والأعمال، فيصبح مطيةً لإجهاض كثيرٍ من المشروعات النهضويَّة للأمَّة.

فالحضارات التي تأسست على التمييز بحسب لون أو طائفة أو دين محدد سرعان ما شهدت التفكك من الداخل بسبب الانجرار إلى المواجهة مع الآخرين على أساس الدفاع عن الانتماء، في المقابل فإن الحضارة المنفتحة هي وحدها القادرة على الاستمرار والبقاء. كما نصت العديد من الحضارات، على التسامح العرقي والديني، مثل امبراطورية ماوريا، والامبراطورية الرومانية، كما توسع بعض حكام أوروبا والشرق الأوسط في حدود التسامح، لتشمل طوائف متعددة من الأقليات الدينية.

إن تأصيل قيم التسامح فيما بين أفراد المجتمعات، لا يعد إضافة أو رفاهية، بل استجابة عقلانية للحاجة الفطرية التي تقود الأفراد للبحث عما يجمعهم مع الآخر ويوسع من نطاق التعارف، ويشبع الحاجة البشرية المعوزة دائمًا للإضافة كاكتساب المهارات والمعلومات، والنظر خارج الصندوق التي بنت جدرانه المفردات المغلوطة والمغالية في فهم النصوص سواء التراثية، أو الثقافية، أو غيرها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اجتمع على بقعة واحدة كم زاخر من التنوعات الإسلامية واليهودية والمسيحية وعلى جميع الأصعدة، ومن ذات المكان برز نموذج فريد وفسيفساء متقنة من التمازج التاريخي والحضاري والإنساني، وذلك كله على أرض الأندلس، فحين وضعت

قيم التعايش والتسامح في المرتبة الأولى، وأدرك دورها وأهميتها كافة شرائح المجتمع، انعكس ذلك على العطاء الأندلسي الثقافي، والحضاري. وجعلت من جغرافيتها مقصدًا لشغف زائريها الذي يتجدد كل حين، ففي المكان الذي يدير دفة علاقاته الإنسانية مبدأ التسامح، يصبح كل ما حوله محطًا للتناغم والانسجام والوئام. وقد قدمت نخبة من الدول حول العالم نماذج رائعة في جعل التسامح الأرضية التي تفترش عليها المجتمعات رحلتها الحضارية.

ومن تلك النماذج جمهورية السنغال التي تقع في غرب القارة السمراء، والتي تتميز في تعايشها الديني، متخذةً من الوحدة الوطنية والمجتمعية، وتسامحها الديني، واستثمارها للتعددية الثقافية، من أبرز مقوماتها ومبادئها، وهي دولة تضم أغلبية مسلمة، ولكن ذلك لا يعني أن تنعدم هذه القيم وأن تغيب "هبات" التسامح عن الدول إذا ما ارتبطت في عدد مكون ما أو ديانة ما، ففي ذات القارة، يشكل المسلمون ما نسبته 25٪ من سكان ليبيريا، ويعكس المجتمع الليبيري صورة طموحة لمجتمع متسامح متعايش. وبما يتعلق بتشبث بعض المجتمعات في ثقافة الانزواء وعدم تقبل التسامح والتعايش بل واعتباره تنازل أو تساهل، فإن ما يؤول له مجتمعها ومكانتها الاقتصادية والتربوية، وتخلفها عن الركب الحضاري يعد أكبر دليل على العلاقة القائمة فيما بين التسامح وبناء المجتمعات، فالمشترك الإنساني وجد ممن خلق الإنسان ويعود على نفعه وتطوره وعلو رسالته.

إن رافضي فكرة "المشترك الإنساني"، بحجة "تحميل للأديان لما لا تحتمل"، بمحاولات بائسة للصعود على "النصوص الشرعية"، أو المزاودة بتحريف ما لم يرد في مقاصدها، غاب عنه حقيقة اجتماع وتكاتف الأديان كافةً على حتمية التعايش والتسامح، فالأديان لم تكن في قلب الأزمات إلا داعٍ لتجاوزها وإحلال قيم الخير بدلًا منها.

التسامح وفلسفة الاختلاف[201]

قبل الشروع في الحديث عن موقع التسامح بالنسبة للاختلاف، أو عكس ما يعني ذلك، فإن البشرية جمعاء تعيش في كون ممتد المدى، شاهدةً على سننه ومظاهره القائمة على الاختلاف، من ليل ونهار، وفصول السنة الأربعة، ثم ألوان البشر، وتعدد الطرق في المكان الذي يعيش فيه ذات الأسرة، وتعدد المذاهب والآراء، وحتى الملامح بين الحين والآخر، وهذا ما نجده في محكم التنزيل في قول الله تعالى: "ولَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إلا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِين"[202]

وفي تفسير ما يعنيه الاختلاف الذي يحمل معنىً مغايرًا لما يفهمه الأفراد وهو "الخلاف"، وفي ذلك قال الراغب الأصفهاني: الخلاف والاختلاف في اللغة: ضد الاتفاق، وهو أعم من الضد، فكل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، مشيرًا لحقيقة أن السواد والبياض يمثلان ضدان مختلفان، أما الحمرة والخضرة فمختلفان ولكنهما ليسا ضدين، والخلاف أعم من الضدية؛ لأنه يحمل معنى الضدية، ومعنى المغايرة مع عدم الضدية.

وليس بأعلم من ضرورة الاختلاف كخالق المختلفين ذاتهم، فتجد لفظ "الاختلاف" في مواضع متفرقة في الكتاب الكريم، مثل قوله تعالى: "فَاخْتلفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ"، "يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ"، و"مَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَات"، و"وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ". وأما بما يتعلق بالخلاف الذي يعني يحمل معنى المعارضة، فقد ورد بقول الله تعالى: "وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ" و"فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِه"، و"لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا"، و"وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ".

مما لا شك فيه أن تعزيز مقومات التسامح هي نتيجة للتجسيد السليم لقيم المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية، كما يقسم العلماء الاختلاف بين بني البشر، على مستوى الافكار والتوجهات والآراء والمواقف، إلى اسباب يمكن جمعها في موردين أساسيين هما، الاختلاف العلمي، أي في الرأي أو وجهة النظر العقلية أو العلمية، سواء كان خلافا فلسفيًا أو فقهيًا أو نحوهما، ويعد أمرًا طبيعيا، وسبيلًا سليمًا للتقدم ونشأة الحضارات، والاختلاف المصلحي، وهو حب المصالح الشخصية

حيث السعي لإشباع الأنا الفردية أو المؤسسية، وينشأ عادة بسبب تضارب المصلحة الشخصية أو مصلحة المؤسسة مع المصلحة القيمية أو العامة.

وبذلك نصل إلى أن الاختلاف أمر طبيعي حاله حال التسامح، بل يمكن تحويله إلى ثقافة منتجة وايجابية، إذا انطلق الحوار من الثوابت المشتركة لا من نقاط الخلاف، وعلى القاعدة التي تقول: "كلامنا صواب يحتمل الخطأ وكلام غيرنا خطأ يحتمل الصواب"، ولعل القران الكريم بيّن في العديد من آياته المباركة، قال تعالى: {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...}[203]، وقوله تعالى: {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ}[204].

ومن هنا كان لزامًا الوقوف يدًا بيد للقضاء على وباء التعصب الذي ينشر علله وأوجاعه في جسد الإنسانية الطاهر، وذلك من خلال مكافحة التعصب بكافة الإمكانات والإجراءات المتاحة كما ورد عن اليونسكو، فمن الجانب القضائي من خلال إنفاذ قوانين حقوق الإنسان، وحظر جرائم الحقد والتمييز بحق الأقليات ومعاقبتها، سواء ارتكبت على يد مسؤولين في الدولة أو منظمات خاصة أو أفراد. كما يجب على الدولة أن تضمن تساوي الجميع في الاحتكام إلى القضاء ومفوضي حقوق الإنسان أو أمناء المظالم، لتفادي قيام الأفراد بإحقاق العدالة بأنفسهم واللجوء إلى العنف لتسوية خلافاتهم.

ومن جانب آخر فإن مكافحة التعصّب تستدعي صحوة في مجال التعليم لأن التعليم لا يبدأ أو ينتهي في المدرسة بل هو تجربة تستمر مدى الحياة، كما أن تشريع القوانين ضروري لكنه ليس كافً لمواجهة التعصب وبخاصة في المواقف الفردية، إذ أن التعصب يكون على الأغلب، متأصلًا من الخوف من الآخر، وثقافاته ومن الأمم والديانات الأخرى. إضافة لارتباطه بشكل كبير بشعور الثقة بالنفس والغرور المفرط، سواء كان شخصيًا أو وطنيًا أو دينيًا. ولوصول هذه المساعي لبناء التسامح عبر التعليم بالنجاح يجب أن تغطي كافة الشرائح العمرية وتوزيع أنشطتها لتغطي كل مكان من المنزل والمدارس ومكان العمل وصولًا إلى مجال تطبيق القانون والتدريب القانوني، وأخيرًا وليس آخرًا إلى ميدان التسلية وعلى الطرق السريعة للمعلومات.

وفي سياق المعلومات يصبح التعصب خطيرًا فعلًا، إذ يتم استغلاله لتحقيق طموحات تتعدى ذهن المتطرق لهذا الجانب، ولعل تطوير سياسات تولد حرية الصحافة وتعددها وتعززها من أجل

السماح للجمهور بالتمييز بين الوقائع والآراء هي الوسيلة الأنجع للحدّ من نفوذ تغلغل هذا النوع من التعصب.

ولأن التغيير الحقيقي يستدعي صحوة داخلية على الصعيد الفردي قبل الجمعي فيجب ترسيخ الوعي القائم على الأفراد ليصبح كل فرد قادر وواعي لضرورة مراجعاته الذاتية وتحديد مستوى تسامحه والعمل على التطوير من ذلك، فالتعصب المتفشي في مجتمع ما هو الا حصيلة التعصب الموجود في أفراده. كما أن التزمت والتنميط والوصم والإهانات والدعابات العنصرية خير أمثلة على التعابير الفردية عن التعصب الذي يتعرض له الأشخاص يوميًا. فالتعصب يولّد التعصب ويترك ضحاياه متعطشين للثأر. ولا يمكن مكافحة هذه الآفة إلا بوعي الأفراد للرابط القائم بين أنماط سلوكهم والحلقة المفرغة لانعدام الثقة والعنف في المجتمع.

كما تعتبر الحلول المحلية على صعيد الدول ذات مسؤولية وتأثير عالٍ، إذ عندما تجد الدول تصاعدًا وتصعيدًا في التعصب عليها من تفعيل دور مؤسساتها وممارسة نفوذها الخلاق السلمي، ويعتبر العمل السلمي إحدى الوسائل المواتية لاستخدام هذا النفوذ، أي نفوذ الشعب، إذ أن أدوات العمل السلمي كثيرة تتراوح بين رص صفوف مجموعة ما لمواجهة مشكلة مطروحة وتنظيم شبكة شعبية وإبداء التضامن مع ضحايا التعصب وتكذيب الدعاية المغرضة، وهي في متناول كل من يرغب في وضع حد للتعصب والعنف والحقد.

المطلب الثالث

التسامح قيمة فطرية أصيلة

لا تتشابه البشر في أي مجتمع، فهم لا يحملون نفس التطلعات والرغبات، ولا تجمعهم نفس المصالح والقناعات، فلكل فرد أو جماعة حقوق أساسية وطبيعية، من أبرزها حق التعبير عن الاختلاف والمغايرة، وبالمقابل فإنه من الواجبات التي تفرضها الحياة الجماعية، أن كل فرد وكل جماعة يُسمح لها بالتعبير عن أفكارها وآرائها، أن تسمح هي بدورها للآخرين بأن يتمتعوا بنفس الحق، وبنفس الحرية، في إطار التكافؤ والمساواة، وفي ظل سيادة القانون، وبهذا المفهوم يكون التسامح ركيزة للمجتمع الديمقراطي وعمادا لحقوق الإنسان.

وإن الاستعانة بشعر نصارى العرب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم، يوضّح حالة التسامح في مجتمعاتنا العربية قبل بلوى التطرّف الديني، فمن الجميل أن تكون هذه الروح موجودة لدى الشعراء العرب من المسحيين الذين لم يعميهم التعصب[205]، بل قالوا كلمة الحق في حق سيد البشر رسول الله، بدءًا من قصائد الأخطل التغلبي التي عارض فيها قصيدة كعب بن زهير إلى أن نصل إلى العصر الحديث.

وبالغوص في أعماقهم سنجدهم يؤكدون أن قصائدهم خرجت من القلب وتهدف خدمة الوحدة الوطنية والقومية العربية، التي يستظل بسمائه الجميع، فقال الشاعر المسيحي السوري جاك شماس في مدح الرسول[206]:

يممت طه المرسل الروحاني

ويجل طه الشاعر النصراني

ماذا أسطر في نبوغ محمد

أنا يا محمد من سلالة يعرب

أهواك دين محبة وتفان

وأذود عنك مولهًا ومتيمًا

حتى ولو أجزى بقطع لساني

ومن يقرأ أبيات الشاعر إلياس فرحات يشك بأنه لم يكن مسلمًا، فقد قال في قصيدته مادحًا ومنبهًا، ومشيرًا إلى أن رسول الله جاء سراجًا منيرًا ظلام الدنيا المدلهم، ليخرج الأعراب الجفاة من حمأة البداوة والجفاء، ويطالب بأن يتعرف الناس على الإسلام، ليتعرف على معالم الدين، ثم يستصرخ، ناعيًا التضليل الذي ترتكس فيه الأمة، والجهل العاتي الذي يكتسحها، مطالبًا بالعلم والقوة، حلاًّ لتردي حال الأمة، فقال[207]:

غَمَرَ الأَرْضَ بِأَنْوَارِ النُّبُوَّةْ

كَوْكَبٌ لَمْ تُدْرِكِ الشَّمْسُ عُلُوَّهْ

لَمْ يَكُدْ يَلْمَعُ حَتَّى أَصْبَحَتْ

تَرْقُبُ الدُّنْيَا وَمَنْ فِيهَا دُنُوَّهْ

بَيْنَمَا الكَوْنُ ظَلاَمٌ دَامِسٌ

فُتِحَتْ فِي مَكَّةَ لِلنُّورِ كُوَّةْ

وَطَمَى الإِسْلاَمُ بَحْرًا زَاخِرًا

بِأَوَاذِيِّ الْمَعَالِي وَالفُتُوَّةْ

مَنْ رَأَى الأَعْرَابَ فِي وَثْبَتِهِمْ

عَرَفَ البَحْرَ وَلَمْ يَجْهَلْ طُمُوَّهْ

إنَّ فِي الإِسْلاَمِ لِلْعُرْبِ عُلًا

إنَّ فِي الإِسْلاَمِ لِلنَّاسِ أُخُوَّةْ

فَادْرُسِ الإِسْلاَمَ يَا جَاهِلَهُ

تَلْقَ بَطْشَ اللهِ فِيهِ وَحُنُوَّهْ

يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا أُمَّةٌ

زَجَّهَا التَّضْلِيلُ فِي أَعْمَقِ هُوَّةْ

ذَلِكَ الجَهْلُ الذِي حَارَبْتَهُ

لَمْ يَزَلْ يُظْهِرُ لِلشَّرْقِ عُتُوَّهْ

قُلْ لأَتْبَاعِكَ صَلُّوا وَادْرُسُوا

إِنَّمَا الدِّينُ هُدَىً وِالْعِلْمُ قُوَّةْ

لم يكن الدافع الذي جعل الشعراء المسيحيين يمتدحون رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم، لسبب مادي أو مكسب دنيوي، فقد تجردوا من أي ميول أو تعصبات دينية، وتدثروا بشعار "الإنسان أخو الإنسان" أيًا كان دينه أو لونه أو موطنه.. ففاضت من كلماتهم عطايا الحب، مهدين الإنسانية جمعاء ميراثًا أدبيًا زاخرًا بالسلام والمحبة والسماحة.

لم يكتفِ الشعراء المسيحيون بنظم أبيات يمدحون فيها رسول الإسلام محمدًا صلى الله عليه وسلم فقط، وإنما تجاوزوا تلك المرحلة ليعارض الشاعر ميخائيل خير الله ويردي، قصيدة "نهج البردة" للشاعر أحمد شوقي، مهديًا للإنسانية بكل انتماءاتها الدينية جملة أبيات أقل ما توصف به أنها بالغة الرقة والجمال:[208]

أنوار هادى الورى في كعبة الحرم

فاضت على ذكر جيرانٍ بذي سلم

يا أيها المصطفى الميمون طالعه

قد أطلع الله منك النور للظُلم

صلى الإله على ذكراك ممتدحًا

حتى تؤم صلاة البعث بالأمم

يرجع بعض النقاد الأسباب التي أدت بالشعراء المسيحيين العرب، إلى نظم قصائد يمتدحون فيها رسول الإسلام محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، إلى أنهم يهدفون إلى إبراز القيمة الإيجابية للموروث الثقافي والوطني والتاريخي المشترك منذ مئات السنين، الذي يربط المسلمين بالمسيحيين فوق أرض العروبة، ومن جانب آخر، فإن إغلاق أبواب عبثية الاستقطاب الطائفي الذي يعمل البعض جاهدًا لإيقاع قطبي الأمة فيه، كان دافعًا قويًا لنظم هذه القصائد، والجانب الثالث وهو الأهم، أنهم سعوا للتعبير عن مشاعر جياشة وقعت في صدورهم تجاه رسول الإسلام، وأرادوا الإفصاح عنها كمواطنين عرب بعيدًا عن أي انتماءات دينية.

ولعل من معاني الوقوف على حسن الدين الإسلامي الذي حمل في طياته الخير للبشرية باختلاف معتقدها فقال تعالى: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ}[209] وقال: {وَإِذَا سَمِعُوا ما أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ}[210].

وفي السياق عينه عهد النبي لبني زرعة وبني الربعة من جهينة أن الرسول كتَب لبني زرعة وبني الربعة من جهينة: "أنهم آمنون على أنفسهم وأموالهم، وأن لهم النصر على مَن ظلمهم أو حاربهم، إلا في الدين والأهل، ولأهل باديتهم - من بَرَّ منهم واتقى - ما لحاضرتهم"[211]، هذا أنموذج من سماحة المسلمين مع غيرهم، والتعايش السلمي والأمن والمناصرة. ومن وصايا النبي صلى الله عليه وسلم بأهل الذمة، قال: "ألا من ظلم معاهدًا أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة"[212].

كذلك، الموقف عندما مرَّ عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل، وكان شيخًا كبيرًا ضرير البصر، فضرب عضده من خلفه، وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن؟ قال: فأخذه عمر بيده، وذهب به إلى منزله، فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال، فقال: "انظر هذا وضُرباءه، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته، ثم نَخذله عند الهرَم"[213].

المطلب الرابع
معوقات التسامح

يعتبر التسامح على أهميته، كنزًا وفضيلةً مهددة بالخطر فمنذ ركود فتيل الحرب الباردة، تزايدت الصراعات الاجتماعية والدينية والثقافية، كما تحول العديد منها إلى صراعات مسلحة واسعة النطاق؛ وتعرّض العديد من حقوق الإنسان الأساسية إلى اعتداءات مباشرة وأزهقت أرواح كثيرة، ولربما يعتبر التخلف والإغراق في الجهل والانسياق وراء دوافع الثأر وإهمال الانفتاح الثقافي أحد أبرز معوقات التسامح، وتغذية التعصب.

وتقف في وجه بناء مشروع التسامح في المجتمعات، مجموعة من العوائق قد تتشابه وتختلف، ولكنها جميعها ترجع لتأخر واضح في استيعاب قيم التسامح، أو ضرورة العناية به من بذرته الأولى، وحتى انتهائه ليشكل شجرة طيبة يستظل بنعيمها كافة المكونات المجتمعية، دافعين بريها ورعايتها وجني ثمارها.

وباعتبار أنّ المعوقات على اختلافها ناشئة بفعل العنصر البشري ذاته، فقد انتقلت معه تمامًا كالعدوى لتجدها متسربة للجسد الاجتماعي، والمنظومة الفكرية، والأخلاقية، والتربوية، الثقافية والسياسية، بل حتى العقائدية. وفي السياق الاجتماعي كيف للتسامح بالترعرع والانتشار في المجتمعات المحبوسة داخل قوقعة الأعراف والتقاليد، بل ومقابلة العادات الفردية بالشرائع الدينية، وفي بعض الأحيان الصاق القناعات الفردية أو المتوارثة للدين فقط تأييدًا لها، ففي الوقت الذي تعنى فيه الشرائع بجميع شؤون الحياة البشرية الهادفة للرقي الإنساني، لا تزال تقاس الأديان بالمفاهيم العرفية للفرد والمجتمع بحسب إدراكه لها وما تناقله من جيل لأخر دون التمييز باختلاف الزمان والمكان، {... قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا...} [214] مما يؤدي لتعميم حالة من اللاتسامح

المجتمعي، والذي تكون أسبابه مبهمة في بعض الأحيان، إذ يبدأ تكوين الصور المغلوطة عن الآخر في البيئة الاجتماعية الواحدة، حتى يتطور لحالة صراع، وتبادل الادعاءات وتناقلها بصورة تفاقم من الخلل الموجود. وهذا ما يؤول إليه تحميل المجتمع أكثر مما يحتمل بانتزاع المفاهيم الأخلاقية منه، وابتعاده عن قيم التعارف والتسامح والتعايش، وإغراق أفراده في المفاهيم والمدركات العصبية والقبلية، وبخاصة إذا ما رافق ذلك ضعف الأداء المؤسساتي المسؤول عن تعزيز القيم الأخلاقية في المجتمعات، ووجود رخاوة في القوانين الناظمة لخطاب الكراهية في البيئة المحيطة والبيئة الرقمية التي أصبحت مرتعًا خصبًا وسهلًا لمن أراد نشر فكرة أو استغلالها.

كما يعتبر انعدام ترابط سلسلة الترابط والتواصل والتشاور المجتمعي بين طبقاته أحد أسباب هذه المشكلة، التي تزيد من ترهل الاتحاد بين مكونات المجتمع، وتدفع بتعميم ردود الفعل السلبية وتسليط الضوء عليها أكثر من اللازم، مما يعني انتاج بيئة خصبة "للتنافس الكريه"، والعنصرية وبغض الآخر، وبالتالي جرائم ونزاعات وتطرف! فـ "أن للكراهية بنية اجتماعية وممارسة عاطفية وتنشأ الكراهية الاجتماعية لأسباب نفسية تنبع من أوضاع سياسية أو اجتماعية لذلك يستدعي مواجهتها من خلال إنفاذ قوانين حقوق الإنسان وحظر جرائم الحقد والتمييز بالإضافة لبذل جهود إضافية لتعليم الأطفال التسامح ولن تتكلل مساعي بناء التسامح عبر التعليم بالنجاح ما لم تصل إلى مجمل الشرائح العمرية وتكون في المنزل وفي المدرسة وفي مكان العمل[215]". وتجد ذات الدراسة التي أدلت بوصف تبعات الكراهية المجتمعية، أنها ظاهرة خطيرة على بنية التسامح والتعايش، ولا يكون تجاوزها إلا من خلال بث الوعي وترسيخ مكونات التسامح لدى الأفراد، واحترام التنوع والتعدديات ووجودها في المجتمعات.

إن تلك الممارسات هي ذاتها دفعت لاحقًا لتفاقم المعوقات الفكرية في تحقيق قيم التسامح وقبولها، وذلك من خلال انتشار الإباحية المطلقة المتصفة بالانفصال عن جميع الالتزامات، مبتعدةً عن إعطاء القيم الأخلاقية ما لها، والانسياق خلف الرغبات النفسية والميول الشخصية للفرد، خصوصًا في الجانب الأخلاقي والثقافي، وهو ما يخالف الدين الغني في تعاليمه حدود معينة وشروط لحريّة الإنسان لا يمكن تجاوزها، بهدف الحفاظ على توازن المجتمع، ومنع جور أحد أطرافه على الآخر.

ومما زاد "الطين بله" كما يقال، بعض النظريات الفلسفية التي يتناولها الكثير من الأفراد كمسلمات، مبتعدين عن النظرة الأخرى خارج الصندوق، والتوجه للنقد البناء ومقارنته بحال المجتمعات الواقعي، ومن ذلك نظرية "الاستعلاء" وما يرافقها من شروحات، فكيف سيتسنى لفرد أن يتسامح مع أخوه المسيحي الذي يسكن بجانبه تمامًا، إذا ما تشبع بأفكار سيد قطب التي تجعل منه فردًا من شعب الله المختار، بل إنه سيتجه للنظر لمن دونه بوضاعة واستخفاف، وهذا ما نجده من تناقضات في الفلسفات المنبثقة من رؤى وأهداف لم تتشبع بالمعاني الحقيقية للدين الإسلامي.

ومن المؤكد أن فلسفة سيد قطب تلك المنحازة بدافع ديني، توازي ما سبقها من فلسفات وضعية أخرى، فاقمت من التمييز والعنصرية والاستعلاء، سواءًا أكان ذلك للون البشرة، أو الجنس، أو العرق وغيرها من التنظيرات الفلسفية المتعلقة بصراع الحضارات. كما وتعتبر بعض العوامل الأخرى شديدة الخطورة على قيم التسامح والتعايش في المجتمعات، والتي ربما قد تتساوى من حيث الأثر مع الفلسفات والقرارات السياسية الراسخة في بعض الأحيان، ألا وهي التصرفات الفردية، التي تعمل على استفزاز واستثارة الشعور الجمعي للمجتمعات، وتهز من صورة الدول وقيم أفرادها أمام العالم بأسره، ومن ذلك - على سبيل المثال- حادثة نيوزيلاندا[216] التي أزهقت مع عنصرية وكراهية مرتكبها 49 نفسًا كانت تطلب الطمأنينة داخل المسجد، وآرقت وجدان كل من ينتمي للإنسانية حول العالم.

ناهيك عن الانتهاكات المؤلمة بحق أصحاب البشرة السوداء، في أمريكا خاصةً، والتي تفجع المجتمعات وتصطدم مباشرةً بجهود مؤسسات وأفراد سخروا حياتهم خدمةً للارتقاء بالقيم الإنسانية في مجتمعهم، وتضع بلدانهم في بوتقة الفوضى والمظاهرات والسوداوية وترجعهم إلى الوراء، وهذا ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية، بمقتل مواطن من أصل افريقي "جورج فلويد" تحت قدم أحد رجال الشرطة بدم بارد وعلى مرأى العيان، وهي جميعها حوادث معيقة للتسامح، وغيره من القيم الإنسانية، وموئدة للفضيلة المجتمعية، ودروس يتعظ بها الأجيال للطريق التي تودي لها الكراهية والعنصرية بين بني البشر.

وبوجود العثرات في السياق الاجتماعي، وتسربها للمنظومة الفكرية، فإن ذلك بلا شك ينجم عنه أزمة أخلاقية، فيما يتعلق بهضم المجتمعات لمقاصدها التنموية، وأخلاقياتها الناظمة فتطيح من قيمتها، وتتجاهل ضرورة وجودها، مُشَكِلَةً نقاط رئيسة تبث المنكرات والرذائل في المجتمع

باعتباره تحرر، مما أدخل الإباحية في حيز المباح، دون الرجوع إلى الأصول والتعاليم الدينية، ومن ذلك إهدار الجهود في الترويج لاحتضان الأفكار المنحرفة، بدلًا من نشر الفضيلة ومكارم الأخلاق بين أفراد المجتمع، لنجد نماذج ممن يسرفون بإنسانيتهم وتعاطفهم الغير واعي مع مثليي الجنس، بينما لا يورد بعقله إمكانية التسامح مع من يخالفه بالدين، وبذلك يخرج الأفراد من دائرة استيعاب الاختلاف الطبيعي والفطري بالمجتمعات، للنزوح لتقبل انحرافات في المجتمع، يؤدي التشدق بها لأزمة أخلاقية ينجم عنها تخلف فكري وثقافي يصعب الرجوع عنه.

كما تعاني العديد من المجتمعات في طريقها للحضارة ومحاولاتها في الانفتاح والتعرف على الآخر، من وقوعها في فخ الإباحية المطلقة، وما يصاحبها من أفكار شاذة، ذلك أن الخطط المنظمة والممنهجة والمستمدة من أولي الخبرة لا تؤخذ كقاعدة أساسية ينطلق منها أفراد المجتمع في الغالب، وهي ما يتوقع ايجاده وايراده من المؤسسات المعنية نحو أفراد المجتمع كمتلقين متعطشين لكل ما هو جديد، مع عدم إمكانية جميعهم على تمييز غثه من سمينه.

إن انتشار ما اسميه "انتهاكات الحياء المجتمعي"، وإحداث شرخ في منظومة الأخلاق المرنة المتقبلة لكل ما يوافق أهدافها من الارتقاء بالجنس البشري، والمناداة بالانحرافات الغليظة على عقول النشئ، مثل الشدود الجنسي، والزواج المثلي، ومطالبة المجتمعات بالإلزامية الحقوقية لذلك، والتعذر لذلك من خلال دوافع مترهلة من مثل الحرية الجسدية، والإباحية المطلقة المتصفة بالانفصال عن جميع الالتزامات، لا تكون إلا بدافع شغف القفز فوق الرغبات النفسية، ومجاراة الميول الشخصية للفرد، وبخاصة في الجانب الأخلاقي والثقافي، وهو ما يخالف أعراف المجتمعات من دين وتقاليد وشروط لحريّة الإنسان لا يمكن تجاوزها، بهدف الحفاظ على توازن المجتمع، وعدم تعطيل عجلة حياته، وتطوره، وسمو أخلاقه، وتكاثره بالفطرة التي فطر بنو آدم عليها.

كما تعاني القيم الأخلاقية بشكل عام ومنها التسامح، مما أسميه "الثقافة المخادعة"، وذلك من خلال رسم قناعات وبناء مبادئ تتصل بالأفراد طوال حياتهم، على أنها الأقرب للمثالية، وما هي بالحقيقة إلا هيمنة فئة معينة من الأفراد المؤثرة في المجتمع (كرجال الدين، والفنانين والإعلام، ورواد التواصل الاجتماعي..) بمحاولتهم السيطرة على عقول الأخرين، من خلال نشر الخوف من الآخر المختلف، وتعزية أي من التحديات لوجودهم أو تأثيرهم بدلًا من نشر قيم التعاون مع الآخر واحتضان الشراكات التي يعول عليها نهضة أمم اليوم.

وحين يسود الخلل في الأساسات الأخلاقية لأفراد المجتمع، فإنه من البديهي تزايد الصعوبات لتحقيق ثقافة التسامح، وغيرها من الأخلاق والمبادئ في الجسد التربوي خاصةً، وأدواته التي كان يعول عليها النهوض بالقيم الأخلاقية وجعلها ممارسات معاشة، لا جسد غريب يحتاج لبرامج مكثفة من التدريب والتمحيص، ففي الوقت الذي يتوقع من المنظومة التربوية سد الرأب الحاصل في المجتمع، والخلل المتواجد في أولى المؤسسات الاجتماعية "الأسرة"، نجد أن المناهج التعليمية تعاني من قلة اهتمام وتقدير لمادة "التربية الأخلاقية" المعززة لثقافة العدل والتسامح، وحتى قبول الآخر.

ومن ناحية أخرى، فإن المعلم كأداة تنشئة وتربية أساسية معوز لرفع عدة عقبات تواجهه في رسم ملامح التسامح والتربية الأخلاقية لدى طلبته، ابتداءًا من المعوقات الشخصية من ضعف المهارات، والتدريب، ووصلًا للمعوقات المحيطة به، وبخاصة أنه صاحب مهام بالغة الأثر باعتبار المؤسسة التربوية والتعليمية ثاني وسط ثقافي، واجتماعي، تترتب على مهامه تنمية مفاهيم الديمقراطية، وحرية التعبير، واحترام الآخر، وتنمية حس المسؤولية تجاه المجتمع، وتعزيز قيم التعاون، ومعايشة ملامح التسامح في مجتمعه الصغيرة المكون من التلاميذ، والمدرسين، إذ لا تكون المبادئ راسخة مالم ترافق الأفراد منذ تفتح براعمهم الأولى، ومن ذلك فإن التربويين ليسوا مؤهلين بالقدر الكافي الذي يكفل تشكيل الاستعداد لدى الأفراد لمواجهة مظاهر التطرف، وإيجاد ثمرة تسامح أصيلة بداخلهم.

وبخاصة بوجود الكثير من المعلمين والتربويين، فاقدي الإحاطة بماهية الاختلاف في المجتمع، ومشروع التسامح، بسبب "عوامل الدفع"[217]، التي توافرت في بيئتهم نحو التطرف لا التسامح، والمتمثلة بالتهميش، واللامساواة، والتمييز، والاضطهاد أو كيفية النظر إلى الأمور؛ والنفاذ المحدود إلى الجودة والتعليم ذي الصلة؛ والحرمان من الحقوق والحريات المدنية؛ والمتاعب البيئية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ومن ذلك تواجه التربويين ذاتهم قبل المتعلمين عدة صعوبات وتحديات، مثل ضعف الصلة بالفعاليات المحلية والدولية عن المشروع العالمي للتسامح، ووجود المساحات الكبيرة لتلقيهم المعلومات المغلوطة، دون تأهيل كافٍ، وشح المصادر المنقولة لهم للمساعدة في فهم الروابط بين

ضرورة تأصيل قيم التسامح، والتحديات المحلية والعالمية، مساعدتهم في استيعاب التبعات الفعلية لضعف التسامح لدى الأجيال الناشئة، والمتقدمة.

وتتصاعد أبخرة الضباب المعيقة لنمو أفرع القيم الأخلاقية، وتصبح أكثر سطوة إذا ما تسللت للمائدة السياسية، وبخاصة في حال كرست جهودها لترسيخ قيم التسامح كقواعد وتشريعات دولية تحت مسمى "حماية المجتمع من الغريب"، مما يجعل مبدأ التسامح قيمة مطلقة بعيدة كل البعد عن كونها حق قانوني يحاسب من ينتهكه.

وفي هذا السياق بالذات تظهر مشكلة أكثر تعقيدًا، إذا ما صاحب وجود السياسات حواجز تحول دون تطبيق المنظومات الحقوقية لمهامها، مما يولد فراغًا تشريعيًا يقلل من الصورة التشريعية وكيفية تناولها من قبل أفراد المجتمعات، إذ يؤدي ترهل الزاميتها للتقليل من مكانتها. ففي البلدان التي أوجدت المنظومة التشريعية من خلال قوانينها وطبقتها بشكل صارم، تعالت قيم التسامح والقيم الأخلاقية الأخرى، وذلك ليس لإلزام الأفراد على استيعاب ماهية القوانين فحسب، بل وإدراك المقاصد التي ترمي إليها والتي تملي عليه واجبات تعود هي بذاتها عليه كحقوق يكتسبها.

فحين تقوم التشريعات والقوانين بتجريم ازدراء الأديان، والحزم في كافة المظاهر التي تأجج من الرهاب الملصق خاصة بالدين الإسلامي "الإسلاموفوبيا" أو الأديان عموما "الدينوفوبيا"، فهي تبني سدًا وحصنًا منيعًا في وجه كافة أنواع الكراهية للآخر، وتفتح بدورها مجالًا أكبر للتوسع والبحث وإقامة الندوات والمؤتمرات التعريفية والتثقيفية، حول تلكم المواضيع، مما يذهب بالمجتمعات نحو جو خالي من عثرات المبادئ والأخلاق الإنسانية، وتغدو غير معوزة للتوضيح والإسهاب بعدما صارت ثقافة جمعية متفق عليها بضرورة التسامح واحتضان الآخر بأفكاره ومعتقداته، ولونه المغاير كأخ في الإنسانية، وشريك في النهضة، وأساس في المجتمع.

وبالتالي فالسعي لتحقيق المشروع الأخلاقي في المجتمعات، وسن القوانين الناظمة والكفيلة بصونها ككل تعد سلاح ناعم لتخطي كافة العوائق كذلك في طريق المبادئ الإنسانية أولًا، والتصدي لشرور التيارات، والتنظيمات، والمنظمات، التي تستغل التسامح وتجعل منه سُلَّمًا لتحقيق المآرب السياسية، الهادفة للاستيلاء على السلطة، أو نشر الفوضى في المجتمعات باسم الحقوق، والحريات، ومضفين الظلمة على بريق التسامح، الذي وجد متأصلًا لخدمة قيم التعايش، والسلام، لا أداةً للتصارع والنزاعات.

وللأفراد حرية التصور إذا ما اجتمعت كافة تلك الظروف، مع المعوقات العقائدية، كيف سيمضي الحال في النظم الأخلاقية في كافة المجتمعات، ذلك أن انعدام التوافق بين حرية المعتقد كفكرة مطلقة ينعم بها الفرد باختلاف لونه، وعرقه، ودينه، وبين التطرف في ممارسة هذا الحق، وهو الركيزة الأساسية للصراع العالمي منذ زمن ولا يزال مستمرًا إلى الآن.

كما يعتبر الدافع "العقائدي المشوش"، والتفكير الملوث بمصادر مبهمة حول العقيدة بأفكار لا تمت لها بصلة، من أبرز الأسباب التي دفعت بالمجتمعات في فوهة بعيدة كل البعد عن مشروعها النهضوي، والتوجه للممارسات الإرهابية، والطائفية، والعنصرية، باعتبارها ممارسات "إصلاح" وهي في الحقيقة مبيدات فتاكة لقيم التسامح، وجهود مهدرة تبث في ري الكراهية، وتسوق بمصير الدول لتوقفها على صفيح النزاعات، وهذا ما يبث من التأثير السلبي على القيم الإنسانية، ككل والتسامح بشكل خاص، وكونًا صورة سلبية جمعية عن العقائد التي هي بالأساس بريئة من التصرفات الفردية، والرؤى الشاذة، إذ يعتبر التسامح ضلعًا رئيسًا في جسد التسامح، وعمادًا قويًا في الخطاب الديني، المؤكد على ضرورة ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، وعلاج ثغرات الأفراد معالجةً سليمةً، حكيمة، بالاعتماد على التحليل السليم الذي لا يلصق بالعقائد ما ليس منها، مفندًا الشبهات، بالحجة والبرهان، والمنطق السليم فالدافع العقائدي حيث يكون نقيًا يعني تصدير طرح متزن، وتجرد من التوظيف المصلحي، الذي حين استلم زمامه الأفراد الغير أكفاء، أصبح طرحه مشوبًا بالعوائق والصعوبات في وجه التسامح.

ناهيك عن وجود "معوقات وليدة"، للمعوقات السابقة كلها، تتمثل في تكاثر النماذج المزيفة المعتلية صهوة منصات التواصل الاجتماعي خاصةً مثلًا، لتجني عدد غير متوقع من المتابعين الذين اسميهم "التابعين الرقميين"، من خلال وسائل بسيطة تتمثل في شراء أعداد متابعين بثمن زهيد تعرضه شركات تلك المنصات مثل (الفيسبوك والتويتر والإنستجرام وسناب شات، وغيرها)، والتي تعني بشكل أو بآخر شراء مساحة لنشر أفكار ومبادئ واستغلال أدمغة، إذ أن المدى الرقمي مفتوح بشكل لم يكن بالسابق، وبميزات مغرية للجيل الصاعد قبل الناضج.

ومع إدخال الرقمنة لكافة القطاعات، والمجالات التي لا ينكر أحد فضلها، تفتحت مجالات أخرى لاستنساخ نماذج عبرها لا تتناسب زمانيًا أو مكانيًا كسند داعم للتسامح، وبخاصة أن كافة الإمكانات أصبحت قابلة للاستغلال التسامح اليوم كوسيلة وليس مبدأ، حيث أصبح يستخدم للكسب

وتحقيق الأرباح، على حساب الحرية والكرامة الدينية، ومقاصد الدول العليا في توفير طمأنينة المجتمع، وخدمة مصالحه.

وكل المعوقات العامة المذكورة سابقًا تحمل بين طياتها عدة أساسات آلت إليها، وفي داخل كل منها أسباب "تراكمية"، أخرجتها بهذه الصورة المشوهة، أو الغير ناضجة. ومن الناحية الدينية - على سبيل المثال لا الحصر - وجدت عدة تقديرات خاطئة دفعت بعض المسلمين لتناسي التسامح الإسلامي، نتيجةً لما يتم تصديره ومقابلته من بعض أهل الملل الأخرى، كصلابة المعاملة وسوء، الطوية وإظهار الشر، واستغلال ما للمسلمين من تسامح لتحصيل فوائدهم، وادخال الرزايا على المسلمين مما يبعث فيهم أخذ الحذر، والمعاملة بالمثل حتى انساهم تسامحهم. مما أزاح بالمسلمين لتحريف معنى التسامح في ثقافتهم وأفكارهم، مع أن الأولى الاستمرار بما يمليه علينا بالأساس الدين الإسلامي من العناية في بيان معنى التسامح الإسلامي، والكشف عن مواقعه، والاكثار من شواهده وشواهد اضداده للوصول لصورته الواضحة جدًا، والتي لا تقبل تحريف للمعنى، ولا شك في مغزى[218].

كما أن الكثيرون لم يمتلكوا بعد للتصور الدقيق أو الواضح على الأقل لما يقصده التسامح في السياق الإسلامي، بل أن البعض لا يقتنع بوجوده في العقيدة الإسلامية ككل، وبعضهم الآخر يذهب لوجوده ضمن إطار معاييري قد ينقص منها أو يزيد عليها بناءًا على الأحوال الملازمة لذلك، وهذا ما يتعدى وجوده الأفراد العاديين ليصطدم المجتمعات بحقيقة وجوده داخل قناعات بعض رجال الدين، والمفكرين، مما يؤدي لتفاقم المشكلة بدلًا من السعي لإيجاد حل لها، وبخاصة في الحالات التي يتم عبرها استنساخ التسامح دون المراعاة الدقيقة للمعطيات الحقيقية والتحولات المحيطة، والظرفية الزمانية والمكانية، واخراجه من الإطار الأخلاقي الناظم للتعاملات داخل المجتمع لأداة أو عصا سحرية يتم من خلالها تحقيق أرباح معينة، على حساب التشريعات الدينية، وحقوق الأفراد وكرامتهم الإنسانية.

كما تسربت هذه المعوقات حول مفهوم التسامح وتناوله، لجوانب أبعد، كالجانب المؤسساتي العامل على إبرازه كحق وسنه والتعامل به، ومثال ذلك ما شهدته اتفاقية 1967 لمحاربة التعصب الديني، من عرقلة في اعتمادها، التي لا زالت تلاحقها ليومنا هذا. ومثل هذه الأحداث تعتبر خسارة

واضحة في مشروع التسامح، وبخاصة مع ما تضم من معايير داعمة ومشجعة، ومرسخة لمبادئ معاهدتي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمعاهدة أخرى لمحاربة التعصب الديني.

ومن جانب آخر تبرز بعض الانتهاكات المرتبطة بتطبيق القوانين النافذة في بعض الدول، والتي تناولتها وحققت في زواياه محكمة حقوق الإنسان الأوروبيَّة، من مثل تأخير فترة المحاكمة في بعض المحاكم الإيطالية والفرنسية، وممارسات القضاة العسكريون في المحاكم التركيَّة، والسماح لبعض المحاكم الأوروبيَّة باستخدام أدلَّة تعتمد على شهادات شهود غائبين أو مجهولين، كما لم تسمح المحكمة الأوربية بترحيل أبو قتادة الأردني من بريطانيا إلى الأردن عام 2012 بسبب وجود احتمال كبير لأخذ الأدلة والاعترافات منه عن طريق التعذيب[219].

إن المعوقات التي تقف في وجه رفع القيم الإنسانية والارتقاء بها في المجتمعات، تعتبر معوقات ذات ولادة متجددة، وهذا لا يعني الاستسلام التام لطبيعة وصيرورة نمو براعم التحديات من جديد، وبرغم تصاعد السبل المستندة للعنف، والقيام بالأعمال الإرهابية، واشتداد العداوات والأحقاد، واندلاع المنازعات بدعوى الدفاع عن المعتقدات، إلا أن ذلك لا يلغي ما تم إنجازه وتحقيقه عبر الجهود العالمية في مجال حقوق الإنسان والقيم الإنسانية الفضلى، وفي مجال القانون الدولي لإرساء مبادئ التسامح بين الدول وداخل كل دولة.

ومع عدم القبول بالاستسلام للمجريات السلبية في المجتمعات، فلا بد من النظر بحزم وجدية نحو ما يرافق ذلك من مخاطر التعصب الديني أو العرقي أو الفكري على الجهود المحققة، والأثر الناتج من تصاعد أدخنة الكراهية البغيضة المنسوبة لعقيدة بريئة منها بالأساس، ولتراث لم يطمح يومًا ببث الفساد، ولتأويلات لا ترتبط إلا بحالة فردية شاذة عن الإنسانية، مما يؤكد لنا بضرورة وحاجة التسامح لدعم وحماية على الصعيدين الوطني والدولي.

في التحولات السياسية مثلًا، تتوائم القرارات وردود الأفعال بحسب كل حقبة "زمكانية، والمصالح المترتبة على ذلك، ومن الملفت استمرار المحاولات عبر العصور لاستغلال الجانب الديني لدى الأفراد للتأثير عليهم ذلك أن جانب التأثر الشديد بالمشاعر والعواطف الدينية، لا يخلو منه إلا نزر من بحر، ولذا يتم توظيفه للغايات السياسية، وإدخال المفاهيم الأخلاقية حيز مصلحي، وفي بعض الأحيان بشعارات لغايات لا علاقة لها بالدين، لكنها تستغل من مكانته وتحور من مقاصده، بغية الوصول للحكم، أو التذرع بحجة تقرير المصير، أو الرغبة في التخلص من حاكم

معين، أو التمهيد للسيطرة على دولة ما. وهذا ما يعني تصاعد دكتاتورية سياسية مستبدة يستحال معايشة التسامح في ظلها، رغم أن التسامح لا يعتبر واجبًا أخلاقيًا وسلوكيًا فحسب، بل واجب قانوني ملزم لإقرار التعايش، واستيعاب والتعددية وحق التنوع والاختلاف، والقدرة على الدعوة للمشترك الإنساني.

المطلب الخامس
خطة التسامح الاستراتيجية

في مجالات التسامح

عندما نتطرق للوسائل التي تمكننا من تحقيق هذا المعنى السامي والضرورة النهضوية، فإننا نبدأ من اعترافنا بحقوق الإنسان العالمية وبالحريات الأساسية للآخرين، لا التساهل أو التراخي وعدم الاكتراث، فعلينا أن نعي أننا بصدد
تحقيق الضمان لبقاء المجتمعات بغناها التنوعي في مناطق العالم شتى، ومن هنا كان لزامًا العمل على التربية من أجل التسامح، وهنا نعني المنظومة التعليمية، وما تحويه من مبادرات ومناهج وأنشطة ومسابقات، ودعم معرفي للنهوض بالوعي المجتمعي الذي يضم النشئ من الأجيال، وتمعن اهتمامها في الشباب وتطوير قدراتهم لإصدار الأحكام المستقلة وتحفيز التأمّل الناقد والتفكير الأخلاقي. ولا يجدر بتنوع الديانات واللغات والثقافات والإثنيات في عالمنا أن يشكّل حجة لنشوب الصراعات بل هو بالأحرى كنز تغتني منه البشرية جمعاء.

ولأن التغيير الحقيقي في أي مكان يستدعي صحوة داخلية على الصعيد الفردي قبل الجمعي فيجب ترسيخ الوعي القائم على الأفراد ليصبح كل فرد قادر وواعي لضرورة مراجعاته الذاتية وتحديد مستوى تسامحه والعمل على التطوير من ذلك، فالتعصب، والميل إلى تغذية الكراهية للآخر لا يولد عبره إلا نتائج من جنسه، مما يعاظم خطر آفة "تسهيل التطاول" على الآخر والاستهانة بقره ومكانته الإنسانية، مما يبث العنف في المجتمعات.

وليكون مشروع التسامح أكثر نجاحا، وأقرب للواقع لا بد من الانطلاق نحوه من خلال خطة استراتيجية، مؤسسة على أبرز النظريات والمرجعيات التاريخية، ومراعيةً واقع ما يقام في البيئة المحيطة من أنشطة، ويلقن من مناهج تعليمية، وما يبث عبر الوسائل الإعلامية، وغيرها الكثير. ذلك أن التسامح اليوم ينتقل لمعنى جديد قديم، ويبتعد عن كونه طائر وديع يقفل عليه قفص التعاطف، والرحمة، فقط بل يمتد لتتوضح معانيه ومهامه السامية من تحقيق الاحترام، وصون مبادئ المساواة، وعدم التعدي على كرامة الآخرين. والتخلص من كافة التحديات التي تحول وخلق مجتمعات الحرية، والعدالة، والسلم.

أولاً
التسامح في الخطاب السياسي

حاز التسامح على اهتمام عالي مؤخرًا، باعتباره ضرورة سياسية وقانونية، تقع على عاتق الأفراد والجماعات والدول، إضافةً لارتباطه بتوصيات وقرارات كافة الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي وضعت خلال السنوات الخمسين الماضية، حيث يشدد على واجب الدول في صياغة تشريعات جديدة عند الضرورة لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع وأفراد[220].

إن الاتجاه لتحقيق التسامح، من الجانب السياسي لا يعتبر فرضًا أو إجبارًا بقدر ما يعتبر تأصيلًا واقعيًا وجادًا لثقافة موحدة تجاه الأخلاق والفضيلة في المجتمع، وجذر أصيل في المنظومات الفكرية في المجتمعات، ذلك من خلال تكريس مبدأ الحوار مع الآخر بدلًا من العنف والإكراه، والنظر في وسيلة تحقيق التسامح. وبخاصة في ظل الجهود العالمية المكرسة لهذا الشأن كمرور خمسين عامًا على التزام الدول الموقّعة على ميثاق الأمم المتحدة بـ "ممارسة التسامح والعيش بسلام مع بعضها البعض في جوٍ من حسن الجوار"، وبعد مرور أكثر من قرنين على المعركة الفلسفية المحتدمة التي قادها فولتير ضد التعصب الديني وضد التزمت والظلم اللذين يشرعهما التعصب؟[221]

وعندما نتحدث عن الوسائل التي تمكننا من تحقيق هذا المعنى السامي والضرورة النهضوية، فإننا نبدأ من اعترافنا بحقوق الإنسان العالمية وبالحريات الأساسية للآخرين، لا التساهل أو التراخي وعدم الاكتراث، فعلينا أن نعي أننا بصدد تحقيق الضمان لبقاء المجتمعات بغناها التنوعي في مناطق العالم شتى، فالخطاب السياسي المحرض على الكراهية، هو المسؤول الأساسي عن جرائم الكراهية والعنف التي أدت إلى الإبادة الجماعية والمذابح والاعتداءات على المعالم الدينية من مساجد وكنائس ومعابد، وغيرها.

كما تبرز أهمية تحقيق التسامح عبر المجال السياسي، لتنوع التيارات السياسية واختلاف توجهاتها وانخراطها، وبخاصة الذي يبرز فيها الفكر "الأحادي" أو الوحيد الحامل لواء العولمة الهادف لفرض هيمنة فكرية أيديولوجية على العالم ككل. ومن أبرز تلك الصور التبشير بما يسمى "صراع الحضارات" القائمة على تعبئة الغرب كحضارة لها الأفضلية على الأخرى أو العكس صحيح، ففي ميدان السياسة فلا بد اولًا وقبل كل شيء من ارضية ديمقراطية صلبة قوامها احترام الحق في الاختلاف والحق في التعبير الديمقراطي الحر[222].

ولربما حل الإشكالية المحورية التي تواجه التسامح في المجال السياسي، هو الانتقال من التسامح كقيمة أخلاقية، ليكون قيمة حقيقة ملزمة، فتكون قيمة التسامح السياسي بتمكين الأقلية السياسية أو الدينية أو الإثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية بناءًا على حقها في تمثيل نفسها، وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها لا على قوتها التعددية[223] وهذه إشكالية تثير الضبابية حول التسامح في السياق السياسي، مشيرةً لضرورة تبني الدول فكر السلام العالمي والتسامح الإقليمي والوطني، والتعايش الاجتماعي، ونبذ خطابات العنصرية والتمييز، للوصول لاحتواء تعدديات لا إدارة عبثية.

كما يعتبر الدور السياسي منعقد بصلب القيم الأخلاقية، وبخاصة التسامح، والذي بدوره يوقف أبرز التحديات بفعل القانون المأطر لعلاقات الأفراد في العائلة الكبيرة "المجتمع"، فيصبح من غير المقبول ممارسة التميز تجاه المسلمين وإبعادهم عن المجتمع وعزلهم أو تهميشهم. ولا يسمح ذات الذراع السياسي ذاته اعتبار الإسلام أيديولوجية سياسية لتحقيق مصالح عسكرية وسياسية، ومن ذلك كله لزم تنفيذ "لا" التململ في وضع خطوات بالغة الدقة في مرحلة الطور الأول لتشكيل وليد التسامح العالمي، المبني على تعايش ووئام وطني في الدول كافةً، كما يسهم بفتح الأفق لتأسيس مراكز بحثية ترصد اتجاهات الرأي العام في المجتمعات الغربية، للخروج بنتائج ودلالات تمثل بوصلة قراراتية لصناع القرار، ومن ثم التحرك لحماية منظومة التسامح وتبديد صناعة "الإسلاموفوبيا"، وأيضًا من خلال بتفعيل حوار الحضارات، وإيجاد أرضية خصبة بالحوار وتقبل الآخر للتلاقي معه، وتشجيع فرص التعاون الحقيقي.

ثانياً
الحوار بين اتباع الأديان

يقول أمير الشعراء أحمد شوقي:

الدين للديان جل جلاله ** لو شاء ربك وحد الأقواما[224]

لابد من إيلاء الحوار الديني والثقافي اهتماما جديًا عاليًا، فرغم كثرة الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية التي نظمت في هذا الشأن، إلا أننا لا زلنا بحاجة لتغيير مفصلي وتوسع معرفي نهضوي ضد أفكار التعصب والكراهية، ليكون ثمرة ناضجة للجهود العالمية والمؤسسات الحقوقية، ومن هنا يجدر بنا تسخير العمل الدؤوب للوصول إلى التسامح في مجتمعاتنا، من خلال ترسيخ ثقافة التسامح وتحويلها إلى حالة اجتماعية.

وذلك من خلال فتح باب الحوار مع الآخر، وتعزيز سبل التعاون الدولي نصل لمخرج النجاة المنشود للمجتمعات من سطوة الانعزال، إلى حيز الحوار والتواصل والتبادل المعرفي، والتركيز على نقاط قوة المجتمعات والمضي بالمشترك فيما بينها ودعم قيم التسامح، والسلام والخير سموًا على ما دونها من محاولات تأجيج ثروة "الاختلاف"، وتحويلها لعصا "الخلافات" والنزاعات في مجتمعاتنا، اللاهجة بشبابها نحو الأفضل، والمحدقة في حبل النجاة من حكوماتها الرشيدة. لإفراز تجربة تسامح فريدة بين الأديان دافعة ببناء الأوطان، بانية ومشيدة لجسر الحوار بين الثقافات والحضارات، واعية لما تعنية الثقافة والحضارة من معنى، وساعية لخلق بيئة إبداع ثقافي، وممارسة للأدوار الثقافية المتصلة بالحاضر، ودافعة بعوامل أنسنة الثقافة.

إن التوجه للحوار العقلاني الفعال بين أتباع الديانات، وبالاستناد لذوي الخبرة الكفؤ في مجال الحوار مع الآخر، وحيثياته ومتطلباته يمثل الانسجام والفهم لقول الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم". كما يعد العتبة الأولى لإعطاء "التسامح" العناية الكافية لفهمه بحق، وبخاصة أن كافة الأديان لم يختلف أي من

الأديان السماوية على الدور المحوري والهام لترسيخ أسس الحوار العقلاني بين أتباع الأديان، ذلك أن استيعاب "الأفق الحواري" يؤول بالضرورة لشعور الفرد بالتصالح مع ذاته ومع الآخر الذي ينتمي له أي كان نوع "الاختلاف" الشكلي، منتجًا إرهاصات نهضوية في مجال تحقيق "مشروع التسامح" الذي إن نجح في السياق الديني، نقل تجربته لكافة المجالات الأخرى.

إن التسامح هو منهج "عقلاني" متكامل، لا يرتكن للعاطفة وشعور الرحمة وحسب، بل هو معول لاجتياز معظم التحديات الفكرية والدافع بتعزيز سبل التعاون والتفاعل الحضاري بين المجتمعات المتوزعة على امتداد البسيطة، وتقريب وجهات النظر أو استيعاب مقاصدها "على الأقل" دون تحوير أو تزوير، وردم الفجوات العميقة التي خلفتها الحروب وأفكار وشعارات الجماعات المتطرفة التي خلفت لاحقًا حالة من "اغتراب الأفراد" داخل المجتمع، بل وداخل أنفسهم، بينما تعج الإرادات الدينية والفكرية والأكاديمية والتربوية بقيم التسامح التي تسعى لاحتضان الأفراد والمجتمعات والدول، خروجًا بـ "مشروع تسامح عالمي".

ثالثاً

المناهج التربوية والتعليمية

تلعب المدرسة دورها بنجاح في إشراب الأجيال بقيم التسامح والتفاهم والتعاون والتضامن وحقوق الإنسان، فلابد أن تتكامل التربية المدرسية مع تربية الأسرة، التي ينعكس ما يجري داخلها على سلوك الأطفال، وعلى طريقة تعاملهم مع أصدقائهم ومع المجتمع، وبالنسبة للأطفال المحرومين من حنان الأسرة، فإن المؤسسات الاجتماعية التي تتولى رعايتهم، وتشرف على تربيتهم، ينبغي أن تبذل جهودا مضاعفة لتعويض دفء الأسرة من جهة، وضمان التنشئة السليمة التي ترسخ ثقافة الحوار والتواصل الإيجابي، الذي يقوم على التسامح من جهة أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في مادته الثامنة عشرة، أكد على أن: "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين"، و"أن التربية يجب أن تهدف إلى... تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية"، في المادة التاسعة عشر.

ومثلما يحتاج الجيل الفتي للتربية والتنشئة داخل الأسرة، وفي المؤسسة التربوية والتعليمية، فإن الآباء والأمهات والمربين والأساتذة ينبغي أن يكونوا على بينة من أهمية قيم التسامح، وضرورتها لتهذيب السلوك وترويضه على احترام الغير، وحسن الإنصات للآراء المخالفة، وتكوين الرأي المستقل، والتفكير النقدي البناء، والسعي للتفاهم، واعتماد الحوار، ونبذ الأنانية والإرهاب الفكري، وجميع أشكال التعصب والتشدد والإقصاء والكراهية والبغضاء.

ويمكن العمل على ترسيخ السلوك التصالحي، وقيم التسامح في الحياة اليومية لعامة الناس، عبر قناتين أساسيتين: أولاهما هي وسائل الإعلام العمومية، وبخاصة السمعية البصرية والتي تعد أداة حيوية في التوعية والتثقيف، وبالأخص في المجتمعات التي توجد بها نسب عالية من الأميين، والثانية هي العمل التربوي والتوجيهي والتكويني للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، المؤطرة لمختلف الشرائح الاجتماعية، ويمكن أن تكون مأمورية هذه الهيئات سهلة إذا كان قادتها ومسيروها يتشبعون بالثقافة الديمقراطية، ويقدمون من خلال ممارستهم، وأساليب تعاملهم، القدوة

الحسنة في التحلي بسلوك قوامه التسامح والتواضع ونكران الذات، وعدم التعصب للآراء الشخصية، وفتح المجال للحوار والمشاركة والاستماع للآخرين، وقبول النقد، وحسن إدارة التعدد والاختلاف بجعله أداة إغناء فكري وليس سببا للتمزق والتناحر.

يقول الشيخ محمد عبدة: "إن الشيء الذي تميز به الإسلام عن غيره احترامهُ للعقل ودعوته للنظر والتفكير، وحثه على العلم والتعلم واشادته بالعلماء وأصحاب العقول وحملته على الجمود والجهل، وتمجيده للقراءة والكتابة والقلم، منذ أول آيات انزلت من القرآن". فكل مجتمع يختص بشكل عام في إنماء القطاع التربوي، وذلك عبر إعداد مواطنين متعلمين متفهمين لفكر التعايش مع الأخر بسلام وتفاهم واحترام متبادل لكافة الثقافات الأخرى، فتلعب المدرسة دورها تربية الأجيال بقيم التسامح والتفاهم والتعاون والتضامن وحقوق الإنسان، فقد أصبحت قيم التسامح من الضروريات التي يفرضها واقعنا الراهن المليء بالعنف المجتمعي.

ومن هنا تتجلى أهمية ترسيخ قيم التسامح في المناهج التربوية عبر الكتب المدرسية، وإعادة قراءة التاريخ وذلك من أجل دعم ثقافة المشاركة وتجنيب الأجيال القادمة الكثير من المآسي. تقول إحدى فقرات اعلان اليونسكو حو مبادئ التسامح: "إن التعليم في مجال التسامح يجب ان يستهدف مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلى الخوف من الاخرين واستبعادهم، ومساعدة النشئ على تنمية قدراتهم على استقلال الرأي والتفكير النقدي والتفكير الاخلاقي"[225].

للعملية التربوية أربع مكونات أساسية: الطلبة ومناهج التعليم والأساتذة والبيئة المدرسية، فلترسيخ مبدأ التسامح يجب أن تشمل كافة المكونات، ولكن من أهم المكونات مناهج التعليم، الأساتذة هم ناقلين لها، والطالب هو الذي يتلقاها، والبيئة المدرسية هي المكان الذي تنمو فيها هذه المناهج، مما يثبت لنا أن كافة المكونات تدور حول مناهج التعليم، فالمطلوب هو تطوير هذه المناهج ودعمها لمبادئ التسامح تساهم في تكوين جيل متسامح معتدل.

رابعاً

التسامح في الفنون والآداب

يوجد لهذا النوع من التسامح أنصار ومتحزبون كثر فالمراد منه هو الدفاع عن الحرّيّات الثقافية، ورفع المضايقات والقيود في مجالات التأليف والصحافة والخطابات، بغضّ النظر عمّا تحمله من أفكار واتّجاهات. ولعلّ الجانب الإيجابيّ في هذا النوع هو ما كان في إطار القانون، بأنّ لكلّ شخص حرّيّة إبداء رأيه وإظهار عقائده. فلا يُعاب على هذا الجانب إطلاقًا؛ لأنّه من ضرورات وعوامل التقدُّم والتنمية الاجتماعيّة.

أمّا الوجه الثاني للعُملة فهو سلبيّة ما يُنشَر من عقائد وأفكار غايتها هدم صروح الثقافة الدينيّة الأصيلة، والمساس بمعالمها وقيمها السامية. ومن المؤسِف أن يكون هذا النمط من التسامح هو السائد اليوم في أوروبا، وهذا هو مرادهم من الحرّيّة الثقافيّة؛ إذ ليست هي إلاّ الابتذال والإباحيّة، قبل أن تكون حرّيّةً حقيقيّة.

هناك علاقة تبادلية من الفنون والأدب والتسامح، فهم قيمة ثقافية تطرح على العامة، وبين عموم المجتمع، يجسد قيم مجتمعية تتأثر فيها الأجيال، مما يجعلنا نسعى دومًا للارتقاء إلى الأعلى ولا تنحرف أبدا عن نقل السلوك الحسن، ليس فقط على مستوى إعلاء قيمة التسامح، ولكن أيضا على المستويات الأخرى كإبراز قيم الأخلاق والفضيلة والعيش المشترك واحترام الأخر رغم اختلاف فكره ومذهبة، هذه القيم تمثل قوة جذور نجاح وتطور أي مجتمع متحضر معاصر.

وللفنان دور مهم في عكسه للعناصر الإيجابية، فهو يشكل في كافة مجالات الإبداع صفوة المجتمع، ويحصلون بإعجاب خاص من عموم الناس، مما يضع على كاهلهم مسؤولية كبيرة في قيادة المجتمعات ورفعها إلى مستوى التزكية الثقافي والرقي الحضاري. والفن والأدب يلعبان دورًا مهمًا في نشر التسامح ويحتاجانها أيضًا، وذلك عبر الدفاع عن الحرّيّات الثقافية، ورفع المضايقات والقيود في مجالات التأليف والصحافة والخطابات، إذ أن لكل شخص حرّيّة إبداء رأيه وإظهار عقائده. فلا يُعاب على هذا الجانب إطلاقًا، لأنّه من ضرورات التقدُّم والتنمية الاجتماعيّة، وفي ذلك قالت وزيرة الثقافة المصرية إيناس عبد الدايم: «إذا زرعت فنًا، فأنت تقضي حتمًا على ميراث

الكراهية البغيض، ومن هنا فإن مهرجانًا فنيًا عالميًا، أو حتى عمل فني ذا رسالة حقيقية، أقدر في التأثير بالبشر من عشرات المبادرات والمؤتمرات السياسية والاقتصادية، التي قد تؤثر في الناس، لكنها تعجز عن ملامسة دواخلهم، ومخاطبة قناعاتهم الراسخة".

ومن الحري الإشارة في هذا الموضع لجائزة نوبل في الآداب التي تقدم تتويجًا للمتفردين بتقديم الأميز من أعمالهم الفنية، التي من شأنها إغناء التاريخ الإنساني، وتقديم نموذج متفرد يدفع بنشر الثقافة وتعزيز الدور المعرفي ويسعى لبناء المجتمعات ويصون عناصر التنمية المستدامة في المجتمعات

وفي الإشارة للدور الهام للمنتوج الثقافي والفني والأدبي وفولكلور الشعوب في إذابة نعرات التمييز سواءً استندت على الدين أو العرق أو حتى اللغة، فيعتبر أداة "لامادية" ومميزة في تعبيد الطريق أمام المجتمعات والشعوب، وتشجيعهم على الانفتاح والتعارف والتواصل مع "الآخر" الذي يمثل نافذة معرفية جديدة، مما يدعم أساسات المشترك الإنساني، ويجذر قيم التسامح ويشيع الطمأنينة في أرجاء العالم. ولأن الأديان "اتحدت في عدم تعارضها" بالأفكار المتعلقة بأهمية التسامح، فإن ذلك شكل غلافًا صحيًا ورصينًا لصون الثقافة والفنون والتراث، والعمل على إنبات أغصان متشابكة على سبيل الاتحاد والاتفاق على القيم السامية، والمبادئ التي تصون البشرية دون إفراط أو تفريط.

وللتأكيد على أن المشترك الإنساني، و"الاتحاد الأخلاقي" في احترام منظومة التسامح يمثل بوتقة عطاءات متميزة تعود على الجميع دون استثناء، فقد شكلت بعض المساجد البارزة في روسيا - على سبيل المثال لا الحصر - إرثًا حضاريًا مميز مع المعالم التاريخية والأثرية وبخاصة في مدينة بولغار المدرجة على قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» للتراث غير المادي.

إن الفنون بأشكالها تمثل قوة وبيئة ترغيب للقيم الإنسانية السامية، إذ تتميز بجذب للمشاعر الإيجابية، والرفع من الفضائل العليا، ونثر بذور المحبة والتعايش بدلًا من غرز جذور كراهية بغضاء، أو نشر فكر يقوم على التمييز والتعصب. وقد أثبتت عدة دول من إيصال رسائل عالمية، سواء عبر الموسيقى، أو المسارح، أو الأعمال الفنية المكتملة، وغيرها، وللفنون دور لا يستهان به، يستمد الطاقة الجاذبة له بمراعاة التناسب والتفاوت بين المتلقين، مما يكون بيئة خصبة لتلاقي

الثقافات والأفكار، وتشجيع انتاج خليط انساني متفرد بما يحمل من قيم وأفكار استشرافية جديدة، تضيف التحولات الفارقة في مجتمعاتها وما يليها من أجيال.

وبخاصة حين يرافق الإنتاج الفني إرادة بإفراز خليط إنساني يعكس الصورة الحقيقية، المنبثقة من رسالة الأديان، وتراثها، الذي لا يتوقف عن ترديد دعوات السلام، والسكينة، والرحمة، والتسامح، فجميع الفنون تقود إلى تشييد جسور التسامح مع الآخر، والسمو بالنفس البشرية، ومن ذلك يمثل الفن سلاح من نوع آخر لإرساء السلام، وبناء "مشروع التسامح العالمي".

إن القائمين على تدريس الفن وتطبيقه وحتى هواته والمطلعين على نصوصه، يمكن تمييزهم من بين أفراد المجتمع بما يملكون من نظرة ثاقبة وإحساس منقطع النظير، ورؤية مختلفة. ومن صور التسامح الفني إن صح تعبيري، إنجاز جان وابوتاي، مدرس الفنون الفرنسي، من أصول إفريقية، مؤسسًا منظمة "مليون شجرة للتسامح"، التي حققت هدفها بحلول العام 2020، ولدى هذا الرجل ما يكفي من إرادة الخير التي جعلته يبدأ مشروعه من ماله الخاص، قبل أن يلقى دعم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فقد وجد في الفن ريشة ترسم ملامح المحبة والسلام بين الناس، وتمحو خطايا الكراهية والعنصرية، وقد قال في إحدى لقاءاته: "تعاني بعض الجاليات في فرنسا من العنصرية، وأنا كفنان أحارب من أجل الوحدة والسلام، وأرسم لكي أنشر رسالة التسامح والتعايش وتقبل الآخر، فهذا هو دور الفن الحقيقي الذي لا يعرف تصنيف البشر بناء على الدين أو العرق أو اللغة".

قدمت المجالات الفنية صورًا مبهجة في التسامح دون مبالغة، ومن ذلك عندما قدمت إيطاليا في حرم عاصمتها "ماراثون السلام بمشاركة 40 دولة، متمثلين بأكثر من 7 آلاف شخص، ولم يكتفي المنظمون بمجرد "ماراثون" باسم السلام، بل صاحب ذلك حزمة قيمة المسابقات الثقافية والبرامج المجتمعية، والفنية التي تهدف في المرتبة الأولى لتعزيز قيم التسامح والتعارف بين أبناء البلدان المشاركة، ليتخطى هذا الحدث الرياضي، ميدان الرياضة ليصل إلى ساحة تعارف إنسانية فارهة!

وتسعى في هذا الصدد عدة دول لدعم القطاعات الفنية من باب استثمار رسالتها السامية، والمرغوبة لدى الجميع، مثل تنظيم عدة فعاليات فنية، وثقافية، ومعرفية، بجهد إماراتي في كوبنهاغن. تهدف خيمها لعكس فسيفساء الثقافة العربية المبنية على مفهوم التسامح والانفتاح على

الآخر، ونشر الوعي بالجهود الدولية المكسة في سبيل ترسيخ قيم التسامح وحرية ممارسة الشعائر الدينية ومكافحة التمييز، من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة الثقافية والفنية. إن الأعمال الفنية الصادقة، والنابعة من الفطرة الإنسانية يقطر نداها بلا ريب، وكم تتجلى مكانة الفن ودوره في تجذير قيم التسامح، والمحبة والأخوة الإنسانية، حين يقوم كثر من الفنانين بتخصيص ريع حفلاتهم لمراكز الأيتام، ومرضى السرطان، المنكوبين.

(النصف الآخر من الحل)!

بعد تشخيص وضع القيم الأخلاقية عامةً، والتسامح خاصةً، ودراسة ما يدور حولها، وما يقع بينها من مفارقات، فإن كافة الفصول السابقة تخلص إلى أن وضع خطة استراتيجية رصينة لنشر قيم التسامح والتعارف وقبول الآخر يعني التغلب على جل المشاكل التي تواجه المسلمين وغيرهم، فلا مجال لاستمرار ما يواجهه العالم اليوم من اعتبار الإسلام جسمًا جامدًا لا يقبل التأثر، واعتباره يضع نفسه في بوتقة التمييز عن الآخر، وأنه ليس له أي قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى، ولا يتأثر أو يؤثر بها. واعتباره عدوانيًا بطبيعته، ومفطورًا على الإرهاب والصدام مع الحضارات. والنظر له باعتباره يحتل مرتبة دونية بالنسبة إلى الغرب، ورفض أي نقد يمكن أن يقدمه طرف إسلامي حيال الغرب. ذلك أن اعتبار مشاعر العداء تجاه المسلمين، أو غيرهم لا يمكن أن تدخل حيز الأمر العادي أو الطبيعي.

وبلا شك فإن ذلك يتطلب إنتاج خطاب ديني جديد لولادة معاني وقيم مجتمعية راسخة تبدل من مقولات الفتوحات، ودار الكفر، وإقامة الخلافة - وتحل التسامح والوئام والتعايش والتعاون، وإعمار الأرض من خلال دحض الشبهات بترسيخ دليل تعريفي بالإسلام، يعالج القضايا المثارة بمختلف لغات العالم، بصورة صحيحة وقويمة، مبددًا ونازعًا للصورة النمطية المجحفة، ومن هنا يبرز الدور الثقافي البالغ الأهمية في رصد ما ينشر حول ذلك، وتحويله للرد عليهم بالوسائل المشروعة فكريًا وقانونيًا وإعلاميًا. كما لا يمكن إعلان نجاح كل هذه الجهود دون بناء جسر تواصل منيع بأواصر الأخوة الإنسانية من خلال التواصل مع المفكرين واستقدامهم للمشاركة بمنتديات تعزيز الحوار، وعقد قمم فكرية من أجل التلاقي لا التصارع، حتى مع المستنيرين ممن يتخذون مواقف إيجابية تجاه الإسلام والمسلمين.

كما يقع الجانب الثقافي في نقطة استراتيجية هامة يمكن استثمارها في أكثر من مجال، إذ يعتبر الجانب السينمائي والفني ذراعًا يمنى لصناعة بصيرة جديدة، مبددة لنزف الصور النمطية في منتجاتها وحادةً من الخوف من الإسلام، كما للمكتبات دور جليل تمثله في قلب البلدان الغربية

المعروفة بنهمها للقراءة والمعرفة والاطلاع، مما يعزز فرصة إسقاط الصور النمطية المغلوطة، وإحلال صور السلام والتعايش والطمأنينة والتسامح.

ومن هنا كان لزامًا العمل على التربية من أجل التسامح، وهنا نعني المنظومة التعليمية، وما تحويه من مبادرات ومناهج وأنشطة ومسابقات، ودعم معرفي للنهوض بالوعي المجتمعي الذي يضم النشئ من الأجيال، وتمعن اهتمامها في الشباب وتطوير قدراتهم لإصدار الأحكام المستقلة وتحفيز التأمّل الناقد والتفكير الأخلاقي. ولا يجدر بتنوع الديانات واللغات والثقافات والإثنيات في عالمنا أن يشكّل حجة لنشوب الصراعات بل هو بالأحرى كنز تغتني منه البشرية جمعاء.

كما لابد من إيلاء الحوار الديني والثقافي اهتمامًا جديًا عاليًا، فرغم كثرة الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية التي نظمت في هذا الشأن، إلا أننا لا زلنا بحاجة لتغيير مفصلي وتوسع معرفي نهضوي ضد أفكار التعصب والكراهية، ليكون ثمرة ناضجة للجهود العالمية والمؤسسات الحقوقية، ومن هنا يجدر بنا تسخير العمل الدؤوب للوصول إلى التسامح في مجتمعاتنا، من خلال ترسيخ ثقافة التسامح وتحويلها إلى حالة اجتماعية من خلال الاعتراف بالآخر، فعلاقة الفرد مع غيره، هي علاقة تكامل وليست التعارض إلى درجة النفي المطلق بينهما، وتعزيز سبل التواصل مع الآخر من خلال الحوار، في شتى المجالات. وترسيخ التعارف، مع شرط أن نتبنى نظاما تربويا يقدم الحالة العامة على الحالة الخاصة بطريقة صحيحة، فاذا تم تنفيذ هذا المنهج سنصل إلى ثقافة تسامح ممكنة. والوعي بأن الاختلاف هي حقيقة إنسانية، وهو مفهوم اخلاقي سامي، لكن يجب أن يؤخذ بحدود لتحدد الاختلاف وحجم ذلك الاختلاف، وسواء كان في العقيدة أو الفكر أو في القضايا الاجتماعية.

أما بخصوص الدور المؤسساتي في الدول، فلابد من تكثيف وتفعيل ذلك الدور وبخاصة للمؤسسات التي كانت سببًا في ضياع فرص التسامح كالمؤسسات العشائرية والدينية، وإلغاء الجهل بالنصوص السماوية، التي ترسخ قيم ضرورة العودة إلى احترام الإنسان كانسان، حيث يذوب كل التمايز الجنسي والعرقي والثقافي، وبناء المجتمع على الوعي بأن الاختلاف حق وثقافة وثروة، وتطوير المناهج العلمية.

إن تطبيق ما سبق والعمل الدؤوب لتحقيقه، وتعزيز التعاون مع الدول والحكومات التي تعيش فيها المجتمعات المسلمة، والمضي قدمًا في العمل المشترك بين المؤسسات الاسلامية،

وتعزيز كل ما يعلي بمستوى الحوار بين اتباع الأديان والثقافات، ويأصل لثقافة التسامح وانتهاج سبل التبادل المعرفي بين المؤسسات العلمية، وتقديم ما يساهم في تعزيز وتفعيل سبل الحوار الحضاري مع الغرب. يعتبر السبيل الأنجع والأكثر "إخلاصًا"، في العمل القائم على صون الهوية القائمة على الوسطية والاعتدال والتعارف والتعايش السلمي وحسن الجوار، فتكون المؤسسات الدينية والتعليمية قدوة وممثل حسن وحقيقي للإسلام، ومنارة بيان المفاهيم الدينية الصحيحة لتحول دون الوقوع بأزقة المفاهيم المغلوطة، ومستنقعات التمييز العنصري وبث الكراهيات، لتسموا المجتمعات بأفرادها ممثلةً لأنموذج من الانفتاح والاندماج، ويسودها معيار المساواة بين جميع الناس في الحقوق والفرص.

إصرار المجتمعات على تعزيز سبل التعاون الدولي، يعني الوصول النهائي لمخرج النجاة المنشود للمجتمعات من سطوة الانعزال، إلى حيز الحوار والتواصل والتبادل المعرفي، والتركيز على نقاط قوة المجتمعات والمضي بالمشترك فيما بينها ودعم قيم التسامح، والسلام والخير سموًا على ما دونها من محاولات تأجيج ثروة "الاختلاف"، وتحويلها لعصا "الخلافات" والنزاعات في مجتمعاتنا، اللاهجة بشبابها نحو الأفضل، والمحدقة في حبل النجاة من حكوماتها الرشيدة. لإفراز تجربة تسامح فريدة بين الأديان دافعة ببناء الأوطان.

ونهايةً لابد من عرض مقارنة بين نموذجي الصراع والتوازن تفيد في التعرف على الفروق الجوهرية بين كلُ منهما. والذي يثبت بما لا يدع مجالًا للشك حول علاقة وجود المنظومة المتشبعة بالتسامح، وقبول الآخر وسرعة تحول هذه المجتمعات ذات التعدد الثقافي والتمايز الاجتماعي إلى مجتمعات تتسم بالتجانس الثقافي والاتفاق، إذ يعتبر أمرًا أكثر سلاسة منها في المجتمعات الغير متسامحة، والرافضة للتعدد.

مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية[226]

وجه المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجًا من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها.	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطة بين الفرد والدولة.
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا، وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية.
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي.	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية.
طبيعة السلطة	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة.	منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية.
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي

	الجماعات المكونة حتى لا تصبح علاقات عدائية بحته.	ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية.
أساس التكامل	ليس طواعية بل مفروضًا نظرًا لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين.	الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون، والالتزام بالعمل التدريجي.
آلية الحفاظ على النظام	القسر والإكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعة السائدة.	التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضا.
أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة	التغيرات في الهيكل الاجتماعي تفترض التغيرات السياسية والتي تتم دائما باستخدام العنف.	التغيير يتم باستخدام الوسائل السلمية القانونية مثل الانتخابات.

خاتمة الكتاب

(كلمة في سؤال التسامح)

لقد أجمعت كافة الشرائع السماوية، على أهمية قيمة التسامح، وما يدخل بها من قيم كالوفاء بالعهد، وأداء الأمانة، والصدق والبر، والكلمة الطيبة، وغيرها الكثير. وذلك لأن مصدر التشريع السماوي واحد، ولهذا قال نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم: "الأنبياءُ إخوَةٌ لعَلَّاتٍ: دِينُهم واحِدٌ، وأُمَّهاتُهم شَتَّى، وأنا أَوْلى النَّاسِ بعيسى ابنِ مَريمَ..."[227].

إن التسامح الذي ما وجدت معمورة، أو مؤسسة إلا وأدخلته أو ما يحيط به في قيمها الناظمة، ونماذجها التقييمية، يستحق بلا أدنى شك، لانتهاج التوصيات التي تدفع بعجلة التسامح، لتغطي كافة المجالات، وتصبح ثقافة مسوغة، يجني العالم ثمرها الطيب، ذلك من خلال اعتماد المؤسسات الرسمية والتشريعية والتربوية والإعلامية ثقافة التسامح، من أجل بناء جيل يتبنى روح التسامح واحترام الأخر، دون تفرقة أو تمييز. وقيام القوانين الوطنية والدولية باعتماد مبادئ التسامح كمنهج مقبول لدى كافة الأديان، والاستفادة من مضامينه ضمن الإطار الاستراتيجي للدولة، أي تحوّل التسامح من قيمة دينية مطلقة إلى حق قانوني. واستناد مؤسسات الدولة على مبدأ المحايدة تضد القناعات الفردية التي تنتهك حريات الأخرين، والعمل والتنسيق من المنظمات الفاعلة في ترسيخ مفهوم التسامح، وبخاصة القادرة منها على إحداث أثر إيجابي على المستوى المحلي والعالمي ككل.

والعمل الجاد اليوم، يبدأ من "التعميم العالمي"، الذي يحتضن في مجاله كافة القطاعات والسياقات، دافعًا التحسيس الفاعل بضرورة التسامح الفعال والتعايش والوئام، ونشر قيمه بين أفراد المجتمعات، كما يجب استثمار الموجودات المتاحة سواء أكانت في مجال السياسة، أو الإعلام، أو

الثقافة والتعليم، أو في سبيل تقريب الأمكنة والزمن وإنجاز المرجو من هذا "الحلم العالمي"، الذي سيكون واقعًا بتفعيل التوصيات الناتجة عن المنظمات الحقوقية، والمؤسسات الدولية، ومؤتمراتها ومبادراتها الخيرة، الخالصة لري ظمأ الانقطاع عن المصادر الصحيحة، والقيم الأصيلة "إنسانية" الأساس.

إن المراهنة على الفكر هي أبلغ المراهنات، وأجودها سموًا، فإذا ما نقشت الإرادة الإنسانية من خلال "دماغ المجتمع" من العلماء والمفكرين، سيؤول ذلك لتكثيف العمل على البحوث التي تتناول مجالات الأخوة الإنسانية وقيم التعايش والسلم المجتمعي من ناحيتها التطبيقية والنظرية. مما يعني تخطي جل التحديات آنفة الذكر في هذا الكتاب، والنهل مما تركه لنا الإرث الحضاري والفلسفي والديني، وبالتالي صناعة "مشروع الوعي"، الذي يعد إحدى الركائز في بنية القيم الأخلاقية، ومحققًا لشروط النهضة والمواكبة.

إن مشروع "التسامح العالمي"، يعني تكاتف إنساني على أوسع رقعة، وأسمى مستوى، إضافةً لما يُقَوِم ذلك ويدفعه للأفضل من توظيف الإعلام المرئي والمسموع لتجسيد مفهوم المواطنة الصالحة، وترسيخ الوحدة الوطنية القائمة على العيش المشترك، وتوجيه البرامج التربوية والثقافية في إطار تعزيز مبادئ المواطنة وتثبيت قيمها في أذهان النشئ، والعمل على إبراز القيم الإسلامي الداعمة لمبدأ المواطنة، تأصيلًا لمفاهيمها المنبثقة من مصادر التشريع وتراث العلماء المسلمين المتواترة عبر الأجيال. وتشجيع البحوث والدراسات في مجالات التسامح، وتعزيز روابط الأخوة الإنسانية، وما يتعلق بها، ومحاربة الدعوات العنصرية والعصبية الداعية للتفريق والتمييز بين الناس، والداعية للانفصالية عن الدولة الأم، وإنعاش الأفكار الوطنية الراسخة في ثنايا فكر رواد الإصلاح الوطني.

كما يستلزم التنسيق بين الجهات الدينية الفاعلة ومؤسسات الدولة، لما لهم من دور وسيط في النزاعات الوطنية، عبر تدريب القادة الدينيين حول نشر السلام بين الأديان. وترسيخ دور المرأة كنواة أساسية في بناء أسرة مترابطة ساعية لبناء المجتمع. وتعزيز مبدأ التسامح لدى فئة الشباب وتحصينهم من التطرف والتعصب. وإثراء المحتوى الثقافي والعلمي عبر دعم مجالات التسامح ونشرها، وذلك عبر الكتب والمنصات الإلكترونية والإعلام والأنشطة الثقافية، وصولًا للواجب الحقيقي الذي تفرضه علينا الأديان، من خلال هذه القيمة العظيمة "التسامح" وكما قال وزير

الأوقاف المصري الدكتور محمد مختار جمعة: "واجبنا أن نُعمّر الدنيا بالدين، فالدين فن صناعة الحياة لا صناعة الموت، ومهمتنا أن نرد الناس إلى الدين الصحيح ردًا جميلًا".

وختامًا، لقد استحقت التجارب السابقة المتميزة منا العناية الحثيثة، والاهتمام بمعطياتها، التي يسهب أفرادها في شرقها، والتي ستنعكس حتمًا على إثراء الخطط القادمة الظمأى للمزيد من التأطير والتوجيه، مختصرةً أميالًا من المسافات، والجهود، والتي تكفل بإنتاج نموذج أقرب ما يكون للمثالية من خلال الجهد والفكر والرؤى المشتركة من ذوي الخبرة، خروجًا بمشروع "التسامح العالمي"، الذي دعت له كافة الأديان، والذي سيحيي إنسانية حقيقية بدلًا من أي نموذج يشبه الإنسان، وذلك نزولًا عند قوله تعالى، وقوله الحق: {... وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا...}[228].

- الله ولي التوفيق –

Notes

[1←]
القرآن الكريم، سورة الروم، آية رقم 22.

[2←]
القرآن الكريم، المائدة: 48.

[3←]
د. حسن عزوزي، دراسة، حماية التنوع الثقافي في الإسلام، (http://cutt.us/3MSQ2)

[4←]
شرف الدين البوصيري، ديوان البوصيري، قصيدة البردة، 1296م.

[5←]
الموسوعة البريطانية، تعريف التسامح.

[6←]
قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، تعريف التسامح.

[7←]
نظلة أحمد الجبوري، التسامح مقولة أخلاقية ومقاربة فكرية عقائدية، عن (مجموعة باحثين): التسامح في الديانات السماوية، ص 20.

[8←]
الراوي: أبو أمامة الباهلي، المؤلف: الهيثمي، المصدر: مجمع الزوائد، الصفحة أو الرقم:2/263 ، خلاصة حكم المحدث: فيه علي بن يزيد وهو ضعيف.

[9←]

http://binbayyah.net/arabic/archives/429

[10←]
القرآن الكريم، سورة فصلت، آية 34-35.

[11←]
كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، 1946.

[12←]
أندرية لالاند، فيلسوف فرنسي، موسوعة لالاند الفلسفية.

[13←]
د. عبد الحسين شعبان، "في الحاجة إلى التسامح.. منظور إليها عراقيًا!"، صحيفة المثقف/خطاب البابا ملقى في لبنان، في القصر الجمهوري.

[14←]
تَابُوهَات: مصطلح فلسفي يعبر عما لا يجوز انتهاكه، أو ما يَحرُم مسّه أو الاقتراب منه، جمع كلمة "تابوه".

[15←]
مفكر سوري شركسي، ويعتبر من أبرز المفكرين الإسلاميين، إذ ينتمي لمدرسة المفكرين المسلمين الكبيرين، كالأستاذ الجزائري مالك بن نبي ومن قبله محمد إقبال، وهو صاحب نظرية "الجهاد اللاعنفي".

[16←]
القرآن الكريم، سورة البقرة، آية رقم: (30).

[17←]
جودت سعيد، أبحاث في سنن تغيير النفس والمجتمع، الطبعة الأولى: 1388هـ - 1969 م.

[18←]
القرآن الكريم، سورة المائدة، آية رقم (27).

[19←]
القرآن الكريم، سورة المائدة، آية رقم (28).

[20←]
السابق.

[21←]
القرآن الكريم، سورة الحديد، آية رقم (25).

[22←]
القرآن الكريم، سورة البقرة، آية رقم (256).

[23←]
الشيخ محمد الطاهر بن عاشور من أبرز مفكري الفكر الإصلاحي في تونس، والمجددين المعاصرين في الفكر المقاصدي، وهو صاحب تفسير (التحرير والتنوير).

[24←]
ابن عاشور، احترام الأفكار، مجلة السعادة العظمى، ع18، مج1، 16 رمضان 1322هـ، ص ص273-281.

[25←]
القرآن الكريم، سورة الرعد، آية رقم (11).

[26←]
محمد الطاهر ابن عاشور، كتاب "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام"، صفحة 230.

[27←]
القرآن الكريم، سورة الأنعام، آية رقم (108).

[28←]
السابق، صفحة 229.

[29←]
محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1978، ص61.

[30←]
القرآن الكريم، سورة النساء، آية رقم (28).

[31←]
أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي (364 - 450هـ/974 - 1058م).

[32←]
الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد، بيروت: دار ابن الأزرق، ط2، 2012.

[33←]
الماوردي، أدب الدنيا والدين، شرح وتعليق: محمد كريم راجح، بيروت: دار إقرأ، ط5، 1986م، ص169.

[34←]
الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، ولد سنة 1935م في موريتانيا، ويعتبر من أبرز علماء الإسلام المعاصرين، وهو رئيس مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، وقد سبق اختياره ضمن أكثر 50 شخصية إسلامية تأثيرا، وقد فاز بلقب "أستاذ الجيل" في جائزة الشباب العالمية لخدمة العمل الإسلامي.

[35←]
القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية رقم 70.

[36←]

القرآن الكريم، سورة فصلت، آية رقم (34).

[37←]

لقاء خلال فعاليات الملتقى السنوي لمنتدى تعزيز السلم، وكالة أنباء الإمارات (وام)،

https://cutt.us/FAfrX

[38←]

أبو الحسن علي السجّاد بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف أيضًا بلقب (زين العابدين)، ولد يوم 5 - شعبان 38هـ، في المدينة المنورة وتوفي فيها في 25 محرم من سنة 95هـ) هو رابع أئمة الشيعة بكل طوائفهم).

[39←]

القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية رقم (70).

[40←]

القرآن الكريم، سورة الحشر، آية رقم (2).

[41←]

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ 1، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 85 - 86.

[42←]

ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، (1126-1198 م).

[43←]

عز الدين الخطابي، «في الحاجة إلى عقلانية تواصلية وحجاجية»، في: رهانات الفلسفة العربية المعاصرة، تنسيق محمد المصباحي، سلسلة ندوات ومناظرات؛ 165 (الرباط: منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2010)، ص 274.

[44←]

ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، (1126-1198 م).

[45←]

أبو الوليد بن رشد، الضروري في السياسة (مختصر كتاب السياسة لأفلاطون)، ترجمة أحمد شحلان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 124.

[46←]

البروتستانتية هي أحد مذاهب وأشكال الإيمان في الدين المسيحي. تعود أصول المذهب إلى الحركة الإصلاحية التي قامت في القرن السادس عشر هدفها إصلاح الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا الغربية. وهي اليوم واحدة من الانقسامات الرئيسية في العالم المسيحي جنبًا إلى جنب مع الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية.[1] وتعتبر الكنائس الأنجليكانية في بعض الأحيان كنيسة مستقلة عن البروتستانتية.

[47←]

موقع موهوبون، مقال "فولتير "فيلسوف التنوير الفرنسي...".

[48←]

من أكبر الفلاسفة المؤصلين لفكرة التسامح (1632-1704).

[49←]

ضياء موحد، صحيفة كيان، التسامح والشدة، مقال.

[50←]

كتاب جون لوك، باب التسامح، ص 55.

[51←]

جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط 1، 1997 ص 27.

[52←]

السابق، ص 30.

[53←]

المرجع السابق.

[54←]

المرجع السابق.

[55←]

جون لوك، فيلسوف إنجليزي، مؤسس المدرسة الحسية، اشتهر بدعوته إلى التسامح الديني 1632-1704م.

[56←]

جون ستيوارت مل، عالم اقتصادي وفيلسوف بريطاني، 1786-1873م. نشأ ستيوارت في عزلة عن الأطفال، فتركز جهده على التربية العقلانية. مل دارس للإغريقية، ومطلع على أعمال هيرودوت وأفلاطون، ودارس للاتينية ولفلسفات أرسطو ومنطق هوبز، وقارئ لمبادئ ريكاردو، وغيرها الكثير.

[57←]
مل، ج. س.، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة، إمام عبد الفتاح، إمام القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996، القسم 2.

[58←]
Hamadi Redissi, le paradoxe de la tolérance en islam contemporain, in Monothéismes et modernités, OROC et Fondation Naumann, (colloque de Carthage), 1986, pp. 225-257, p. 239.

[59←]
John Locke, Essai sur l'entendement humain, Pierre Mortier, 3éme édit., Amsterdam, 1735.

[60←]
جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 16.

[61←]
John Stuart Mill, système de logique déductive et inductive…, trad. Louis peisse, version numérique par Jean marie Tremblay, collection les classiques des sciences sociales, livre 6, chap.2, S3, p. 15.

[62←]
فيلسوف هولندي من أهم فلاسفة القرن 17. ولد في 24 نوفمبر1632 في أمستردام، وتوفي في 21 فبراير 1677 في لاهاي.

[63←]
رسالة في اللاهوت والسياسة، سبينوزا.

[64←]
سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص 125.

[65←]
السابق.

[66←]
جان روسو في الثّامن والعشرين من يونيو من عام 1712م في جنيف، وهو من أسرة فرنسيّة نزحت إلى جنيف واستقرت فيها.

[67←]

فريال حسن خليفة، الدين المدني عند لوك وروسو، مجلة الفلسفة والعصر، مج 1، ع1، أكتوبر 1999، ص 190-210.

[68←]

السير بيرنارد آرثر أوين ويليامز، فيلسوف أخلاقي إنجليزي. يذكر أنه "أهم وأعظم فيلسوف أخلاقي بريطاني في زمانه".

[69←]

التسامح فضيلة مستحيلة، برنارد ويليامز، ترجمة سعيد منتاق.

[70←]

المرجع السابق.

[71←]

فريال حسن خليفة، الدين المدني عند لوك وروسو، مجلة الفلسفة والعصر، مج 1، ع1، أكتوبر 1999، ص 190-210.

[72←]

المعجم العلمي للمعتقدات الدينية، تعريف التسامح.

[73←]

راولز: نظرية في العدالة.

[74←]

القرآن الكريم، سورة الأعراف، آية رقم (199).

[75←]

(إنجيل لوقا 73:6).

[76←]

باتريك بيوكانان، مقالات فكرية سياسية دعوية تهتم بشؤون الساعة المتصلة بقضايا الأمة الإسلامية، "الإسلام فكرة حان وقتها"، مدونة الكترونية.

[77←]

Toleration as Recognition, Anna Elisabetta Galeotti, p. 23, Cambridge University Press 22.

[78←]

الراوي: أبو هريرة، المحدث: البخاري، المصدر: صحيح البخاري، الصفحة أو الرقم: 7405، خلاصة حكم المحدث، صحيح، التخريج: أخرجه البخاري (7405)، ومسلم (2675) باختلاف يسير.

[79←]
متى 5:23.

[80←]
(متّى 6: 15)،(متّى 5: 24)،(متّى 5: 43-44).

[81←]
(متى 18: 21 - 22).

[82←]
(لوقا 23م، 34).

[83←]
متى 5:38-48.

[84←]
متى 18:21-35.

[85←]
مرقس 28:1-5.

[86←]
متى 6: 14-15.

[87←]
الوصايا العشر لنبي الله موسى عليه السلام.

[88←]
مصدر سابق.

[89←]
مصدر سابق.

[90←]
ספר ויקרא, פרק י"ט, פסוק י"ח

[91←]
التوراة المقدس.

[92←]
سفر زكريا، الإصحاح - 8، الفاسوق 16.

[93←]
مجلة السلم، العدد السادس 2019، منتدى تعزيز السلم، عبد الله بين بيه.

[94←]
السابق.

[95←]
القرآن الكريم، سورة النحل، آية 125.

[96←]
الراوي، المحدث: الألباني، المصدر: شرح الطحاوية، الصفحة أو الرقم: 36 خلاصة حكم المحدث: صحيح.

[97←]
القرآن الكريم، سورة الحج، آية رقم 69.

[98←]
الراوي: البراء بن عازب، المحدث: البخاري، المصدر: صحيح البخاري، الصفحة أو الرقم: 2700، خلاصة حكم المحدث: [معلق]، [وقوله: لم يذكره مؤمل... معلق]، التخريج: أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم (2700)، وأخرجه موصولًا مسلم (1783) باختلاف يسير.

[99←]
الحديبية- بضم الحاء وفتح الدال وياء ساكنة وباء مواحدة مكسورة وياء منهم من خففها ومنهم من شددها- قرية بالقرب من مكة على مرحلة منها سميت ببئر هناك.

[100←]
الراوي: المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، المحدث: البخاري، المصدر: صحيح البخاري، الصفحة أو الرقم: 2731، خلاصة حكم المحدث: [صحيح].

[101←]
معاهدة واتفاقية وميثاق وقع بعد حرب الفجار. وقد شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحلف قبل بعثته وله من العمر عشرون عاما، وقد عقد هذا الحلف في دار عبد الله بن جدعان، وحضرته عدة بطون من قريش، وقد تعاهدوا من خلاله على ضرورة نصرة المظلوم.

[102←]
روَاهُ ابْن أبي أُسَامَة فِي مُسْنده أَيْضا، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ من حَدِيث طَلْحَة بن عبد الله بن عَوْف.

[103←]
عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن سراج الدين أبو حفص، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، 1425 - 2006.

[104←]
(البخاري: كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران (4119).

[105←]
الخراج لأبي يوسف ص 146.

[106←]
كما رواه الطبري. (تاريخ الطبري ط. دار المعارف بمصر ج - 3 ص 609).

[107←]
ابن القيم، أحكام أهل الذمة، وأسندها لعدد من المصادر، وجاء في مسند أحمد، وما رواه ابنه عبد الله في زوائده على المسند.

[108←]
رمضان الزيان (2006)، "روايات العهدة العمرية"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 2، المجلد 14، صفحة 176-178. بتصرّف.

[109←]
اليهود في ظل الحضارة الاسلامية للدكتور عطية القوصي مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة.

[110←]
نهج البلاغة: الكتاب 53، دعائم الإسلام: 354-356 الرسالة 53: كتبه للأشتر النَّخَعي رحمه الله.

[111←]
الحضارة الإسلامية في الأندلس ومظاهر التسامح، الدكتور محمد مفتاح، 2003.

[112←]
(الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري)، آدم ميتز.

[113←]
يرمز له في العبرية بـ "رمبم הרמב"ם" أي (الحاخام موشيه بن ميمون). واشتهر عند العرب بالرئيس موسى. وُلد في قرطبة، ببلاد الأندلس في القرن الثاني عشر الميلادي.

[114←]
دور المسيحيين العرب في النهضة العربية نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع (واي باك مشين).

[115←]
محمد عبده، الإسلام والنصرانية.

[116←]
(الاصحاح متى 5: من آية 38-41).

[117←]
إنجيل متى 7، آية 1-2.

[118←]
كتاب التاج، الوصايا العشر، سفر الخروج، ترجمة الحاخام سعيد الفيومي.

[119←]
هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة 10 ديسمبر 1948 في قصر شايو في باريس.، ويتألف من 30 مادة ويخطط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس. وهو من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والتي تم تبينها من قبل الأمم المتحدة، وقد نالت موقعًا هامًا في القانون الدولي، وذلك مع وثيقتي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من سنة 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من سنة 1966. وتشكل الوثائق الثلاثة معًا ما يسمى "الائحة الحقوق الدولية" وفي 1976، بعد أن تم التصديق على الوثيقتين من قبل عدد كاف من الأمم، أخذت لائحة الحقوق الدولية قوة القانون الدولي.

[120←]
منها البروتوكولان الاختياريان: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومن ذلك عشرات الاتفاقيات المتعلقة بمختلف حقوق الإنسان (منع جريمة الإبادة الجماعية، ومكافحة جميع أشكال التمييز العنصري، وإلغاء الرق وتجارة الرقيق، وتحريم السخرة)، إضافةً لعشرات الاتفاقيات المتعلقة بالآليات والمؤسسات الخاصة بمراقبة انتهاك حقوق الإنسان، وربط حماية هذه الحقوق بهدف حفظ السلام والأمن في العالم، وإنشاء محاكم جنائية دولية لمعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية.

[121←]
اليونسكو، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. 2002-2003.

[122←]
اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995.

[123←]

المؤتمرات المنظمة في إطار "سنة الأمم المتحدة للتسامح"، وفقا لأحكام القرار 27 م/5.14 الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو.

[124←]
المادة (2-1).

[125←]
إعلان المبادئ الصادر عن اليونسكو، في دورته الثامنة والعشرين، باريس، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995.

[126←]
السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 1995.

[127←]
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة الثامنة.

[128←]
مقاصد الأمم المتحدة، المادة الأولى، ف 3.

[129←]
على التوالي (21/2/1965)، و(30/11/1973)، و(25/11/1981).

[130←]
(اتحل محلها مجلس حقوق الإنسان، وله ارتباط مباشر بالجمعية العامة للأمم المتحدة).

[131←]
الأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة 2030، فقرة رؤيتنا، البند 8، المصادق عليه بموجب قرار الجمعية العامة 2015.

[132←]
ميثاق الأمم المتحدة، الموقع سنة 1945، الموقع في مؤتمر نظام الهيئة الدولية.

[133←]
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد عام 1995 "عام الأمم المتحدة للتسامح".

[134←]
الأمم المتحدة، مبادئ التسامح، 1995.

[135←]
وفي الفقرة الثالثة من المادة الأولى.

[136←]

الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع سنة 1945.

[137←]

عبر تدعيم: السوق المشتركة، العملة المشتركة اليورو، التنمية الاقليمية، قضايا حماية البيئة.

[138←]

Craig, Paul; Grainne De Burca; P. P. Craig (2007). "Chapter 11 Human rights in the EU". EU Law: Text, Cases and Materials

(الطبعة 4.). لم تكن الهوية القانونية لهذا الميثاق مؤكدة كما أنه لم ينل تأثيرًا قانونيًا كبيرًا، حتى صار فعالًا عن طريق معاهدة لشبونة في 1 ديسمبر 2009.

[139←]

Charter of Fundamental Rights of the European Un.

[140←]

معاهدة دولية تهدف لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قارة أوروبا، وضع مسوَّدتها مجلس أوروبا.

[141←]

المادة (4/1) - الاتفاقية الأمريكية.

[142←]

تم تعديله خلال عام/1993م، وأبرم في بوجوتا في 30 نيسان 1948.

[143←]

دخل حيز التنفيذ في 16 تشرين ثاني 1999.

[144←]

صدر في 8 حزيران 1990.

[145←]

دخلت حيز التنفيذ في 28 أيار 1996.

[146←]

عام 1999م (تم اتخاذ القرار في الجلسة المنعقدة بجميع الأعضاء بتاريخ 7حزيران 1999)، والإعلان الأمريكي المقترح بشأن حقوق السكان الأصليين الذي أقرته اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان في 26 شباط 1997/في جلستها رقم (1333) - الدورة العادية رقم/95، والنظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان لعام/1980م، وقواعد إجراءات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان لعام/1991م، والنظام الأساسي للجنة

الأمريكية لحقوق الإنسان عام/1980م ولائحة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان عام/1992م، وقواعد إجراءات اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان.

[147←]
معتمدة في سان خوسيه في 22/11/1969.

[148←]
الدستور الفرنسي، الصادر عام 1790، المادة الأولى.

[149←]
الدستور الأمريكي، البند الخامس، التعديلات الدستورية 1781.

[150←]
وثيقة الحقوق البريطانية 1628.

[151←]
الدستور الأمريكي، البند الخامس، التعديلات الدستورية 1781.

[152←]
الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، سان خوسيه في 22/11/1969، مادة 13، البند الثالث.

[153←]
الدستور المصري، المادة 2، 2014.

[154←]
الدستور المصري، المادة 3، 2014.

[155←]
الدستور المصري، المادة 64، 2014.

[156←]
الدستور الجزائري، المادة 91، تعديل جديد 2016.

[157←]
الدستور المغربي، المادة 3، 2011.

[158←]
الدستور المغربي، المادة 6، 2011.

[159←]
الدستور المغربي، المادة 58، 2011.

[160←]
الدستور العماني، المادة 38، مرسوم سلطاني 101/96.

[161←]
الدستور العماني، المادة 42، مرسوم سلطاني 101/96.

[162←]
الدستور الإماراتي، المادة 25، 2017.

[163←]
الدستور الإماراتي، المادة 32، 2017.

[164←]
الدستور الإماراتي، المادة 40، 2017.

[165←]
صحيفة البيان، 3 أكتوبر 2018.

[166←]
أ. د محمد بشاري، ورقة بحثية بعنوان "في رحاب الأخوة الإنسانية.. عقد محبة ورسالة سلام"، منتدى الاتحاد الرابع عشر، أكتوبر 2019.

[167←]
القرآن الكريم، سورة الروم، آية رقم 22.

[168←]
القرآن الكريم، المائدة: 48.

[169←]
د. حسن عزوزي، دراسة، حماية التنوع الثقافي في الإسلام، (http://cutt.us/3MSQ2).

[170←]
ملحق في نهاية الكتاب.

[171←]
موقع سكاي نيوز عربية الإخباري.

[172←]
السابق.

[173←]
السابق.

[174←]
القرآن الكريم، سورة آل عمران، آية 110.

[175←]
ملحق في نهاية الكتاب.

[176←]
ملحق في نهاية الكتاب.

[177←]
مبادرة كلمة سواء، بدأت كرسالة مفتوحة، موجهة من كبار رجال الدين الإسلامي، لاخوتهم المسيحين، بتاريخ 13 أكتوبر 2006، بعد مرور شهر، على خطاب بابا الفاتيكان. الذي انطوى على عدة معاني شعر المسلمون بإساءتها، بادرت مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي في الأردن، برسالة علمائية كرسالة داعية للسلم والتعايش، قائمة على رسالتي حب الله، وحب الجوار. حيث يتم عقد لقاءات دورية، سعيًا لتفعيل الحوار الإسلامي المسيحي.

[178←]
القرآن الكريم، سورة الإخلاص.

[179←]
رواه أبو يعلى والبزار عن أنس، والطبراني عن ابن مسعود.

[180←]
القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 177.

[181←]
(إنجيل متّى 22: 40-38).

[182←]
ملحق في نهاية الكتاب.

[183←]
القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 256.

[184←]
القرآن الكريم، سورة يونس، آية 99.

[185←]
القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 208.

[186←]
تدعى زينب بنت إسحاق الهواري وعرفت بـ "زينب النفزاوية وهي ابنة إسحاق النفزاوي وهو تاجر من تجار القيروان. لقبت بزوجة الملوك لطلاقها المتكرر وزواجها من الملوك والأمراء.

[187←]
زكية داوود، زينب النفزاوية ملكة مراكش، صدر سنة 2004، بدار لوب - فرنسا.

[188←]
السابق.

[189←]
حسن علي حسن، كتاب الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، 1980.

[190←]
ابن الأثير، الكامل في التاريخ لابن الأثير.

[191←]
السابق.

[192←]
استحقت بجهودها ما يزيد عن (500) جائزة وشهادة تقدير وأوسمة من منظمات وهيئات محلية وعربية ودولية.

[193←]
ضمن أعمال مبادرة "إفطار القيم الإماراتية"، صحيفة الخليج، 2019، الرابط: (https://cutt.us/aLaMV).

[194←]
محمد السادس بن الحسن الثاني العلوي 21 أغسطس 1963 ملك المغرب: هو الملك الثالث والعشرون لسلالة العلويين. وتمت البيعة له ملكًا يوم الجمعة 9 ربيع الآخر سنة 1420هـ/23 يوليو 1999م إثر وفاة والده الملك الحسن الثاني. وبحسب دراسة نشرت في عام 2009 وأشرف عليها باحثون ومختصون دوليون فإن محمد السادس من بين أكثر خمسين شخص في العالم تأثيرا بالإسلام- بحسب موقع (ويكيبيديا).

[195←]

نيلسون روليهلاهلا مانديلا/18- يوليو 1918 - 5 ديسمبر 2013- سياسي مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وثوري شغل منصب رئيس جنوب أفريقيا 1994-1999. وكان أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا، انتخب في أول انتخابات متعددة وممثلة لكل الأعراق. ركزت حكومته على تفكيك إرث نظام الفصل العنصري من خلال التصدي للعنصرية المؤسساتية والفقر وعدم المساواة وتعزيز المصالحة العرقية. سياسيا، هو قومي أفريقي وديمقراطي اشتراكي، شغل منصب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي (African National Congress: ANC) في الفترة من 1991 إلى 1997. كما شغل دوليا، منصب الأمين العام لحركة عدم الانحياز 19991998-/بحسب موقع (ويكيبيديا).

[196←]

محمد الخامس بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن إسماعيل بن الشريف بن علي العلوي وُلد (1327هـ/10 أغسطس 1909م) بالقصر السلطاني بفاس وتوفي (1381هـ/26 فبراير 1961م بفاس، ويعتبر السلطان محمد الخامس شخصية متميزة في تاريخ المغرب والمغرب العربي الحديث وإفريقيا بشكل عام. شخصية يغلب عليها الجانب الإنساني والروحي في علاقته مع الشعب والأمة المغربية، نظرا لمواقفه الإنسانية والوطنية وللظرفية التاريخية والجيوسياسية التي كان يمر منها المغرب والمغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا بشكل عام.

[197←]

موهانداس كرمشاند غاندي (2 أكتوبر 1869 - 30 يناير 1948)، وهو السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائدًا للساتياغراها وهي مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، التي تأسست بقوة عقب أهمسا أو اللاعنف الكامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. غاندي معروف في جميع أنحاء العالم باسم المهاتما غاندي، بالسنسكريتية: महात्मा المهاتما أي 'الروح العظيمة'/بحسب موقع (ويكيبيديا).

[198←]

جهاد علي سالم بني بكر، موسوعة نور الحكمة، 2013.

[199←]

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم: 233 (4/24) المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: 07 - 09 ربيع أول 1441هـ، الموافق: 04 - 06 نوفمبر 2019م.

[200←]

الشوقيات، أحمد شوقي، تحقيق عمر الطباع، المجلد الأولى.

[201←]

اليونيسكو، http://cutt.us/5B4yC.

[202←]

سورة هود: 118، 119.

[203←]
القرآن الكريم، سورة البقرة، آية رقم (256).

[204←]
القرآن الكريم سورة الغاشية، آية رقم (22).

[205←]
محمد في شعر النصارى العرب، محمد عبد الشافي القوصي، منشورات منظمة الأيسكو، 2011م.

[206←]
جاك شماس، قصيدة خاتم الرسل.

[207←]
الشاعر إلياس فرحات، شاعر لبناني مسيحي، قصيدة ألقاها الشاعر خلال مشاركته احتفال اللبنانيين في المهجر اللبناني بذكرى المولد النبوي.

[208←]
قصيدة "نهج البردة"، الشاعر ميخائيل خير الله ويردي، شاعر سوري مسيحي، توفي عام 1945.

[209←]
القرآن الكريم، سورة المائدة، آية 82.

[210←]
القرآن الكريم، سورة المائدة، آية 83.

[211←]
أورده إبن سعد في الطبقات الكبرى، 1/274-275.

[212←]
مصدر سابق.

[213←]
خرجه أبو داوود والبيهقي، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم الحديث 165.

[214←]
القرآن الكريم، سورة المائدة، آية 104.

[215←]
وام، دراسة مجتمعية "أساليب التصدي لأنماط الكراهية الاجتماعية والدينية، د. أمل بالهول.

[216←]
حادثة نيوزيلاندا، مارس، 2019.

[217←]
اليونسكو، دليل المعلم حول منع التطرف العنيف، 2016.

[218←]
محمد الطاهر بن عاشور. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، تونس: الشركة التونسية، دون تاريخ، ص227.

[219←]
Duncan Gardham (17 January 2012). "Abu Qatada cannot be deported to Jordan, European judges rule". The Daily Telegraph.

مؤرشف من الأصل في 11 ديسمبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 23 فبراير 2012.

[220←]
إعلان مبادئ بشأن التسامح، اليونسكو، 1995.

[221←]
اليونيسكو،

.http://cutt.us/5B4yC

[222←]
محمد عبد الجابر، قضايا في الفكر المعاصر، صفحة 30.

[223←]
المصدر نفسه، صفحة 19.

[224←]
أحمد شوقي، قصيدة "قبرَ الوزير، تحيَّةً وسَلامًا".

[225←]
إعلان اليونسكو، مبدأ التسامح، فقرة التعليم والتربية.

[226←]
إعلان اليونسكو، مبدأ التسامح، فقرة التعليم والتربية، ص 27.

[227←]
أخرجه البخاري (3443) مختصرًا، وأبو داود (4324) باختلاف يسير، وأحمد (9634) واللفظ له.

[228←]
القرآن الكريم، سورة المائدة، آية رقم: (32).